



## اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات العدد 4

النزاعات المتמادية وأثرها على التنمية  
في المنطقة العربية



الأمم المتحدة

الاقتصاد  
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتدابيرها

العدد 4

النزاعات طويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

E/ESCWA/ECRI/2015/2  
6 August 2015  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتدابيرها

العدد 4

النزاعات طويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية



الأمم المتحدة  
نيويورك، 2015

15-00329

### كلمة شكر

أعدت هذه الدراسة شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بإشراف طارق العلمي، مدير شعبة القضايا الناشئة والنزاعات. وضم فريق العمل يوسف شعيتاني، وفالنتينا كالديرون-مه هيا، وفرناندو كانتو، وصوفيا باللي، وجورج ويلكوكسون (المؤلفون الرئيسيون)؛ وهافرد هيغري وهافرد نيغار (مؤلفان استشاريان رئيسيان)؛ وربيع بشور، ومحمد شاتيللا، ولبنى اسماعيل، وشوغر اوهنسيان (مساعدون في مجال البحوث)؛ وغادة سنو (مساعدة إدارية).

## المحتويات

### الصفحة

iii	كلمة شكر.....
vii	موجز تنفيذي.....

### الفصل

1	أولاً- النزاعات طويلة الأمد في المنطقة العربية.....
2	ألف- سمات النزاعات طويلة الأمد في المنطقة العربية.....
2	باء- الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول والإيديولوجيات المتطرفة.....
4	جيم- الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان.....
7	دال- تركات الحكم الاستبدادي.....
10	هاء- النزاعات وتراجع التنمية مقابل الفقر في عام 1965.....
11	واو- أثر النزاعات على رفاه المواطنين.....
14	زاي- أثر النزاعات على الفقر والجوع ووفيات الأطفال والتعليم.....
14	حاء- أثر النزاعات على النمو الاقتصادي.....
16	طاء- النتائج السياسية للنزاعات.....
16	ياء- مخاطر النزاعات المستقبلية.....
19	كاف- أثر الجوار.....
20	لام- الخلاصة.....
20	ثانياً- قياس النزاعات.....
20	ألف- وصف مجموعات البيانات.....
22	باء- قياس الاستقرار السياسي.....
25	جيم- قياس التنمية.....
26	دال- الاعتبارات الخاصة بالمنطقة العربية.....
27	هاء- عوامل تحكم إضافية.....
27	واو- البيانات الناقصة وخطأ القياس.....
29	ثالثاً- تحليل كمي لتداعيات النزاعات وغياب الاستقرار السياسي.....
29	ألف- التنمية في بلدان النزاعات والبلدان التي لا تشهد نزاعات.....
31	باء- أمثلة عن بعض البلدان.....
33	جيم- تحليل دقيق لتداعيات النزاعات.....
37	دال- التحديات الخاصة بالمنطقة العربية.....

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

40	رابعاً- الجريمة والنزاعات في المنطقة العربية.....
41	ألف- المحدّات الاجتماعية-الاقتصادية للنزاعات.....
46	باء- وصف البيانات.....
48	جيم- التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي.....
51	دال- الاستنتاجات.....
52	خامساً- من النزاعات طويلة الأمد إلى التنمية في المنطقة العربية.....
53	الصلة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان في عملية بناء السلام.....
58	المراجع.....

## قائمة الجداول

22	1- مؤشرات النزاعات.....
24	2- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي على مستوى النخبة.....
25	3- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي على مستوى المجتمع المدني.....
26	4- مؤشرات التنمية.....
33	5- الانحدار الإحصائي لحدّة النزاعات مقابل نتائج التنمية.....
35	6- الانحدار الإحصائي لحدّة النزاعات مقابل نتائج التنمية للبلدان العربية.....
37	7- نموذج الانحدار السلبي ذو الحدين: اللاجئين مقابل قتلى المعارك.....
40	8- متوسط عدد قتلى المعارك في عام 1991 مقارنة بعام 2013 في البلدان التي تشهد حرباً أهلية.....
41	9- معدلات البطالة العامة وبطالة الشباب، 1991-2013.....
45	10- معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي، 1991-2013.....
46	11- المصادر.....
47	12- الإحصاءات الوصفية للبلدان العربية وللبلدان النامية الأخرى.....
47	13- قتلى المعارك في البلدان النامية.....
48	14- قتلى المعارك في المنطقة العربية.....
48	15- التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي في البلدان النامية التي شهدت نزاعات في الفترة 1990-2013.....
50	16- التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي لبلدان المنطقة العربية التي شهدت نزاعات في الفترة 1990-2013.....

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

### قائمة الأشكال

3	.....المقاتلون الأجانب في الجمهورية العربية السورية حسب بلد المنشأ	-1
8	.....سيادة القانون في البلدان النامية حسب المنطقة	-2
9	.....الصوت والمساءلة في البلدان النامية حسب المنطقة	-3
10	.....الوفيات الناجمة عن نزاعات داخلية في الفترة 1965-2009 مقابل الفقر في عام 1965 ...	-4
13	.....تراجع معدلات الفقر في مقابل حالات الوفيات الناتجة عن نزاعات داخلية 2009-1965	-5
16	.....مقياس الإرهاب السياسي حسب فئات النزاع	-6
23	.....العلاقة بين النزاعات وعدم الاستقرار السياسي	-7
29	.....معدلات وفيات الرضع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان النزاعات والبلدان التي لم تشهد نزاعات في المنطقة العربية، 2009	-8
30	.....مستويات التعليم ومعدلات البطالة في المنطقة العربية، 2009	-9
31	.....النفقات العسكرية ومشاركة المرأة في القوى العاملة في بلدان النزاعات والبلدان التي لم تشهد نزاعات في المنطقة العربية، 2009	-10
32	.....نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحروب وبعدها	-11
32	.....معدلات وفيات الرضع قبل الحروب وبعدها	-12
38	.....اللاجئون والنزاع المسلح الداخلي	-13
39	.....نسبة اللاجئين والمشردين داخلياً كما في عام 2015	-14
42	.....توزيع معدلات البطالة في البلدان النامية، وفي البلدان العربية، وفي البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج	-15
43	.....توزيع معدلات بطالة الشباب في البلدان النامية، وفي البلدان العربية، وفي البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج	-16
44	.....توزيع معدلات البطالة في البلدان النامية، وفي البلدان العربية، وفي البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج	-17
45	.....توزيع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي في البلدان النامية، وفي البلدان العربية، وفي البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج	-18
49	.....التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي في البلدان النامية التي شهدت نزاعات في الفترة 1990-2013 (باستثناء البلدان العربية)	-19
51	.....التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي في البلدان العربية التي شهدت نزاعات في الفترة 1990-2013	-20
56	.....المرفق-	

## موجز تنفيذي

تعاني المنطقة العربية حالياً نزاعات مسلحة أهلية، وهذه من أكثر الظواهر الاجتماعية تدميراً للمجتمعات في العالم الحديث. ويعاني نصف الدول العربية اليوم، مباشرة أو بشكل غير مباشر وبدرجات متفاوتة، نزاعات مسلحة، ولكن قليلة هي المعلومات المتوفرة حول تداعيات تلك النزاعات على الفقر وسلوكيات الأسر المعيشية. في هذا الإطار، تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين النزاعات والتنمية.

لا تكشف دراسة الديناميات الحالية للنزاعات في المنطقة العربية فحسب الطبيعة المستعرة طويلة الأمد والمفتوحة لهذه النزاعات، ولكن أيضاً تزايد ترابطها عبر الحدود الوطنية. وقد دفعت ديناميات النزاعات إلى ظهور جهات عنفية من غير الدول تشن حروباً في المنطقة، بعضها ذا تركيز محلي تماماً، وبعضها يشكّل شبه ائتلافات، وبعضها الآخر يشكل شبكات عابرة للحدود الوطنية متينة.

وقد أطلت تراكم أوجه العجز في الحوكمة، مقترناً بتفتت الجماعات المتمردة وانتشار الإيديولوجيات المتطرفة، أمد النزاعات وقوض الجهود المبذولة لصنع وبناء السلام. وتشير الأدلة المتزايدة من البلدان المتأثرة بالنزاعات إلى أن هذه النزاعات تلحق أضراراً جسيمة بصحة المواطنين ورفاههم وتقوض النمو الاقتصادي والنظم السياسية وتطبيق حقوق الإنسان. والأكثر من ذلك، تزيد النزاعات خطر تجدد النزاعات. وبالنسبة للمنطقة العربية، النتائج السلبية للنزاعات على التنمية هائلة، وهي ذات طبيعة إنسانية واقتصادية وسياسية.

وبالإضافة إلى التداعيات السلبية للنزاعات، تتميز المنطقة العربية بمجموعة من عوامل التنمية متميزة، تشمل انخفاض مشاركة النساء في قوة العمل، مقترنة بمعدلات بطالة مرتفعة شاملة، ونفقات عسكرية مفرطة بالمقارنة مع بقية العالم.

وتجدر الإشارة إلى تحديين اثنين، الأول هو أن المنطقة العربية موطن لأكثر عدد من اللاجئين في العالم، والعديد منهم لاجئون تحديداً بسبب النزاعات وعدم الاستقرار السياسي؛ والتحدي الثاني هو تضخم عدد الشباب بشكل غير مسبوق – في المتوسط، تتراوح أعمار 30 في المائة من السكان في البلدان العربية بين 15 و29 سنة. وتسبب هذه العوامل مشاكل لحكومات المنطقة التي أصبحت على نحو متزايد عاجزة عن توليد فرص عمل وسبل العيش الكريم، خاصة للشباب. وإمكانات أن يحفز تضخم عدد الشباب النزاعات وعدم الاستقرار مرهونة بتوفير فرص التعليم وفرص العمالة، على وجه الخصوص.

وفي حين، ليس هناك في المتوسط ما يشير إلى تأثير ذي دلالة إحصائية لارتفاع معدلات البطالة على النزاعات، تؤكد هذه الدراسة العلاقة الوثيقة والهامة بين تفشي البطالة وانعدام الفرص المتاحة للشباب وبين حدة النزاعات في المنطقة العربية، كما تؤكد أن النزاعات الأكثر حدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مستويات البطالة. وكلما تزداد حدة النزاعات ويزداد ارتفاع البطالة، يزداد الارتباط بين هذين العاملين بقدر أكبر.

ومن الواضح أن هذه الواجهات مثيرة للقلق، وأنه لا غنى عن فهم الأسباب الجذرية للنزاعات وتبعاتها فهماً أفضل للتخفيف من الآثار الخارجية السلبية للنزاعات والتوجه إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.



## أولاً- النزاعات طويلة الأمد في المنطقة العربية

على مدى السنوات الخمس الأخيرة، ازداد عدد النزاعات في المنطقة العربية وتبين أنها مستعصية على الحلّ لأسباب عدة.

السبب الأول هو صعوبة التفاوض وتنفيذ اتفاقات السلام في بلدان تكثُر فيها حركات التمرد المفتتة، ما يؤدي إلى تعسر، إن لم يكن استحالة، إجراء مفاوضات متسقة. ففي ليبيا، مثلاً، ظهرت منذ عام 2011 عشرات اللجان المحلية السياسية والعسكرية، تحولت الآن إلى تحالفات تفتقر إلى التنظيم تسعى جاهدة إلى التنسيق فيما بين أعضائها.

والسبب الثاني هو أن العديد من الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول تتبنى عقائد "إقصائية" أو "إلغائية"، كالقاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام. وبالنسبة لهذه الفئات وفروعها الخوض في تسوية سياسية أو ضبط النفس مستحيل دون أن تخاطر بانتهيار تنظيماتها.

والسبب الثالث هو أن الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومات والمجموعات المسلحة على حد سواء أدت إلى زيادة تطرف هذه المجموعات، وبالتالي إلى زيادة صعوبة التوصل إلى تسويات.

والسبب الرابع هو أن عقوداً متتالية من الحكم الاستبدادي أدت إلى تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية في أيدي القلة؛ وأنشأت اقتصاداً سياسياً قائماً على الاستخراج وعلى الإيرادات الخارجية؛ وقيدت الحريات وحقوق الإنسان؛ وأنتجت مجتمعات مدنية ضعيفة متعسرة؛ ونجم عنها انعدام الثقة بين النخب الفئوية والشعب والدولة.

هذه الأسباب الأربعة هي العوامل الدافعة الأساسية التي أدت إلى إطالة أمد النزاعات في المنطقة العربية. ويضاف إليها عوامل خارجية ثلاثة هي: التنافس الاستراتيجي بين القوى الإقليمية على مناطق النفوذ، ما يؤدي إلى نزاعات سرية وعلنية؛ والتركة التي خلفها غزو العراق واحتلاله بقيادة الولايات المتحدة، الذي زرع مؤسسات الدولة الضعيفة أصلاً وأدى إلى احتدام العنف الطائفي؛ وأثار الجوار أو امتداد النزاعات، حيث يهيئ النزاع في بلد ما ظروف نشوب نزاعات أخرى في بلدان مجاورة، سواء بشكل مباشر كما في حالة العراق والجمهورية العربية السورية، أو بشكل غير مباشر من خلال تدفقات اللاجئين أو تراجع النمو الاقتصادي أو تأجيج التوترات السياسية المحلية.

كذلك أدى النزاع الإسرائيلي-الפלستيني إلى آثارٍ تابعة عديدة، اتخذت شكل تدفق اللاجئين، والتنافس الاستراتيجي والنزاعات الدورية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة. وتدرك السياسات<sup>1</sup> والأبحاث الأكاديمية<sup>2</sup> الدور الحاسم المقرر للعوامل الخارجية في النزاعات طويلة الأمد. فالحروب الأهلية تنخد بسرعة ما أن تقرر الأطراف الخارجية التي ترعاها وقف دعمها للمقاتلين المحليين<sup>3</sup>.

1 أنظر مثلاً، Dobbins and others, 2013.

2 أنظر مثلاً Balch-Lindsay and Enterline, 2000.

3 Connable and Libicki, 2010.

## ألف- سمات النزاعات الطويلة الأمد في المنطقة العربية

بالمقارنة مع المناطق الأخرى، ما زالت المنطقة العربية أكثر المناطق تأثراً بالنزاعات في السنوات الأخيرة. فبين عامي 2009 و2013، شهد 41 في المائة من البلدان العربية نزاعاً داخلياً واحداً على الأقل<sup>4</sup>. ويبين تفحص ديناميات النزاعات في البلدان العربية زيادة الترابط فيما بينها عبر الحدود، كما في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن، على سبيل المثال.

ولم تعد هذه المجموعات المسلحة المختلفة تمارس حرب العصابات باستخدام أسلوب الكر والفر فحسب، بل أصبحت تقاتل عبر الحدود وعلى امتداد مناطق شاسعة، وتبسط سيطرتها على مدن رئيسية، كالموصل في العراق ودرنة في ليبيا، ما يطرح تحديات كبرى على نظام الدول العربي، وما حدى ببعض المعلقين إلى طرح تساؤلات عن مدى قدرة الحدود الدولية التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الأولى على الاستمرار<sup>5</sup>. غير أن سيطرة هذه المجموعات على الأراضي في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن تتغير باستمرار. إن حكم المتمردين هو حكم ضعيف وقائم على العنف، إذ تركز المجموعات المسلحة على تأمين الإيرادات من الريوع والرعاية الخارجية والموارد الطبيعية والخطف والتهرب والإتجار بالبشر والمخدرات.

## باء- الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول والإيديولوجيات المتطرفة

ما زالت المنطقة العربية تشكل منذ أمد ساحة للحركات المتطرفة العنيفة، لكن هذه الظاهرة ازدادت منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، وبدء الانتفاضات العربية في عام 2011. وترزح المنطقة اليوم تحت وطأة أعمال العنف والحروب التي تشنها مئات الحركات المتطرفة، التي ينحصر بعضها في نطاق محلي معين، فيما يشكل البعض تحالفات هشة، وينشئ البعض الآخر شبكات عابرة للحدود الوطنية متينة تتوسع باستمرار.

كثيراً ما يكون تشكيل مجموعات مسلحة رداً على ضعف الدولة، سعياً من المجتمعات المحلية إلى تأمين الحماية لنفسها عندما تعجز الدولة عن أداء هذه المهمة أو لا تتولاها. فمثلاً، أدى سقوط نظام القذافي في عام 2011 إلى تقسيم ليبيا إلى مجموعات إقليمية وبلدية تسيطر عليها الحركات المتمردة. وخلال الحرب الأهلية وفي الفترة التي تلتها مباشرة، أنشأ المواطنون ميليشيات وطنية تحرس الأحياء لتأمين حدّ أدنى من النظام العام. أمّا المجموعات الأكبر والأكثر تنظيماً وتجهيزاً، فقد أنشأت كتائب ثورية قاتلت القذافي ونادت بإيديولوجيات شتى، منها السائدة ومنها العلمانية. وبما أن قوات الأمن والجيش انهارت جزئياً مع سقوط نظام القذافي، اعتمدت حكومة ما بعد الحرب على هذه الكتائب لضمان الأمن الداخلي. ونتيجة لذلك، ترسخ العشرات من هذه الكتائب في المجتمع الليبي وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الديناميات السياسية الفئوية، ما جعل ويجعل من الصعب إحلال السلام في ليبيا. وقد اندمجت هذه الكتائب وحلفاؤها في مجموعتين سياسيتين متنافستين.

تهدد الجهات الفاعلة من غير الدول ذات الإيديولوجيات المتطرفة العنيفة أمن المنطقة العربية بأسرها بأقصى المخاطر. فمن الصعب جداً، وربما من المستحيل، التنبؤ بأفعالها أو التفاوض معها للتوصل إلى تسويات. ويطلق على هذه المجموعات اسم "الجهاديين" أو "التكفيريين". والمجموعة الجهادية الرئيسية الأقدم عهداً في المنطقة هي تنظيم القاعدة الذي أنشأه أسامة بن لادن وأيمن الظواهري في أوائل التسعينيات من القرن الماضي

.Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), 2014 4

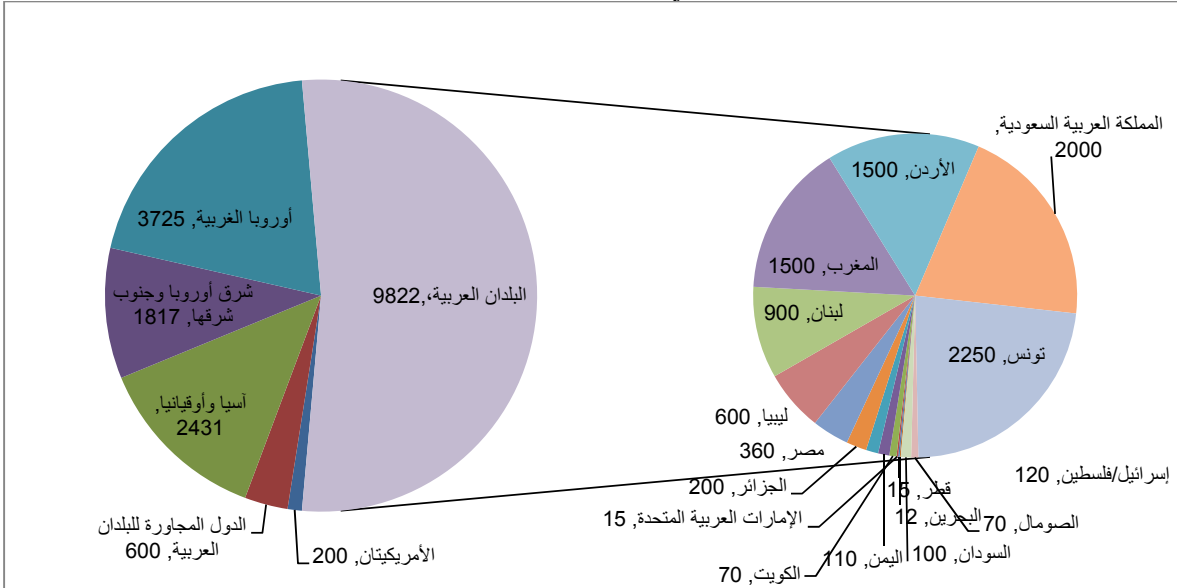
.Gause III, 2014 5

والذي قام بسلسلة تفجيرات في الشرق الأوسط وأفريقيا، قبل أن يشن هجوماً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول/سبتمبر 2001. وقد دُمّرت المجموعة الأساسية للقاعدة، التي كانت موجودة في أفغانستان، كلها تقريباً في الفترة بين عامي 2002 و2003، بعد الغزو الذي قادتة الولايات المتحدة. ولكن بعد أن اجتاحت الولايات المتحدة العراق في عام 2003، نجح أبو مصعب الزرقاوي في إنشاء فرع للقاعدة في العراق. وبدأت فروع أخرى للتنظيم تنشأ في شمال أفريقيا (القاعدة في المغرب الإسلامي) وفي المملكة العربية السعودية واليمن (القاعدة في شبه الجزيرة العربية). وبحلول عام 2011، أصبحت هذه الشبكة الإرهابية عبر الوطنية في موقع يسمح لها باستغلال الاضطرابات السياسية التي تلت الانتفاضات العربية. وهكذا رسّخت التنظيمات المرتبطة بالقاعدة وجودها في المنطقة، ولا سيما جبهة النصرة في الجمهورية العربية السورية وأنصار الشريعة في ليبيا وتونس. وفي عام 2012، أعلنت حركة الشباب الصومالية الجهادية ولاءها لتنظيم القاعدة.

أما التنظيم الجهادي الأحدث والأبرز فهو تنظيم الدولة الإسلامية أو "داعش"، الذي كان في البدء فرعاً من تنظيم القاعدة في العراق. فقد فرض، بعد هجومه المفاجئ على شمال العراق في عام 2014، سلطته على جزء كبير من العراق والجمهورية العربية السورية، حيث أعلن الخلافة وبايع أبو بكر البغدادي خليفة، وسعى إلى إنشاء مؤسسات تابعة للتنظيم وعملة وتشريعات خاصة به ومجلس شورى. وهو يجمع إيرادات ثابتة من الضرائب والنفط والنشاط الإجرامي. وقد أدت هذه الأنشطة إلى صدور قرار مجلس الأمن 2199 الذي يدين تمويل هذه المجموعات. وارتكبت تنظيم الدولة الإسلامية العديد من الأعمال الوحشية، وهناك الآن منظمتان تابعتان له في "ولايته" في ليبيا وفي شبه جزيرة سيناء في مصر (أنصار بيت المقدس).

وعلاوة على ذلك، اجتذبت النزاعات في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن مقاتلين أجانب وزادتهم تطرفاً، ما يهدد الاستقرار العالمي في المستقبل. فقد انضم هؤلاء بأعداد غفيرة إلى التنظيمات المقاتلة في البلدان المبتلاة قادمين من المنطقة العربية وأوروبا والاتحاد الروسي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الشكل 1- المقاتلون الأجانب في الجمهورية العربية السورية حسب بلد المنشأ



المصدر: Neumann, 2015.

\* من بين الدول المجاورة للبلدان العربية إيران وتركيا وتشاد وجنوب السودان.

وقد أفاد المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي أن عدد المقاتلين الأجانب في الجمهورية العربية السورية والعراق فاق 20000 مقاتل حتى 26 كانون الثاني/يناير 2015، ومعظمهم من البلدان العربية كما يظهر في الشكل 1.

وتجدر الإشارة إلى صعوبة التفاوض للوصول إلى تسويات لحل النزاعات القائمة بسبب الإيديولوجيات المتطرفة التي يتبعها العديد من المجموعات المتمردة والانقسامات الشديدة فيما بينها. كما أن التفتت الفئوي، حتى بين المجموعات الكبرى الرئيسية التي تبدو على أنها الأكثر إنتشاراً في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن، يفاقم هذه الصعوبة.

### جيم- الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان

يشير تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، و2165 (2014)، و2191 (2014)<sup>6</sup> بشأن الجمهورية العربية السورية إلى أن الجماعات المعارضة المسلحة، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، تواصل انتهاك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها. فهي تهاجم المدنيين، وتنفذ أحكاماً بالإعدام، وتقوم بعمليات اختطاف، وتفرض قيوداً على الحريات الأساسية للمدنيين. وقد ذكرت مصادر محلية أن جبهة النصرة تقوم على نحو متزايد باختطاف واحتجاز حرية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين الذين ينتقدونها<sup>7</sup>. وأبلغت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش عن انتهاكات عديدة قامت بها قوات النظام والجماعات المعارضة في الجمهورية العربية السورية، ويهدف الكثير من هذه الهجمات إلى نشر الرعب بين المدنيين.

وجاء في دراسة لمنظمة العفو الدولية أن "الجماعات المسلحة نفذت هجمات انتحارية وتفجيرات لسيارات مفخخة بصورة عشوائية، في جميع أنحاء العراق، ما أسفر عن مقتل وجرح آلاف المدنيين. ومع سيطرة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية على جزء كبير من شمال غرب العراق، شرع مقاتلو هذا التنظيم في حملة تطهير عرقي ممنهجة ارتكبت خلالها جرائم حرب، بما في ذلك عمليات قتل غير مشروع واختطاف جماعية استهدفت الأقليات الدينية والعرقية، بما في ذلك المسيحيون والأيزيديون والتركمان الشيعة والشبك الشيعة"<sup>8</sup>. وجاء في الدراسة أيضاً أن "قوات الأمن والمليشيات الشيعية اختطفت أو اعتقلت عراقيين من الطائفة السنية ونفذت العشرات من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وسط مناخ من الحصانة. وفي المناطق التي استعادت هذه المليشيات السيطرة عليها من الدولة الإسلامية، دمرت منازل وشركات لسكان سنة، انتقاماً من دعم الأهالي السنة المزعوم لتنظيم الدولة الإسلامية. كذلك قامت قوات البشمركة الكردية أيضاً بأعمال تدمير انتقامية طالت منازل السكان العرب السنة في المناطق التي استعادتتها من الدولة الإسلامية"<sup>9</sup>.

وفي اليمن، يتسم النزاع أيضاً بفظائع وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي 22 آذار/مارس 2015، طلب مجلس الأمن من جميع الجهات الفاعلة من غير الدول الانسحاب من المؤسسات الحكومية، بما فيها تلك

6 مجلس الأمن، 2015 ب.

7 مجلس الأمن، 2015 أ.

8 منظمة العفو الدولية، 2015، الصفحة 233.

9 المرجع نفسه، الصفحة 233.

الواقعة في جنوب اليمن، والامتناع عن القيام بأي محاولات للاستيلاء عليها<sup>10</sup>. وحذر السيد جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، من أن الوضع في اليمن هش، وأضاف أن "أي جهة تحاول دفع اليمن إلى أي من الاتجاهين ستزج البلد في نزاع مديد يشبه سيناريو عراقي-ليبي-سوري مشترك"<sup>11</sup>. وأدى استيلاء الحوثيين على صنعاء وزحفهم جنوباً نحو عدن إلى تدخل أجنبي شديد لوقف تحركهم، ما أعاق جهود تحقيق تسوية. ورأى الفريق الدولي المعني بالأزمات أن "الفرصة الضئيلة المتاحة لإنقاذ العملية السياسية تتطلب أن يوقف اللاعبون الإقليميون فوراً العمل العسكري وأن يساعدوا الأطراف المحلية على التوصل إلى التوافق على رئيس أو مجلس رئاسي مقبول"<sup>12</sup>. وفي 14 نيسان/أبريل 2015، اعتمد مجلس الأمن القرار 2216 الذي "يطالب جميع الأطراف اليمنية بالالتزام بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، والامتناع عن أعمال العنف لتحقيق أهداف سياسية، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية وجميع الإجراءات الانفرادية بهدف تقويض عملية الانتقال السياسي، مؤكداً أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تتخذ خطوات ملموسة للاتفاق وتنفيذ حل سياسي يقوم على توافق الآراء للأزمة في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل"<sup>13</sup>.

وفي ليبيا، ارتكبت الفصائل جميعها جرائم. فقد جاء في تقرير منظمة العفو الدولية أن "الأطراف المتحاربة في شرق وغرب ليبيا شنت هجمات عشوائية أدت إلى مئات الإصابات في صفوف المدنيين وإلى إلحاق الدمار بالمباني المدنية ومرافق البنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والبيوت والمساجد والمحلات التجارية والمزارع ومحطات توليد الطاقة والمطارات والطرق ومرفقاً ضخماً لتخزين النفط. واستعملت نيران المدفعية ومدافع الهاون وصواريخ "غراد" وأسلحة مضادة للطائرات من المناطق السكنية وضدها. وشنت قوات "عملية الكرامة" ضربات جوية على بنغازي ودرنة وطرابلس وزوارة وبئر الغنم ومصراتة، وأحياناً على مناطق سكنية، ما أدى، حسبما ورد، إلى قتل وجرح مدنيين وإلحاق أضرار بالمباني المدنية. وزُعم أن "كتائب الزنتان" استخدمت الألغام المضادة للأفراد في محيط مطار طرابلس الدولي"<sup>14</sup>. وترتكب الفصائل جرائمها متمتعة بحصانة، وقد احتجزت الآلاف ممن كانوا مسؤولين صغاراً في عهد القذافي من دون محاكمة وأخضعتهم مراراً وتكراراً للتعذيب.

لكن الجماعات المتطرفة والمتشددة ليست الوحيدة التي تتمتع بالحصانة في المنطقة، بل بعض الدول أيضاً، ومنها إسرائيل. فوفقاً للمفوض السامي لحقوق الإنسان "تسود الحصانة على مدى انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يدعى أن القوات الإسرائيلية ترتكبها، سواء في سياق الحرب الفعلية في غزة، أم أعمال القتل والتعذيب وسوء المعاملة في الضفة الغربية"<sup>15</sup>. والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، الذي بدأ في عام 1967، هو الأطول في التاريخ الحديث، وللسياسات التي يعتمدها وتنتهك القانون الدولي آثاراً مدمرة اجتماعية واقتصادية على الشعب الفلسطيني.

10 مجلس الأمن، 2015أ.

11 المرجع نفسه.

12 مجموعة الأزمات الدولية، 2015.

13 مجلس الأمن، 2015ج، الفقرة 6.

14 منظمة العفو الدولية، 2015.

15 Human Rights Council, 2015, para. 670.

يمكن تصنيف السياسات الإسرائيلية تحت العناوين العريضة التالية: القمع المنهجي، بما في ذلك العقاب الجماعي واستهداف المدنيين والبنى المدنية والاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة؛ وتشريد السكان، بما في ذلك إلغاء تصاريح الإقامة للفلسطينيين، والقيود المفروضة على الفلسطينيين بما يخص أعمال البناء، وما يترتب على ذلك من هدم غير قانوني للمباني والمنازل، ومضايقة للفلسطينيين وتهديدهم وحرمانهم من الوصول إلى الخدمات؛ والاستيلاء على الأراضي وضمها، بما يشمل ضم القدس الشرقية والضم الفعلي للضفة الغربية من خلال جدار الفصل أنشطة الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي المباشرة<sup>16</sup>.

ولم تعق هذه السياسات والممارسات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية فحسب، بل تسببت بأزمات إنسانية كبرى في فلسطين، فزاد اعتماد الأسر الفلسطينية على المعونة لتأمين موارد الرزق وعكس التنمية في قطاعات اقتصادية واجتماعية عديدة. وتفاقت هذه الظروف بفعل العمليات العسكرية المتكررة، وآخرها الهجوم المدمر على قطاع غزة في صيف عام 2014، الذي أدى إلى تدهور شديد في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية. وتواصل إسرائيل بحصارها للقطاع إعاقه التعافي والإعمار.

وفي الضفة الغربية، التنمية الاقتصادية مقيدة بنظام قيود متعدد المستويات على حرية التحرك والتنقل، يجمع الحواجز وجدار الفصل ونظام التصاريح المعقد والتعسفي<sup>17</sup>. كذلك تحد القيود المفروضة على إمكانية الدخول إلى المنطقة جيم<sup>18</sup> في الضفة الغربية فرص بناء الفلسطينيين لاقتصاد قادر على الاستمرار.

وبشكل عام، كان الاقتصاد الفلسطيني بحلول عام 2014 لا يزال في حالة تردٍ. فقد تراجع نصيب الفرد الحقيقي من الدخل وارتفعت معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي. في الربع الأخير من عام 2014، بلغ معدل البطالة الكلية رقماً قياسياً في غزة (42.8 في المائة) وفي الضفة الغربية (17.4 في المائة)<sup>19</sup>. ويشير آخر البيانات المتاحة إلى أن معدلات الفقر كانت 39 في المائة في غزة، و18 في المائة في الضفة الغربية في عام 2011. ولا شك أن الحروب على غزة وتعطل الأداء الاقتصادي ساهما في تفاقم الوضع منذ ذلك الحين، ما أدى إلى وقوع المزيد من الأسر الفلسطينية في براثن الفقر.

من المؤشرات الأخرى التي تدل على تدهور الأحوال الاجتماعية-الاقتصادية في غزة ارتفاع عدد المستفيدين من المعونة الغذائية، التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، من 72,000 شخص (10 في المائة من السكان) في عام 2000 إلى 868,000 شخص (50 في المائة تقريباً من السكان) في عام 2015<sup>20</sup>.

وكان الافتقار إلى الأمن الغذائي مرتفعاً جداً في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2013، إذ اعتُبر أن ثلث الأسر (1.6 مليون فلسطيني) يعانيه وأن 635,000 شخصاً معرضون له، بسبب عدم إمكانية الحصول على الغذاء الناتجة عن التدهور المستمر في سبل كسب العيش<sup>21</sup>.

16 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2015، الفقرتان 3-4.

17 International Labour Office, 2013.

18 تخضع المنطقة جيم للسيطرة الاسرائيلية الكاملة إدارياً وأمنياً وهي تمثل 60 في المائة من أراضي الضفة الغربية.

19 Palestinian Central Bureau of Statistics, 2014.

20 بالاستناد إلى معلومات من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

21 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 2014.

إن الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان تهزم نفسها بنفسها، فهي بزيادتها لتطرف الخصوم وبتحفيزهم، تؤدي فقط إلى إطالة أمد النزاعات من دون أن تزيد فرص الانتصار. وقد لخص الوضع الراهن في البلدان العربية المبتلاة بالنزاعات المفوض السامي لحقوق الإنسان السيد زيد بن رعد بن الحسين في إحاطة قدمها إلى مجلس الأمن في عام 2015<sup>22</sup>، جاء فيها:

"لا ينمو التعصب ويزدهر إلا في ظل انعدام التسامح وانتهاك المعايير العالمية لحقوق الإنسان. فهو ينمو في تلك الدول التي تخون تطلعات شعوبها، وتخفق في احترام الدستور، علاوة على عدم تقبلها للتنوع اللغوي والديني الذي تزخر به مجتمعاتها. وينمو التطرف أيضا في تلك الدول التي يكبح فيها صوت جميع أفراد المجتمع وتُمنع فيها مشاركتهم، وينمو التعصب أيضا في تلك الدول التي يهاجم فيها نشطاء المجتمع المدني الذين يوفر عملهم – للمفارقة – أفضل تزييق ضد سميّة التطرف. ولكي نتحصن ضد المزيد من التطرف على نحو أفضل، يجب علينا دعم المدافعين عن حقوق الإنسان والدفاع عنهم بدلاً من سجنهم وتعذيبهم. وللأسف، فإن هناك الكثير من مثل هذه الدول في الشرق الأوسط وغيره من المناطق، التي توفر أفعالها وإجراءاتها التربة الخصبة اللازمة للتعصب، وحيث يضرب التطرف بجذوره عميقاً".

#### دال- تركبات الحكم الاستبدادي

المهمة الرئيسية للمؤسسات الاستبدادية هي عزل النظام عن المواطنين وحمايته منهم، وهي لا تساعد على إدارة المشاكل السياسية والاجتماعية سلماً، ولا سيما في أوقات الأزمات. ومن أبرز سمات النظم الاستبدادية بالمقارنة مع النظم الديمقراطية أنها هشّة وقابلة للانهيّار تحت وطأة الضغوط،<sup>23</sup> كما أنها معرضة أكثر لخطر النزاعات.<sup>24</sup>

خلال الفترات الانتقالية والأزمات، كثيراً ما تقوم الجهات الفاعلة من المجتمع المدني بعدد من التدخلات لمساعدة البلدان المعنية. فالنظام الملكي ساهم في لحظات حاسمة في إنهاء الفاشية في إسبانيا في أواخر السبعينات. وكان للكنيسة الكاثوليكية دور بارز في الانتقال إلى الديمقراطية في هنغاريا وبولندا. وفي تشيكوسلوفاكيا السابقة، ساهمت مجموعة منظمة من المنشقين والفنانين والمثقفين في تشكيل حكومة انتقالية. وقام الاتحاد التركي لغرفتي الصناعة والتجارة وعدد من المنظمات غير الحكومية في التسعينات بتنظيم جلسات حوار بهدف تسوية النزاعات في جنوب شرق تركيا. وبرزت تونس منذ عام 2011 كأحد أكثر البلدان استقراراً في المنطقة بفضل مشاركة النقابات العمالية في حل الأزمة<sup>25</sup>. وقد كان لمنظمات المجتمع المدني المعتدلة والبراغماتية والمستقلة عن الحكومة والتي تحوز ثقة الجمهور دور حاسم في العديد من حالات الانتقال السياسي وتسوية النزاعات.

يصعب في المنطقة العربية العثور على جهات فاعلة من المجتمع المدني تستوفي هذه المعايير، لأسباب عدة منها إحكام قبضة الحكم الاستبدادي على المنطقة، ما يجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني، حتى غير السياسية منها، العمل بشكل مستقل، بسبب تعرضها المستمر للمضايقات أو إلزامها بالتعاون مع الحكومة، بل إنها تقمع بعنف في بعض البلدان.

22 S/PV.7419، صفحة 4.

23 Hegre and others, 2001

24 Gates and others, 2006

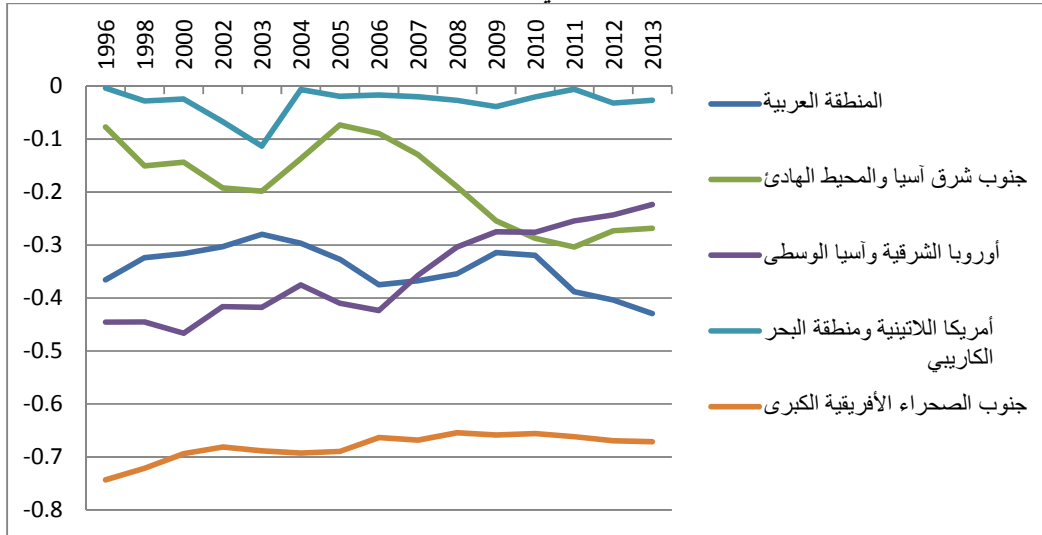
25 Chayes, 2014

لقد دمرّ القذافي متعمداً المؤسسات الاجتماعية المستقلة معتبراً أنها خطر على النظام. وفي عام 2011، كان المجتمع الليبي يخلو من أي مؤسسة اجتماعية مستقلة، حتى ولو ضعيفة، يمكن أن تساهم في إدارة عملية الانتقال سلمياً. كما لم يكن لدى ليبيا أحزاب سياسية، أو حكومات إقليمية أو محلية، أو نقابات عمالية، أو مشرعين أو قضاة مستقلين، أو منظمات مجتمع مدني قوية، أو جمعيات دينية بارزة<sup>26</sup>. وكانت المنظمات الاجتماعية الوحيدة التي تستمد شرعيتها من مصادر مستقلة هي القبائل الليبية، ما جعل احتمال لعبها لدور الوساطة أقوى. لكن نظام القبائل التقليدي نفسه كان ضعيفاً نتيجة إخضاعه مدة 40 عاماً لحكم ماهر شخصاني قائم على المحسوبية<sup>27</sup>. واستغلال القذافي للانقسامات القبلية والمناطقية سبب مباشر في العديد من التحديات التي تواجه ليبيا اليوم.

ويمكن تفسير الحرب الأهلية في ليبيا اليوم جزئياً بالافتقار إلى مؤسسات مجتمع مدني يمكن أن تقوم بالوساطة بين الجماعات السياسية والمناطقية الرئيسية. وليست ليبيا منقسمة انقسامات اجتماعية وسياسية كبرى، كما في حالتها الجمهورية العربية السورية والعراق، والنزاعات السياسية الحالية محدودة. إلا أن الفصائل ليس لديها ما يكفي من الثقة فيما بينها لتنفيذ عملية الانتقال دون محاباة. فكل فصيل يخشى أن يقوم الفصيل الآخر في حال وصوله إلى السلطة، باستخدام عائدات النفط الليبي والقطاع الأمني الذي يعاد إنشاؤه لسحق المعارضة السياسية. وليس هناك من "طرف ثالث" في المجتمع المدني الليبي يمكن أن يقوم بالتوسط في هذا التحدي الحاسم لجهود تسوية النزاع<sup>28</sup>.

ويبين الشكلان 2 و3 مؤشرات من البنك الدولي تقيس مستوى "سيادة القانون" و"الصوت والمساءلة" في البلدان النامية مع الوقت. وتجدر الإشارة إلى ضعف النقاط التي تسجلها المنطقة في هذين المؤشرين، وإلى تراجع مؤشر "سيادة القانون"، الذي يقيس مدى التزام الدول بتنفيذ القانون، منذ عام 2003.

الشكل 2- سيادة القانون في البلدان النامية حسب المنطقة



المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators database. Available from <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home> (accessed 31 July 2015).

.Vandewalle, 2012 26

المرجع نفسه. 27

.Walter, 1997 28

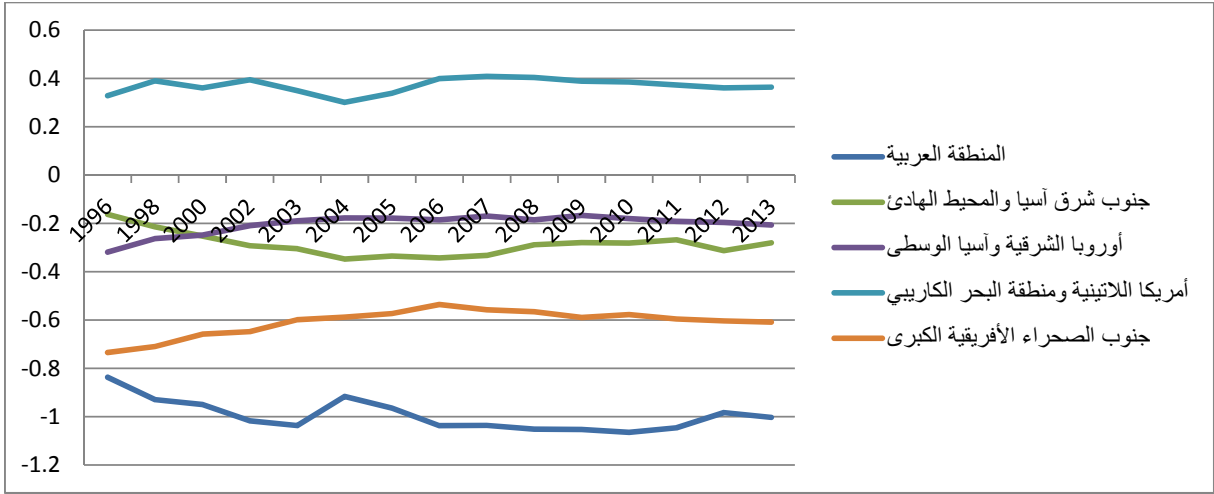


والوضع أسوأ في البلدان العربية المبتلاة بالنزاعات. ونتيجة لذلك، تجد الحكومات صعوبات كبيرة في تقديم التزامات مُقنعة للثوار أو الثوار المحتملين بتنفيذ برامج الإصلاح أو اتفاقيات السلام. وتركز دراسة De Rouen and others (2010) على الارتباط بين قدرات الدولة من جهة وبين إمكانية إنهاء النزاعات وبناء السلام من جهة أخرى. وتخلص إلى أن:

قدرات الدولة شرط لازم، لكنه غير كاف، للسلام المستدام عبر أثره على تنفيذ اتفاقات السلام... ففي مراحل الإعمار في فترة ما بعد النزاع، ترتبط عملية بناء السلام بقدرة الحكومة على ممارسة السلطة ممارسة فعالة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. والمقصود بقدرات الدولة هي وسائل التغلب على المشاكل التي تواجه الحكومات الضعيفة، كالاستقلال والفعالية والمساءلة وقابلية الاستجابة في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية. هكذا، تساهم قدرات الدولة في بناء السلام بتوفير الأصول عندما تتصدى بلدان جديدة لمهام جديدة لمواجهة ظروف غير مواتية.

الحكومات الاستبدادية بطبيعتها لا تتناسب مع عمليات بناء السلام بسبب تركيبتها؛ إذ يصعب على مثل تلك الأنظمة اعتماد سياسات تخفف مشاكل تباين المعلومات والالتزامات. والأنظمة المغلقة التي تعتمد على الاستخبارات للمحافظة على وجودها لا تستطيع أن تكشف معلومات عن نقاط قوتها وتميُّزها، لأن لديها ما يحجزها على التعقيم في عمليات التفاوض. ونتيجة لذلك، لا يثق معارضوها بها، كما أن مصادر المعلومات المستقلة المتوفرة في هذه الأنظمة الاستبدادية عادة ما تكون قليلة.

### الشكل 3- الصوت والمساءلة في البلدان النامية حسب المنطقة



المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators database. Available from <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home> (accessed 31 July 2015).

وتفتقر النظم الاستبدادية إلى المصادقية في الالتزام بالاتفاقات. ويحدد Mattes and Savun (2009) طريقين يمكن أن تعتمدهما الجهات الفاعلة لتقديم التزامات مُقنعة في المفاوضات الرامية إلى إنهاء الحروب الأهلية:

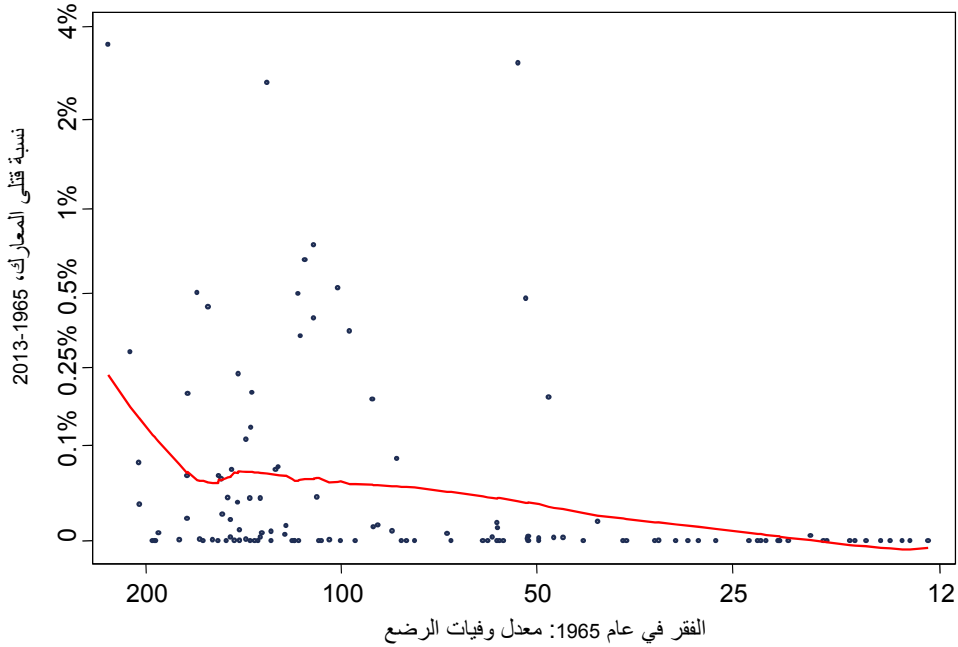
تحد تدابير الحد من المخاوف، كتوفير ضمانات من طرف ثالث وتقاسم السلطة، من مخاوف الأطراف المتحاربة من انتهازية الطرف الآخر. وتجعل تدابير من مثل فصل القوات واستئناف الأعمال العدائية أمراً غير مرغوب فيها لما يترتب عليها من زيادة في التكاليف.

وقد استغل العديد من الحكام المستبدين في المنطقة العربية الاختلافات العرقية والدينية والطائفية للمحافظة على حكمهم. وتعود استراتيجية "فرق تسد" هذه إلى فترة الاستعمار، عندما رفعت السلطات الأوروبية من شأن أقليات اجتماعية لتحكم الأغلبية. ومن الصعب التصديق بأن الحكام المستبدين لن يتراجعوا عن اتفاقات السلام ويلجأوا إلى مثل هذه الاستراتيجيات في المستقبل. وعلاوة على ذلك، فإن افتقار الحكومات العربية عموماً للمساءلة يعني أن مجتمعاتها لا يمكن أن تثق بها في تنفيذ تدابير بناء السلام. والخلاصة أن تراكم أوجه قصور الحكم هذه، بالإضافة إلى تفتت المجموعات المسلحة وانتشار الإيديولوجيات المتطرفة وارتكاب الفظائع، أدت إلى إطالة أمد النزاعات وقوضت جهود بناء السلام، وأثرت تأثيراً ضاراً على التنمية.

#### هاء- النزاعات وتراجع التنمية مقابل الفقر في عام 1965

الحروب الأهلية وعدم استقرار الوضع السياسي من أبرز الظواهر الاجتماعية المدمرة في العالم الحديث. فالنزاعات المسلحة تحصد خسائر فادحة في الأرواح (الشكل 4). وقد شهدت المنطقة العربية عدداً من أسوأ المحن التي ألمت بالعالم منذ الحرب العالمية الثانية. ففي لبنان، مثلاً، قتل في الحرب التي امتدت من عام 1975 إلى عام 1990 ما يقارب من 145,000 من السكان الذين بلغ عددهم قبل الحرب 2.8 مليون شخص<sup>29</sup>. وقتل جراء الحروب أكثر من 0.1 في المائة من السكان في كل من إيران والجزائر والسودان والعراق وفلسطين واليمن.

#### الشكل 4- الوفيات الناجمة عن نزاعات داخلية في الفترة 1965-2009 مقابل الفقر في عام 1965



المصدر: Hegre and Holtermann, 2012.

ملاحظة: يبين الشكل لوغاريثم معدل وفيات الرضع في عام 1965 لجميع البلدان الواقعة على المحور س، وعدد الوفيات الناجمة عن معارك في نزاعات داخلية خلال الفترة 1965-2009 مقسوماً على عدد السكان في عام 1965 على المحور ص. والخط هو متوسط نسبة من قتلوا كدالة مُلمسة لمعدل وفيات الرضع. ويتميز معظم بلدان النزاعات بأسماء البلدان في الشكل، في حين تظهر البلدان التي ليس فيها نزاعات أو فيها نزاعات صغيرة جداً بنقاط غير مميزة.

يبين الشكل 4 عدد قتلى المعارك فقط. وللنزاعات آثار سلبية عديدة أخرى، مثل تشريد أعداد كبيرة من السكان والاختلالات الاقتصادية وهروب رؤوس الأموال وتدهور نُظم الصحة العامة والثقة الاجتماعية. فالحرب الأهلية هي حقاً "تنمية عكسية"<sup>30</sup>. ويبين الشكل 4 أيضاً كيف وقعت النزاعات بغير تناسب في بلدان كانت تعاني من ارتفاع معدلات وفيات الرضع في عام 1965<sup>31</sup>. وعادةً، تكون النزاعات أشد فتكاً في البلدان الأكثر فقراً. فهي تؤثر بشكل خطير على صحة السكان ورفاههم وعلى النمو الاقتصادي والأنظمة السياسية وأوضاع حقوق الإنسان، كما أنها تزيد خطر تجدد النزاعات.

وعندما تؤدي النزاعات إلى تنمية عكسية، فإنها تقضي أيضاً على أبرز العوامل التي تمكن المجتمعات من تجنب وقوع النزاعات في المقام الأول<sup>32</sup>. فأحد أسباب ندرة وقوع نزاعات عنيفة في البلدان ذات الدخل المتوسط العالي والبلدان ذات الدخل المرتفع هو أن اقتصاداتها تعتمد اعتماداً أساسياً على تقسيم العمل وعلى شبكات تبادل اقتصادي كثيفة. فترغب الأطراف في هذه الشبكات جميعاً في المحافظة على علاقات إيجابية وسلمية يربطها القانون بين مختلف الفئات والأفراد، إذ يستفيد الجميع من التبادلات الاقتصادية. ويؤدي العنف السياسي على نطاق واسع إلى تفكيك هذه الشبكات، حتى بين المجموعات غير المنخرطة بشكل مباشر في القتال، فتتعدم الأنشطة الإنتاجية. وهناك عامل آخر يُقيد نشوب نزاعات في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة هو اعتماد هذه البلدان على رأس المال النقدي وعلى توفر اليد العاملة الماهرة. غير أن رأس المال هذا غير المقيد واليد العاملة عرضة للانتقال من بلدان النزاعات إلى أماكن أكثر سلاماً وإنتاجية. ولذا سرعان ما يتلاشى هذا العامل المقيد عندما تنشب نزاعات مسلحة. وعلاوة على ذلك، تمكن النزاعات المسلحة الجهات الفاعلة العنيفة، وليس الجهات المنخرطة في أنشطة إنتاجية من الناحية الاقتصادية، ما يعني أن القرارات السياسية المتخذة تفضل على نحو متزايد وجود بيئة غير منتجة. كما أن النزاعات تضعف الثقة بين الناس وتؤدي إلى توترات بين الفئات الاجتماعية.

### واو- أثر النزاعات على رفاه المواطنين

تعرض النزاعات السكان بشكل مباشر إلى ظروف تؤدي إلى زيادة تأثر إجمالي الوفيات والإصابات وحالات الإعاقة. والسبب الأبرز للوفيات هو المعارك التي يسقط فيها مدنيون وجنود. وتتأثر معدلات العمر المتوقع وأعداد الوفيات بتكنولوجيات الحرب التي تستخدمها الأطراف المتحاربة. وتؤدي النزاعات التي يستخدم فيها أسلوب حرب العصابات إلى خسائر أقل في الأرواح من النزاعات التي يستخدم فيها القصف المدفعي والجوي.

ويحتمل أن تكون آثار النزاعات غير المباشرة أشد على المدى الطويل من آثارها المباشرة. فهي تؤدي إلى الهجرة القسرية وتدفقات اللاجئين وتدمير البنية التحتية الاجتماعية. كما تتكبد المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أضراراً وخسائر يصعب تعويضها. ولذا يمكن القول إن عواقب الحرب، ولا سيما الحرب الأهلية، وخيمة جداً على التنمية.

30 Collier and others, 2003, p. 13.

31 باستثناء النزاعات التي وقعت في إيرلندا الشمالية وإقليم الباسك؛ واعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية؛ والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي (معدلات وفيات الرضع غير دقيقة لأنها لا تشمل الوفيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة).

32 Collier and others, 2003.

وقد وجد Gates وآخرون أن النزاعات الحادة تزيد نقص التغذية بنسبة 3.3 في المائة، وتقلل العمر المتوقع بسنة تقريباً، وتزيد معدل وفيات الرضع بنسبة 10 في المائة، وتحرم 1.8 في المائة من السكان من الحصول على مياه الشرب.

كما وجد Ghobarah and others (2003) أن العبء الإضافي المتمثل بالوفيات والإعاقات الناتجة عن الآثار الطويلة الأجل للحروب الأهلية هي تقريباً ضعف العبء الناتج عن آثارها الفورية والمباشرة. وتؤثر الحرب الأهلية "مباشرة على جميع العوامل الرئيسية التي تساهم في الصحة: التعرض للأمراض، والرعاية الطبية، وتدخلات الصحة العامة، والظروف الاجتماعية-الاقتصادية الكلية"<sup>33</sup>.

وتبين دراسة Iqbal (2010) أن النزاعات تؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة وتراجع معدل العمر المتوقع. ووفقاً لدراستي Plümpner and Neumayer (2006) و Ghobarah and others (2003)، تكون آثار النزاعات الصحية أشد وطأة على المرأة منها على الرجل، مع أن عدد قتلى المعارك من النساء أقل من عدد قتلى المعارك من الرجال.

وتشرد الحروب الأهلية أعداداً كبيرة من السكان، فيلجأون إلى أماكن إقامة مؤقتة يتعرضون فيها لعوامل خطر جديدة. وقد بينت دراسة Ghobarah and others<sup>34</sup> "أن الأمراض الوبائية كالسل والحصبة والالتهاب الرئوي والكوليرا وحمى التيفوئيد والباراتيفوئيد والزحار من المرجح أن تظهر بسبب الاكتظاظ، والمياه غير النظيفة وسوء خدمات الصرف الصحي في المخيمات، وأن سوء التغذية والإجهاد يضعفان جهاز المناعة البشري".

حتى إذا لم تؤد النزاعات إلى التشرد فهي تدمر النزاعات المرافق الصحية المحلية، وتحول دون الوصول إليها بسبب المخاطر التي ينطوي عليها التنقل في مناطق النزاعات. ويؤثر هذا العامل بشكل خاص على وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمهات في الولادة. وتبين البحوث الوبائية أن أمراض كالإسهال أثر أكبر على معدل الوفيات من أثر المعارك. وتشير الدراسة نفسها إلى أن العنف بين الأشخاص يزداد في أعقاب الحرب، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الوفيات والإعاقة.

ويعيق انتشار العنف والدمار على نطاق واسع حركة النقل، فيحول دون وصول سكان الريف إلى المرافق الصحية والتعليمية. وترتفع النفقات العسكرية في الحالات جميعاً خلال الحرب، فتقل الأموال المتاحة لتحسين الصحة العامة والتعليم والحد من الفقر، من بين أمور أخرى<sup>35</sup>. وقد تتعطل الاقتصادات المحلية، ويعود ذلك جزئياً إلى انعدام حوافز الاستثمار بسبب هروب رؤوس الأموال<sup>36</sup>، فيتراجع الإنفاق العام. وقد تكون الآثار المحلية أشد وطأة من الآثار الوطنية. وفي الحالات التي تبدو فيها المعارضة مؤلفة من مجموعة سكانية مختلفة، كثيراً ما تتعرض الحكومات إلى إغراء وقف الإنفاق العام في المناطق المعنية، التي يرجح أن يكون القتال فيها أشد عنفاً.

.Ghobarah and others, 2003, p. 871 33

المرجع نفسه. 34

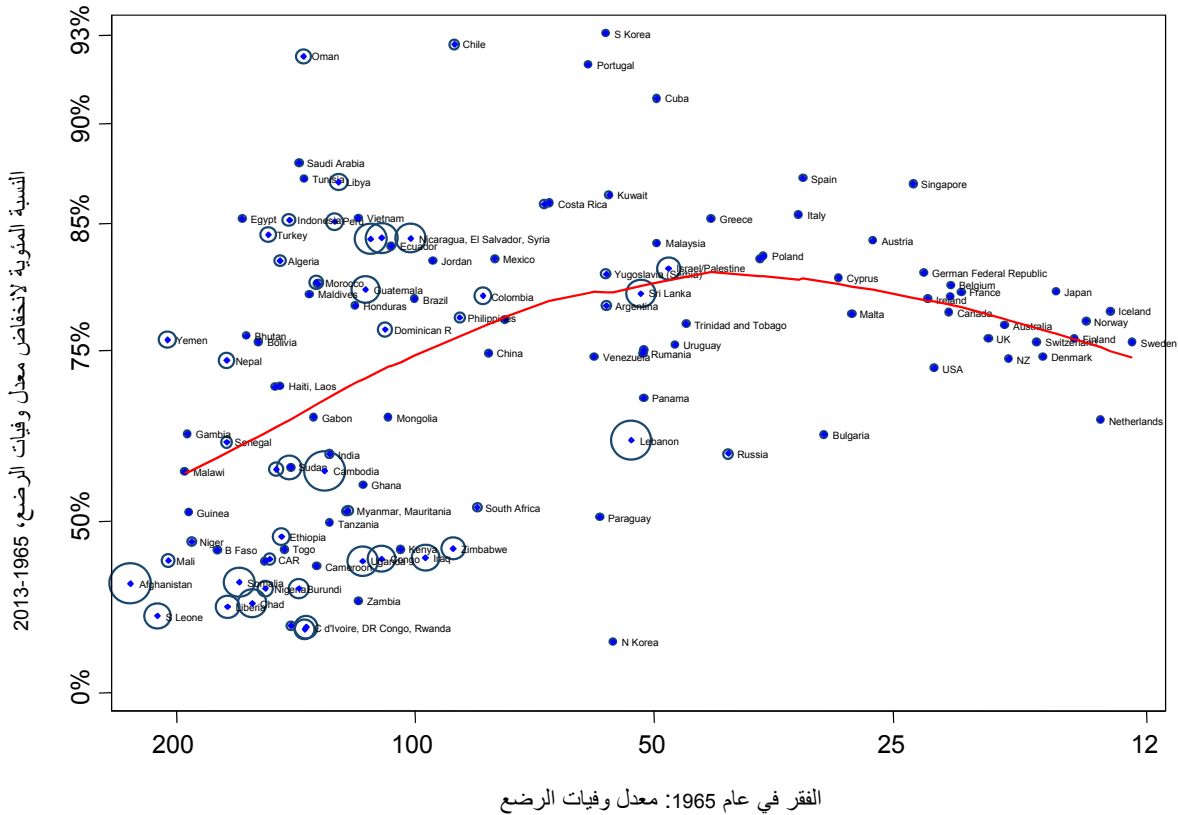
.Knight and others, 1996 35

.Collier, 1999 36

وتحد النزاعات من فعالية الموارد المخصصة للصحة العامة. وقد جاء في دراسة Ghobarah and others<sup>37</sup> أن ما تؤدي إليه الحرب من دمار وتعطيل للبنية الأساسية للنقل (من طرقات وجسور وسكك حديدية وشبكات اتصال وكهرباء) يضعف القدرة على توزيع المياه النظيفة والغذاء والدواء وإمدادات الإغاثة على اللاجئين والسكان الذين لم يغادروا مناطقهم. ويتجه العاملون في القطاع الطبي إلى الهرب من مناطق النزاعات إذا ما استطاعوا، مخلفين وراءهم الفئات الأفقر والأقل قدرة على التحرك. وغالباً ما تستهدف القوى العسكرية المرافق الصحية والبنى الأساسية للنقل لإضعاف المعارضة.

ويبين الشكل 5 الآثار السلبية للنزاعات. وتتركز البلدان المبتلاة بنزاعات مسلحة شديدة في أسفل الزاوية اليسرى من الشكل، إذ ظلت فقيرة طيلة الفترة الممتدة من عام 1965 إلى عام 2009. أما البلدان غير المبتلاة بالنزاعات والتي كانت فقيرة في عام 1965 فقد عملت على تحسين وضعها الإنمائي خلال الفترة المذكورة، وأبرزها شيلي وعمان وجمهورية كوريا الجنوبية التي شهدت إنخفاضاً كبيراً في مستوى الفقر وفقاً لهذا المقياس. وقد كان أداء معظم البلدان العربية أفضل من المتوسط العالمي في هذا المضمار، ولا سيما بلدان الخليج والأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ومصر، باستثناء العراق ولبنان اللذين شهدا حرباً مدمرة خلال الفترة المذكورة. كذلك شهد عدد من البلدان التي كانت فقيرة في عام 1965 وظلت فقيرة إلى اليوم حرباً أهلية مدمرة وطويلة الأمد، ومنها أفغانستان وبوروندي والصومال وكامبوديا.

الشكل 5- تراجع معدلات الفقر في مقابل حالات الوفيات الناتجة عن نزاعات داخلية 1965-2009



## زاي- أثر النزاعات على الفقر والجوع ووفيات الأطفال والتعليم

تؤكد دراسات عدة التصور السائد بأن النزاعات تفاقم الفقر والجوع. وتبين دراسة Messer and Cohen (2004) أن النزاعات تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، وأن الحروب الأهلية التي شهدتها أفريقيا منذ منتصف الستينات وحتى عام 2000 كلفت الإنتاج الزراعي في المنطقة أكثر من 120 مليار دولار أمريكي. وتشير دراسة Gates and others (2012) إلى أن عاماً واحداً من النزاع مهما كان محدوداً يكفي لزيادة من يعانون نقص التغذية بنسبة 0.8 في المائة؛ وأن خمسة أعوام من النزاع الحاد يمكن أن تزيد عدد هؤلاء بنسبة 8 في المائة. أما النزاع المتوسط الحدة (2,500 وفاة في خمس سنوات) فيزيد عدد من يعانون نقص التغذية بنسبة 3.3 في المائة.

ويبين عدد من الدراسات<sup>38</sup> أن النزاعات تؤدي إلى زيادة وفيات الرضع، وترتبط هذه الزيادة بمؤشرات أخرى للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية، من مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي كثير من الأحيان تستخدم معدلات وفيات الرضع، باعتبارها متغيراً مستقلاً، للدلالة على مستوى التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في دولة ما<sup>39</sup>، لا سيما أن البيانات عن وفيات الرضع متوفرة في جميع المناطق. وتبين النتائج التي توصلت إليها دراسة Gates and others (2012) أن عاماً واحداً من النزاع المحدود يزيد لوغاريتم وفيات الرضع بنسبة 1.11 في المائة. ففي بلد يبلغ فيه معدل وفيات الرضع 75 لكل ألف ولادة حية، سيرفع عام من النزاع هذا المعدل إلى 75.9 لكل ألف ولادة حية. وذلك يعني أن خمسة أعوام من نزاع حاد ترفع معدل الوفيات إلى 84 حالة في الألف. وفي البلدان المبتلاة بنزاعات متوسطة الحدة، يولد في المعدل أكثر من مليون طفل كل عام. وهكذا عندما يبلغ معدل وفيات الرضع 75.9 لكل ألف ولادة حية، ستضاف 900 حالة وفاة رضع في العام، وعندما يبلغ معدل وفيات الرضع 84 لكل ألف ولادة حية، ستضاف 9,000 حالة وفاة في العام. وتعني هذه التقديرات ضمناً أن الزيادة في معدلات وفيات الرضع تفوق عدد قتلى المعارك.

ولا بد من التوقف عند أثر النزاعات على التعليم، نظراً إلى أهمية التعليم في التنمية. وتبين دراسة Lai and Thyne (2007) أن الدول تحدّ من إنفاقها على التعليم خلال الحروب الأهلية بنسبة 3.1 إلى 3.6 في المائة سنوياً. وربما الأكثر أهمية، تعتبر الدراسة أن الدول لا تخفض الإنفاق على التعليم من أجل رفع الإنفاق على التسلح، لكن الحروب الأهلية تقوّض قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية، ولا سيما التعليمية، لمواطنيها. وللنزاعات أثر مشابه على معدلات الالتحاق بالتعليم. وهذا الأثر يدعو إلى القلق أكثر من غيره، ولا سيما أنه قد يدوم إلى ما بعد انتهاء النزاع، فيؤدي إلى انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. أما دراسة Gates and others (2012) فلا ترى علاقة واضحة بين النزاع والتعليم. وتشير تقديراتها إلى أن النزاع يخفض معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي، لكنها لا تعتبر هذه النتائج ذات دلالة إحصائية. وقد نوقشت هذه النتيجة في تقرير الأمن الإنساني لعام 2012<sup>40</sup> وأيدها هذا التقرير.

## حاء- أثر النزاعات على النمو الاقتصادي

تؤدي الحروب الأهلية إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2 في المائة في المعدل عن كل سنة من سنوات النزاع<sup>41</sup>، ما يجعلها أكثر فتكاً من الحروب بين الدول<sup>42</sup>. وقد نظرت دراسة Cerra and Saxena

.Davis and Kuritsky, 2002; Ammons, 1996; Stewart and others, 1997; Iqbal, 2010; Gates and others, 2012 38

.Abouharb and Kimball, 2007 39

Human Security Report Project, 2012 40

.Collier, 1999; Gates and others, 2012; Staines, 2004 41

.Collier, 1999; Koubi, 2005 42

(2008) في مجموعة متنوعة من الأزمات السياسية والمالية فتبيّن أن الإنتاج ينخفض بنسبة 6 في المائة في البداية في المتوسط خلال الحروب الأهلية. ويمكن تعويض نصف الخسارة بعد أربعة أعوام، ولكن تبقى نسبة 3 في المائة من الخسائر التراكمية حتى بعد مرور عقد من الزمن. أما دراسة (2012) Mueller فتقديراتها أكثر صرامة، إذ تبيّن أن الناتج يتراجع بحوالي 18 في المائة في البداية في المعدل.

وتوصلت دراسة (2002; 2004) Murdoch and Sandler إلى نتيجة مشابهة من حيث كبر حجم الآثار، كما أنها تبيّن أيضاً أن للحروب الأهلية آثار سلبية على النمو في البلدان المجاورة. وتبيّن دراسة (2002) Blomberg and Hess أن الركود يمكن أن يزيد خطر النزاعات الداخلية والخارجية، ما يؤدي بدوره إلى زيادة احتمال حدوث انتكاسات اقتصادية جديدة. ورأت دراسات عدة أن العنف السياسي يحد من حركة التجارة الدولية، ما يؤدي إلى تراجع النمو<sup>43</sup>.

وتصنف دراسة (1999) Collier كيفية تأثير النزاعات على التنمية في الفئات التالية: التدمير، والتعطيل، وتحول وجهة الأموال العامة، والإسراف في الإنفاق. فالحرب تدمر مرافق الإنتاج والمرافق الصحية؛ وتخفف حالات الوفاة والتشوه الناتجة عن الحرب عدد الأيدي العاملة؛ ويعيق تدمير الطرقات التبادل الاقتصادي ويرفع تكاليف النقل. وينتج التعطيل من انعدام الأمن بسبب انتشار العنف وانهيار النظام الاجتماعي، ومن تبعات هروب السكان بأعداد كبيرة من منازلهم وأشغالهم.

وتؤدي الحروب الأهلية إلى تحويل أموال عامة كبيرة إلى الإنفاق العسكري. وتعاني اقتصادات الحرب من الإسراف في الإنفاق ومن هروب رؤوس الأموال. وتنتج الآثار السلبية على رأس المال عن تدمير البنى الأساسية وارتفاع تكاليف المعاملات. "فالقدرة على إنفاذ العقود تنراجع عندما تضعف مؤسسات المجتمع المدني، وتراجع الثقة وتقلص الآفاق الزمنية بسبب انعدام الثقة، وتصبح الانتهازية أكثر إرباحاً"<sup>44</sup>. وتركز دراسة (2008) Davies على هروب رؤوس الأموال، فتبيّن أن حجم رؤوس المال الهاربة يزداد في البلدان خلال النزاع وبعده، وترافق ذلك معدلات تضخم مرتفعة. وتمويل الحرب مكلف، ويكون في معظم الحالات عن طريق تكبد ديون لا يمكن تحملها<sup>45</sup>. وقد يؤدي تمويل الحروب على المدى القصير إلى التضخم؛ كما تتعطل حركة التجارة والمالية العامة، وتهرب رؤوس الأموال<sup>46</sup>.

ويؤثر النزاع المسلح أيضاً سلباً على بنية الاقتصاد. وبالنظر إلى صعوبة نقل رؤوس الأموال المرتبطة بالأراضي كالسلع الزراعية وغيرها من السلع الأساسية، تحول النزاعات الاقتصادية إلى اقتصادات تعتمد على السلع الأساسية<sup>47</sup>.

---

.Blomberg and Hess, 2006; Bayer and Rupert, 2004; Long, 2008; Magee and Massoud, 2011 43

.Collier, 1999, p. 178 44

.Slantchev, 2012 45

46 تناولت دراسات اقتصادية بارزة مثل (1916; 1921) Pigou و(1919) Keynes، العلاقة بين الحرب والسلام والاقتصاد. وركزت بشكل خاص على التداعيات الاقتصادية للحروب بين الدول.

.Collier and others, 2003, p. 84 47

## طاء- النتائج السياسية للنزاعات

تناولت دراسة Gates and others (2010) أثر النزاعات على انتهاكات حقوق الإنسان، مركزة بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعتمد الدراسة في قياس وضع حقوق الإنسان في دولة معينة على "مقياس الإرهاب السياسي"48.

يبين الشكل 6 احتمال اندراج البلد في كل من مستويات الإرهاب السياسي الخمسة في إطار أربعة سيناريوهات مختلفة للنزاعات. وتتوزع هذه الاحتمالات تبعاً لما إذا كان النزاع حاداً (حرب) أو أقل عنفاً (نزاع طفيف)، أو إذا ما اندلع مؤخراً (جديد) أو لا (طويل الأمد). وأي بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعاني حرباً طال أمدها، يحتمل بنسبة تفوق 80 في المائة أن يكون في مستوى الإرهاب السياسي الأعلى، وبنسبة 95 في المائة أن يكون في المستويين الأعلى. وتصبح انتهاكات حقوق الإنسان أكثر حدة كلما استمرت الحرب، ولكن حتى في السنة الأولى من النزاع، يبلغ احتمال أن يكون البلد المبتلى بالنزاع في أعلى مستويين 80 في المائة.

الشكل 6- مقياس الإرهاب السياسي حسب فئات النزاع



المصدر: Gates and others, 2010.

## ياء- مخاطر النزاعات المستقبلية

تزيد النزاعات مخاطر حدوث اضطرابات مستقبلية في البلد المبتلى بالنزاع وفي البلدان المجاورة. ويصبح بعض البلدان عالقاً في دوامة نزاعات يصعب الخروج منها. وترى دراسة Collier and others (2003)

48 Gibney and others, 2015. يتكون المقياس من خمس نقاط، تشير النقطة الأولى إلى بلد يخضع لسيادة قانون أمنة، وتشير الثالثة إلى سجن سياسي واسع النطاق وإعدامات سياسية واتباع قليل من الإجراءات الواجبة أو عدم اتباعها، وتشير النقطة الخامسة إلى أن القادة لا يضعون أي قيود على الوسائل المستخدمة للسعي إلى تحقيق أهداف شخصية أو أيديولوجية. تستند بينات مقياس الإرهاب السياسي على تقارير منظمة العفو الدولية ووزارة الخارجية للولايات المتحدة. انظر موقع قياس الإرهاب السياسي، متاح على [www.politicalterrorsscale.org/ptsdata.php](http://www.politicalterrorsscale.org/ptsdata.php)



أن حُمس بلدان العالم تقريباً عالقة في دوامة نزاع يمنعها الاقتتال المتقطع من تفادي العوامل التي تؤدي إلى تجدد. وتحكم النزاعات قبضتها على البلدان من خلال آليات عدة: فهي تززع الثقة وتقلص الفرص؛ وتسمح بإنشاء ما يعرف برأسمال النزاعات؛ وتفاقم العوامل التي تجعل المجتمعات عرضة للنزاعات. وتبين دراسة Hegre and others (2012) أن قبضة النزاعات على البلدان محكمة: إذ تزيد خمس سنوات من النزاعات خطر تجددته لمدة 25 سنة على الأقل.

وعادة ما تسود المجتمع الخارج من نزاعات مشاعر الغضب والكراهية، ولا سيما في أوساط الضحايا. وعندما يطول أمد النزاع، تتبوأ الجهات الفاعلة العنفية المراكز العليا في المجتمع، وتكون دوماً مستعدة للجوء إلى العنف إذا ما استمرت حالات التوتر.

وتحتفظ المجتمعات الخارجة من نزاعات بـ "رأسمال تنظيمي" للنزاعات، إذ يعاد إدماج آلاف المحاربين القدامى بشكل غير كامل في المجتمع، ويبقى هؤلاء متصلين ببعضهم البعض عبر شبكات غير نظامية يمكن استخدامها للتجنيد في جيوش المتمردين. وحتى لو دمّرت الأسلحة، فليس هناك ما يحول دون الحصول عليها من جديد.

وترفع النزاعات معدلات الفقر، ما يؤدي إلى إحباط وشعور بالظلم ومزاج ثوري<sup>49</sup>. وقد يؤدي استمرار الحرمان إلى اضطرابات أهلية. غير أن هذه العلاقة مثار نقاش واسع. فقد وجد عدد من الدراسات التجريبية<sup>50</sup> أن العلاقة بين النزاعات من جهة وبين المسائل "المؤججة للإحساس بالظلم"، كعدم المساواة والدكتاتورية والتمييز الديني، من جهة أخرى ليست ذات أهمية. ولذا تذهب هذه الدراسات إلى أن البحث عن تفسير للعلاقة بين الفقر وخطر اندلاع نزاعات مسلحة يجب أن يتم خارج عوامل الإحساس بالظلم والحوافز التي تدفع إلى وقوع النزاعات.

يتيح الدمار الذي يلحق بالاقتصاد بسبب الحرب فرصاً جديدة لرجال أعمال العنف. وترى دراسة Collier and Hoefler (2004) أن الجشع قد يكون حافزاً للنزاعات، أقوى من الحوافز السياسية، وتستشهد بعدد من الحالات، كحالة ما يسمى بالجبهة المتحدة الثورية في سيراليون، التي تبين أنها أكثر اهتماماً باستخراج الماس من اهتمامها بالثورة<sup>51</sup>.

غير أن حجة أن الجشع هو الدافع الحصري أو الغالب للنزاعات المسلحة مثار جدل شديد<sup>52</sup>. لكن Collier (2000) يحاجج في أحدث دراسة له حول العلاقة بين التنمية والنزاع إلى أن قادة زعماء المتمردين، نظراً لصعوبة التجنيد على أساس أجندتهم الثورية، يعتمدون عند تجنيد اتباعهم على حوافز خاصة وليس على حوافز تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن بين هذه الحوافز دفع رواتب بانتظام أو "مكافآت" على شكل إتاحة فرص للنهب<sup>53</sup>. وهكذا ترتبط حركات التمرد بالتنمية، إذ تنخفض تكاليف رواتب المجموعات المسلحة

.Davies, 1962; Gurr, 1968 49

.Collier and Hoefler, 2004; Fearon and Laitin, 2003 50

.Collier, 2000 51

.Regan and Norton, 2005; Stewart, 2008; Cederman and others, 2010; 2011 52

53 أنظر أيضاً (1994; 1995) Lichbach. لمزيد من التفصيل عن أهمية حوافز بعينها. ويعتمد كثير من مجموعات المتمردين على التجنيد القسري وبعضهم يجند أفراداً يقدرون السلوك العنفي لذاته.

حيث يكثر الفقراء والشبان العاطلون عن العمل.<sup>54</sup> وتشير الدراسات التي تستخدم بيانات منهجية عن خلفيات عناصر المجموعات المسلحة إلى أن الفقراء يشكلون غالبية عناصر المجموعات المسلحة وغالبية عناصر القوات التابعة للحكومة.<sup>55</sup>

وتقوِّض الحروب قدرة الحكومات وشرعيتها. وقد رأى Hobbes (1651/1968) أن الفوضى هي السبب الرئيسي للحرب، ودعا إلى "قوة خارقة" للحيلولة دون أن يقتل المواطنون بعضهم بعضاً. وتستعرض دراستنا (2006) Gat و(2011) Pinker كيف أدى قيام الدول الأولى إلى الحد بشكل كبير من نزعة الاقتتال بين البشر. ويترجم ذلك في حالة الدول الفقيرة الحديثة إلى أن إمكانية التمرد لا تعتمد على الأعداد المطلقة للمقاتلين أو كميات الموارد المطلقة المتاحة لمجموعة المتمردين، بل على مواردها النسبية مقارنة بما يمكن أن تستثمره الحكومة في النزاع. وتسلط دراسة (2003) Fearon and Laitin الضوء على الظروف التي تساعد الحكومات على مواجهة المتمردين، وتتعلق أربعة منها على الأقل بقدرات الدولة، وترتبط جميعها جزئياً بالتنمية الاجتماعية-الاقتصادية وبتنتائج النزاعات السابقة التي نوقشت آنفاً: القدرة على الوصول فعلياً إلى جميع الأراضي التابعة للدولة؛ وتوفير الإمكانيات العسكرية للحكومة؛ وتوفير الاستخبارات اللازمة لمكافحة أنشطة التمرد؛ وقدرة الدولة على تنفيذ سياسات ترمي إلى خفض الدعم للمعارضة.<sup>56</sup>

وتصبح حرب العصابات أسهل عندما تفتقر الحكومات إلى الموارد اللازمة للسيطرة فعلياً على جزء من الأراضي التابعة لها أو الوصول إليها. وتشدد دراستنا (2003) Fearon and Laitin و(2004) Collier and Hoeffler على التحديات الناتجة عن توفر ملاذات آمنة للمتمردين، أي المناطق الريفية حيث الأراضي جبلية أو أراضي غابات لا تصل إليها الطرق. وتسيطر حكومات البلدان الفقيرة، بما في ذلك العديد من البلدان العربية، على المناطق الأساسية، لكن وجودها ضعيف في المناطق النائية.<sup>57</sup> وتضاف هذه الخصائص المادية-الديمقراطية إلى التحديات التي تواجه الحكومات الفقيرة.<sup>58</sup>

كذلك يجب أن تتوفر لدى الحكومات القدرات العسكرية الكافية لقمع حركات التمرد. والبلدان ذات الجيوش الكبيرة نسبة إلى عدد السكان تكون حروبها أقصر.<sup>59</sup> ومع ذلك، فالنزاعات التي تزيد التوتر بين الفئات الاجتماعية المختلفة تضعف قدرات الجيوش النظامية، خاصة وأن الحكومات تفقد الثقة أحياناً في عناصر تنتمي إلى مجموعات سكانية معارضة لها، يمكن أن تشكل بشكل كبير بجدوى القتال إلى جانب الحكومة. وأحياناً يؤدي هبوط المعنويات وانعدام الثقة إلى عمليات تطهير وإعادة تنظيم أو إلى تدابير أخرى تضعف قدرة الحكومة على القتال.

تؤدي النزاعات المسلحة، كما ذكر آنفاً، إلى هروب رؤوس المال وسحب الاستثمارات وهجرة اليد العاملة الماهرة، فلا يبقى في البلد غير الأصول غير المنقولة. ومن أبرز هذه الأصول في المنطقة العربية النفط. ولذا تصبح السيطرة على الأرض عاملاً رئيسياً للتحكم بالإنتاج والنفوذ. فإذا أمكنت السيطرة على إقليم ما وجني أرباح

.Lichbach, 1995, p. 44 54

.Arjona and Kalyvas, 2006; Humphreys and Weinstein, 2008; Vitero, 2006, p. 10 55

.Sobek, 2010; Hendrix, 2010 56

.Herbst, 2000 57

.Herbst, 2000; Kocher, 2004; Buhaug and others, 2009; Holtermann, 2012 58

.Mason and Fett, 1996; DeRouen and Sobek, 2004 59

منه عبر استخدام القوة، زادت احتمالات تجدد النزاع<sup>60</sup>. وهذا وجه آخر من أوجه "التنمية العكسية". وتعني التنمية في هذا الإطار أن عوامل الإنتاج المنقولة كرأس المال واليد العاملة أهم للقوة الإنتاجية من الأرض وأن من الأرباح للدول والنخب والفئات الاجتماعية المتاجرة مع مالكي الأصول بدلاً من محاولة الاستيلاء على أصولهم.

### كاف- أثر الجوار

عادةً، تمتد الآثار الاقتصادية للحرب إلى البلدان المجاورة<sup>61</sup>. وتركز دراسة Murdoch and Sandler (2004; 2002) على الآثار غير المباشرة للنزاعات على البلدان المجاورة، وعلى التكلفة الباهظة التي تتكبدها البلدان المجاورة لبلد النزاع أو الواقعة في المنطقة أو شبه القارة نفسها. وتبين أن الحرب الأهلية في بلد مجاور تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بصورة مباشرة وغير مباشرة<sup>62</sup>. أما الأثر المباشر، فينتج من الأضرار الجانبية، إذ قد تدمر المعارك البنى الأساسية ورؤوس الأموال في البلدان المجاورة. وأما الأثر غير المباشر، فينجم عن زيادة المخاطر في نظر المستثمرين المحتملين، ما قد يحول الاستثمار الأجنبي المباشر عن البلدان المجاورة السلمية. وتبين الدراسة أن للحرب الأهلية آثار سلبية كبيرة على النمو القصير الأمد في البلد المعني والبلدان المجاورة له<sup>63</sup>. وبسبب التكامل الاقتصادي الإقليمي والآثار المضاعفة، قد تنتقل الآثار غير المباشرة إلى أبعد من حدود البلدان المجاورة<sup>64</sup>. فبالنسبة للبلدان التي تقع في دائرة نصف قطرها 800 كلم، وجدت الدراسة أن "وقوع حرب أهلية في البلد نفسه يرتبط بانخفاض في النمو الاقتصادي قدره 0.1648، في حين يرتبط نشوب حرب أهلية إضافية في بلد مجاور بتراجع قدره 0.05 أو 30 في المائة من الأثر الأول"<sup>65</sup>. ويعني ذلك أن "الأثر الذي يقع على بلد في منطقة فيها ثلاث حروب أهلية أو أكثر قد يعادل الأثر الذي يقع على بلد يعيش هو نفسه حرباً أهلية"<sup>66</sup>. وتؤدي النزاعات في بلد ما إلى زيادة خطر انتقال التوتر إلى البلدان المجاورة<sup>67</sup>.

علاوة على ذلك، واللجوء هم أيضاً مصدر أساسي يؤثر في الجوار. فنتيجة للحرب الأهلية السورية، اليوم هناك في العالم أعداد من اللاجئين لم يسبق لهم مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد وجدت دراسة Davenport and others (2003) أنه ينتج في المتوسط عن حرب أهلية تمتد عشرة أعوام 744,000 لاجئ في عامها العاشر. وتخلص دراسة Moore and Shellman (2004) إلى نتائج مشابهة، لكنها تعتبر أن انتشار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان هي من الأسباب الأساسية لتدفقات اللاجئين. ولكن، على العكس مما تذهب إليه هذه الأدبيات، أنتجت الحرب الأهلية السورية لشدها في عامها الخامس لاجئين أكثر بكثير، إذ قدر عدد اللاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 بـ 4,289,792.

لكن تدفقات اللاجئين ليست فحسب إحدى نتائج النزاعات، فقد بينت عدة دراسات أن تدفقات اللاجئين تساعد على امتداد الحروب الأهلية إلى البلدان الأخرى. وتذهب دراسة Salehyan and Gleditsch (2006) و Salehyan (2007) إلى أن اللاجئين يشكلون عاملاً خارجياً سلبياً للحروب الأهلية ويحتمل أن يوسعوا

.Rosecrance, 1986 60

.Buhaug and Gleditsch, 2008; Salehyan and Gleditsch, 2006 61

.Murdoch and Sandler, 2002, p. 96 62

المرجع نفسه، الصفحتان 106-107. 63

.Murdoch and Sandler, 2004 64

المرجع نفسه، الصفحة 145. 65

المرجع نفسه، الصفحة 150. 66

.Buhaug and Gleditsch, 2008; Gleditsch and Ward, 2000; Salehyan and Gleditsch, 2006 67

الشبكات الاجتماعية لحركات التمرد عبر الحدود، ما يزيد احتمال عدوى النزاع. كذلك يضاعف وجود اللاجئين والمشردين خطر نشوب نزاعات لاحقة في البلد المضيف وفي بلدان المنشأ.

### لام- الخلاصة

المنطقة العربية مبتلاة اليوم بنزاعات عنيفة في الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وفلسطين وليبيا ومصر واليمن. كما أن العديد من البلدان المجاورة متأثرة بالنزاعات، بما في ذلك تركيا وتشاد والصومال ومالي. وقد نتجت عن النزاعات آثار سلبية هائلة على الإنسان والاقتصاد والبيئة والمجتمع والسياسة، أدت إلى تراجع المسار الإنمائي. وعلاوة على ذلك، تزيد النزاعات الحالية احتمال اندلاع نزاعات في المستقبل، ما يعني أن المنطقة العربية لن تخرج من هذه الدوامة لسنوات عديدة مقبلة.

### ثانياً- قياس النزاعات

يقيم هذا الفصل آثار النزاعات وعدم الاستقرار السياسي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. ويجري التحليل الإحصائي للنزاعات في الفصل التالي، بينما يعرض هذا الفصل معلومات مفصلة عن مصادر البيانات التي استند إليها التحليل. وكقاعدة عامة، تستخدم في التحليل بيانات متوفرة للعموم تستعمل على نطاق واسع في الوسط الأكاديمي.

جمعت مصادر البيانات التي ستناقش أدناه في قاعدة بيانات مصنفة حسب البلد-السنة: يراقب كل بلد يستوفي شروط الدولة وفقاً لمعايير (Gleditsch and Ward 1999) مرة واحدة في السنة. وبشكل عام، تغطي قاعدة البيانات الفترة الممتدة من عام 1815 حتى عام 2100، بما في ذلك الإسقاطات، لكن الفترة الزمنية لمعظم البلدان ومصادر البيانات أضيق بكثير.

في التحليل، يجري ربط النزاعات والاستقرار السياسي بمستوى التحسن في مؤشرات التنمية. ومن المتوقع أن يكون التقدم في الدول التي تعاني نزاعات وعدم استقرار سياسي بطيئاً أو يكون هناك تراجع بالمقارنة مع البلدان التي استطاعت اجتناب هذه الظواهر. غير أن للعديد من المؤشرات المفصلة أدناه لديها قيمة قصوى: فنسبة التحصيل العلمي في المرحلة الابتدائية لا تتخطى 100 في المائة؛ ومعدلات وفيات الرضع لا تنخفض عن 5 وفيات لكل 1000 ولادة حية؛ ولبعض المؤشرات، كدليل الديمقراطية مثلاً حد أقصى ثابت. وقد بلغ العديد من البلدان الصناعية القيم القصوى للعديد من المؤشرات، ولم تعد تسجل تحسناً يذكر. وهذه البلدان لم تتأثر بنزاعات مسلحة، أو لم تشهد سوى نزاعات محدودة نسبياً، كإيرلندا الشمالية. ولكي لا يتأثر التحليل بعدم إجراس تحسن في هذه البلدان، أسقطت البلدان المصنفة صناعية في أول تقرير للتنمية صادر عن البنك الدولي<sup>68</sup>، وكذلك بضعة بلدان أخرى أصبحت صناعية بحلول السبعينات، وتشمل: إسبانيا وأستراليا والبرتغال والدانمرك والسويد وألمانيا والمملكة المتحدة (بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية) والنرويج والنمسا واليابان واليونان وإيرلندا وإيسلندا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. واستبقيت جنوب أفريقيا لأن أجزاء منها فحسب مصنفة صناعية.

### ألف- وصف مجموعات البيانات

يمكن تعريف النزاع من منظورين، المنظور الضيق والمنظور الواسع. وتركز التعاريف الضيقة النطاق بشكل أساسي على الجانبين التاليين: السمات التنظيمية للجهات الفاعلة، وعدد قتلى المعارك، أي أنها تركز على

ما يسمى في كثير من الأحيان "السلام السلبي". أما تعاريف "السلام الإيجابي" الأوسع فلا تشترط عدم وقوع نزاعات مباشرة فحسب، بل أيضاً بقاء الأفراد في مأمن من العنف والعوز. وبشكل عام، تأثرت جميع البحوث التي أجريت سابقاً حول آثار النزاعات وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية بـ "السلام الإيجابي". ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، على مفهوم "الأمن البشري"، ويعرفه على أنه تحرير البشر من التهديدات الكبيرة والواسعة النطاق والشاملة والطويلة الأجل التي تعرّض حياتهم وحرّيتهم للخطر<sup>69</sup>.

تعتمد هذه الدراسة فهماً للنزاعات أضيق بكثير، مستنداً إلى برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات، الذي يوفر قاعدة البيانات الأكثر استخداماً في مجال النزاعات المسلحة: "النزاع المسلح حالة من عدم التوافق، تتعلق بحكومة و/أو أراض، يتنازع عليها طرفان، أحدهما على الأقل حكومة دولة، وقد أدى النزاع المسلح بينهما إلى ما لا يقل عن 25 قتيلاً بسبب المعارك في سنة تقويمية واحدة"<sup>70</sup>.

وينبغي التوقف في إطار هذا التعريف عند "حالة عدم التوافق المتنازع عليها"، ما يعني أن لدى الطرفين هدفاً سياسياً معلناً يحفز على استخدام القوة المسلحة، ما يستبعد النزاع اللاعنفي حتى لو أدى أحياناً إلى عنف غير منظم. أما الحد الأدنى من حيث حدة العنف فهو وقوع 25 قتيل سنوياً بسبب المعارك.

يركز هذا التعريف بشكل واضح على النزاعات السياسية، ما يعني أن العنف الإجرامي غير مدرج، في هذا السياق، حتى وإن بدا كشكل من أشكال الحرب الأهلية، على غرار الجريمة المنظمة المتصلة بالمخدرات وعمليات مكافحة المخدرات في المكسيك. ويركز هذا التعريف أيضاً على النزاعات التي تكون الدولة فيها من الجهات الفاعلة. ولا تكون الحكومة مشاركة في النزاعات في بعض الحالات، إما لأنها توقفت عن العمل (كما في الصومال في أواخر التسعينات) أو لأن النزاعات واقعة بين مجموعات إثنية، مثل النزاع بين الدينكا والنوير في جنوب السودان، أو النزاع بين العفر والعيسى في إثيوبيا. والمصطلح المستخدم في برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات للإشارة إلى هذه النزاعات هو "نزاعات لا تشارك فيها الدولة". وعلى الرغم من أن النزاعات التي لا تشارك فيها الدولة تقع في إطار النزاع الأهلي، ركزت الأدبيات بشكل كبير على النزاعات المسلحة التي تشترك فيها الحكومة. ويرجع ذلك جزئياً إلى توفر بيانات ذات نوعية جيدة على امتداد عدة سنوات لهذا النوع من النزاعات من خلال "مشروع العوامل المرتبطة بالحرب Correlates of War Project"<sup>71</sup> أو "برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات المشترك مع معهد بحوث السلام في أوسلو UCDP/PRIO"<sup>72</sup>، ولكن ليس بالنسبة للأنواع الأخرى.

ويسجّل برنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات سنوياً ما إذا كانت البلدان تعاني نزاعات مسلحة غير خطيرة (بين 25 و999 قتيل سنوياً بسبب المعارك) أو خطيرة (أكثر من 1000 قتيل سنوياً بسبب المعارك). وتشمل قاعدة البيانات معظم البلدان من عام 1946 إلى عام 2013. ولقياس حدة النزاعات بمزيد من التفصيل، تعتمد هذه الدراسة على التحليلات التي تحصى عدد الوفيات السنوي بسبب المعارك. وتجمع هذه البيانات من دراسة Lacina and Gleditsch (2005) وتغطي الفترة 1946-2009. ويتضمن الجدول 1 بيانات وصفية عن النزاعات تبين المتوسطات العالمية ومتوسطات المنطقة العربية. وعلى الرغم من انخفاض تقديرات

69 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009).

70 Uppsala University, UCDP Battle-Related Deaths Dataset v.5-2015.

71 Sarkees, 2000.

72 Gleditsch and others, 2002.

متوسطات قتلى المعارك على الصعيد العالمي منذ الثمانينات، لم تنخفض متوسطات المنطقة العربية بالمعدلات نفسها، إذ كان متوسط النزاعات وقتلى المعارك منذ التسعينات أعلى من باقي مناطق العالم.

### الجدول 1- مؤشرات النزاعات

المؤشر	المصدر	الفترة الزمنية	المتوسط العالمي	متوسط المنطقة العربية
النزاعات	Gleditsch et al. (2002)	1946-2013	0.16	0.20
النزاعات	الخمسينات		0.10	0.04
النزاعات	الستينات		0.13	0.17
النزاعات	السبعينات		0.15	0.17
النزاعات	الثمانينات		0.20	0.23
النزاعات	التسعينات		0.21	0.22
النزاعات	العقد الأول من القرن الحادي والعشرين		0.16	0.20
قتلى المعارك	Lacina and Gleditsch (2005)	1946-2009	1077	780
قتلى المعارك	الخمسينات		244	44
قتلى المعارك	الستينات		1106	581
قتلى المعارك	السبعينات		1522	619
قتلى المعارك	الثمانينات		1535	1592
قتلى المعارك	التسعينات		570	716
قتلى المعارك	العقد الأول من القرن الحادي والعشرين		323	787

المصدر: Lacina and Gleditsch, 2005.

### باء- قياس الاستقرار السياسي

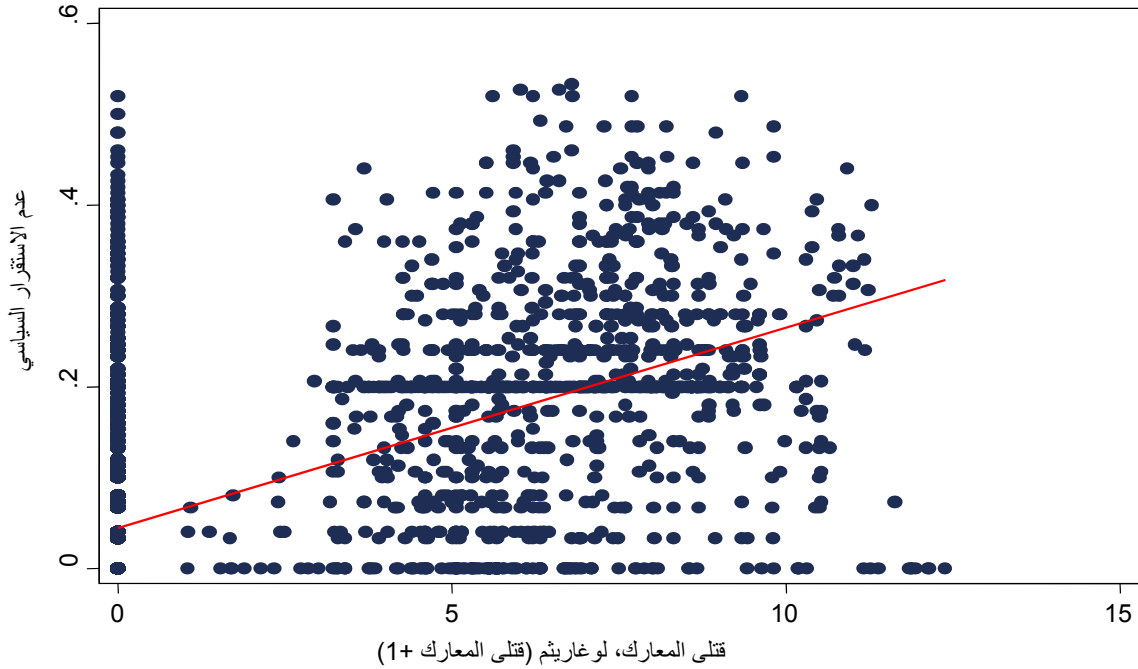
لا يزال تعريف "النزاع المسلح" موضع خلاف، لكن المجتمع الأكاديمي اتفق إلى حد ما على كيفية تعريف هذا المفهوم. غير أنه ليس هناك حتى اليوم توافق على تعريف "عدم الاستقرار السياسي". وتختلف الدراسات فيما بينها على كيفية استخدام هذا المصطلح. وفي معظم الحالات، يستخدم هذا المصطلح في ثلاثة أشكال. أولاً، يمكن تعريف عدم الاستقرار من حيث التغييرات في المؤسسات السياسية الرسمية. ووفقاً لهذا التعريف، يكون بلد ما غير مستقر سياسياً إذا شهد تغييرات كبيرة في النظام تؤثر على طبيعته الأساسية فتجعله أكثر أو أقل ديمقراطية. ومن هذا المنطق يتبع تعريف عدم الاستقرار السياسي على أنه إمكانية حصول انقلاب. ثانياً، لا يركز بعض الدراسات على الجوانب المؤسسية للنظام، بل على سلوك الجهات الفاعلة، مثل القيام بأعمال شغب وأشكال أخرى من الاضطرابات الشاملة. وفي إطار هذه الاستراتيجية، قد يكون التركيز على حد سواء على المجتمع المدني وعلى الجهات الفاعلة الأكثر نخبوية، مثل الأحزاب السياسية. ويؤدي التركيز على الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة النخبوية في الكثير من الأحيان إلى بحث ردة فعل الجهات الفاعلة حيال الخسائر في الانتخابات. وتعتبر البلدان غير مستقرة إذا لم تعترف الجهات الفاعلة الرئيسية بخسارتها في الانتخابات – وتشير دراسة Anderson and others (2004) إلى هذه الظاهرة بمصطلح "موافقة الخاسرين".

وتفترض التعاريف التي تركز على السلوك أو على الخصائص المؤسسية (أو التغييرات التي تعترتها) أن بالإمكان ملاحظة عدم الاستقرار السياسي. أما النهج الثالث في تصور عدم الاستقرار السياسي فمختلف عما سبق، إذ يفترض أن عدم الاستقرار ظاهرة كامنة يُستدل عليها من البيانات وليس من الملاحظة المباشرة. ومن هنا، تصبح كيفية قياس عدم الاستقرار أمراً حساساً. وتتوقف دراسة Alesina and others (1996) عند العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي. فتعتبر أن عدم الاستقرار ظاهرة كامنة وتقيسه باستخدام نموذج

معادلة هيكلية، بحيث يُستدلُّ على عدم الاستقرار من البيانات التي تقيس التغييرات الدستورية أو غير الدستورية في السلطة التنفيذية. واعتبار عدم الاستقرار مفهوماً كامناً يسمح بتعريفه كقضية متعددة الأبعاد، دون إرغام الباحث على أن يعرف بدقة مدى أهمية كل بعد من الأبعاد من حيث الترجيح. غير أن الاستنتاجات القائمة على مفاهيم كامنة لا تصلح بسهولة لأن تكون أساساً لتوصيات سياساتية، إذ لا يمكن التحديد دائماً وبوضوح أي جزء من المتغير الكامن هو الذي يحدث النتائج.

يبين الشكل 7 العلاقة بين مقياس قتلى المعارك ومقياس عدم الاستقرار السياسي. والمقياسان يرتبطان بعلاقة إيجابية ( $r=0.56$ )، لكنهما غير متداخلين. فليس من النادر أن يكون البلد غير مستقر سياسياً دون أن يشهد نزاعات، كما أن النزاعات كثيراً ما تحدث في حالات استقرار سياسي.

الشكل 7- العلاقة بين النزاعات وعدم الاستقرار السياسي



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات قتلى المعارك لبرنامج جامعة أوبسالا للبيانات الخاصة بالنزاعات 2015-5.v.

#### 1- الاستقرار على مستوى النخبة

تسلم هذه الدراسة بأن عدم الاستقرار سمة كامنة، وإن كانت تعتمد أيضاً على معطيات من النهجين المؤسسي والسلوكي. وقد وضع دليل الاستقرار السياسي التالي لتحقيق توازن بين هذه النهج. وتتراوح قيمة الدليل بين صفر و1، حيث 1 هو عدم الاستقرار السياسي الأعظم. والدليل هو معدل وسطي غير مرجح للمؤشرات التالية التي جمعت وجرت معايرتها لتتراوح بين صفر و1:

- عدد التغييرات في النظام في السنوات الخمس الأخيرة؛
- عدد الانقلابات في السنوات الخمس الأخيرة؛
- عدد السنوات التي زاد فيها القمع زيادة كبيرة في السنوات الخمس الأخيرة.

ويعرّف تغيير النظام بتغيير لا يقل عن 3 وحدات في نقاط Polity 2 من t-1 إلى t. وتعرّف الزيادة الكبيرة في القمع على أنها زيادة انحرافين معياريين (t-1) إلى t في مقياس Fariss للحماية (2014). وترد مصادر مختلف المؤشرات في الجدول 2.

### الجدول 2- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي على مستوى النخبة

المؤشر	المصدر	الفترة الزمنية	المتوسط العالمي	متوسط المنطقة العربية
تغيير النظام	Marshall and Jagers, 2003	2012-1815	0.04	0.03
تغيير النظام	الخمسينات		0.05	0.05
تغيير النظام	الستينات		0.03	0.03
تغيير النظام	السبعينات		0.05	0.03
تغيير النظام	الثمانينات		0.03	0.01
تغيير النظام	التسعينات		0.06	0.04
تغيير النظام	العقد الأول من القرن الحادي والعشرين		0.03	0.05
الانقلابات	Powell and Thyne, 2011	2012-1946	0.04	0.05
الانقلابات	الخمسينات		0.08	0.11
الانقلابات	الستينات		0.09	0.13
الانقلابات	السبعينات		0.07	0.10
الانقلابات	الثمانينات		0.05	0.05
الانقلابات	التسعينات		0.03	0.05
الانقلابات	العقد الأول من القرن الحادي والعشرين		0.02	0.03
حقوق الإنسان	Fariss, 2014	2009-1949	0.10-	0.25-
حقوق الإنسان	الخمسينات		0.17-	0.27-
حقوق الإنسان	الستينات		0.28-	0.48-
حقوق الإنسان	السبعينات		0.36-	0.25-
حقوق الإنسان	الثمانينات		0.29-	0.39-
حقوق الإنسان	التسعينات		0.00-	0.35-
حقوق الإنسان	العقد الأول من القرن الحادي والعشرين		0.31-	0.11-

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا من المصادر المذكورة في الجدول.

ويغطي المقياس الاستقرار السياسي على مستوى النخبة، ويقيس مدى استمرارية النظام الحالي، وكيف يحكم.

### 2- عدم الاستقرار في المجتمع المدني

يمكن أيضاً قياس عدم الاستقرار السياسي بطريقة مباشرة أكثر من خلال الإجراءات التي يتخذها المجتمع المدني. فهذا المجتمع يعتبر البلد الذي يشهد بانتظام أعمال شغب وانتفاضات بلداً ليس محكوماً بطريقة مشروعة، وهذا الوضع يمكن أن يكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي. ولذا، يمكن تعريف عدم الاستقرار السياسي على أنه حدوث اضطرابات مدنية متكررة. وفيما يلي مقياس ثان لعدم الاستقرار السياسي يغطي المؤشرين التاليين:

- (أ) عدد انتفاضات المجتمع المدني الكبيرة في السنوات الخمس الأخيرة؛  
 (ب) عدد أعمال الشغب وانتفاضات المجتمع المدني الصغيرة في السنوات الخمس الأخيرة.



جرى جمع عدد انتفاضات المجتمع المدني الكبيرة من دراسة (2013) Chenoweth and Lewis التي تغطي الحملات المنظمة الأوسع نطاقاً التي قام بها مجتمع مدني. "وتكون قيادة هذه الحملات في كثير من الأحيان معروفة وأسماء منظميها مكشوفة، ما يميزها عن أعمال الشغب العشوائية أو التحركات الشعبية التلقائية<sup>73</sup>. وأضيفت إلى هذا المقياس بيانات من (2008) Banks تغطي أعمال الشغب يشارك فيها ما لا يقل عن 100 شخص. ويبين الجدول 3 احتمال حدوث انتفاضات على صعيدي العالم والمنطقة العربية. ويفوق متوسط المنطقة العربية البالغ 0.19 المتوسط العالمي البالغ 0.15.

### الجدول 3- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي على مستوى المجتمع المدني

المؤشر	المصدر	الفترة الزمنية	المتوسط العالمي	متوسط المنطقة العربية
الانتفاضات	Chenoweth and Lewis, 2013	2006-1945	0.15	0.19

### جيم- قياس التنمية

كما أسلفنا، التنمية مفهوم متعدد الأبعاد. وبدلاً من أن تسعى هذه الدراسة إلى وضع مقياس واحد للتنمية، فإنها تستند إلى تقرير التنمية في العالم لعام 2011<sup>74</sup>، الذي يركز على المؤشرات التي تقيس الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مجموعة من ثمانية أهداف للتنمية العالمية اتفقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميعاً، وهي: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ تقليل وفيات الأطفال؛ تحسين الصحة النفسانية؛ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ كفاءة الاستدامة البيئية؛ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وليست الأهداف الإنمائية للألفية جميعها بالأهمية نفسها للمنطقة العربية. ولا تحلل هذه الدراسة أثر النزاعات وعدم الاستقرار على الأهداف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوفيات النفسانية، والشراكة العالمية من أجل التنمية. فقد سجلت المنطقة العربية أحد أدنى معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم. ويحول النقص الكبير في البيانات المتعلقة بوفيات الأمهات في المنطقة العربية دون تحليل هذه القضية. أما هدف تحقيق شراكة عالمية فيقع خارج نطاق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية موضوع هذه الدراسة، فجرى استبعاده.

يركز هذا التقرير على المؤشرات التالية: معدلات وفيات الرضع، وهو مؤشر عام يستخدم على نطاق واسع لقياس التنمية الاجتماعية-الاقتصادية ويحدد عدد الرضع الذين يموتون في السنة الأولى من العمر لكل 1,000 من المواليد الأحياء؛ والمعدل العام للبطالة ومعدل بطالة الشباب (بين 15 و24 سنة)؛ ومشاركة المرأة في سوق العمل، التي تعرّف على أنها النسبة المئوية للنساء في مجموع القوة العاملة؛ ومؤشر التعليم، الذي يعرف على أنه نسبة السكان بين 15 و24 سنة الذين لم يحصلوا على تعليم؛ ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ والنفقات العسكرية كنسبة مئوية من نفقات الحكومة المركزية؛ والحوكمة. ويتضمن الجدول 4 معلومات عن المؤشرات ومصادرها، وكذلك بعض الإحصاءات الوصفية.

.Chenoweth and Lewis, 2013, p. 416 73

.World Bank, 2011 74

### الجدول 4- مؤشرات التنمية

المؤشر	المصدر	الفترة الزمنية	المتوسط العالمي	متوسط المنطقة العربية
وفيات الرضع	World Bank, 2013	2012-1960	63.7 (48.3)	53.8 (47.2)
البطالة	World Bank, 2013	2012-1991	9.1 (6.5)	9.9 (5.9)
مشاركة المرأة في سوق العمل	World Bank, 2013	2012-1990	39.2 (10.1)	20.9 (8.0)
عدم الحصول على تعليم	IIASA, 2014	2013-1960	2.2 (3.3)	3.1 (2.6)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	IIASA, 2014	1820-2013	9.0 (1.5)	9.6 (1.5)
النفقات العسكرية	World Bank, 2013	1990-2012	10.9 (10.4)	22.2 (18.8)
الحكومة	Hegre and Nygård, 2014	2008-1960	-0.26 (0.80)	-0.52 (0.65)

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا بالاستناد إلى المصادر المذكورة في الجدول.

ملاحظة: IIASA: المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية.

World Bank: البنك الدولي.

### دال- الاعتبارات الخاصة بالمنطقة العربية

معظم البلدان في المنطقة العربية متوسطة الدخل تغلبت على العديد من التحديات الإنمائية التي تواجهها بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى على وجه الخصوص.

وتتسم المنطقة العربية بمجموعة من عوامل التنمية المميزة: ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، وانتشار البطالة، وارتفاع النفقات العسكرية. وكما يبين الجدول 4، تبلغ معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة العربية نصف المعدل العالمي تقريباً، كما أن نسبة السكان الذين لم يحصلوا على تعليم مرتفعة، وتساوي النسبة التي تخصصها الحكومات العربية للنفقات العسكرية من موازنتها المركزية ضعف ما تنفقه باقي حكومات العالم. وبالنظر إلى أهمية هذه العوامل للمنطقة، من المهم تقدير أثر النزاعات وعدم الاستقرار السياسي بناءً عليها.

#### 1- اللاجئين

تؤوي المنطقة العربية أكبر عدد من اللاجئين في العالم، هرب معظمهم من وطنهم بسبب النزاعات وعدم الاستقرار السياسي. وتركز هذه الدراسة على الأثر المباشر للنزاعات وعدم الاستقرار السياسي على اللاجئين الوافدين والخارجين. وهي تعتمد على بيانات اللاجئين في قاعدة بيانات السكان الإحصائية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تغطي معظم سكان العالم بين عامي 1978 و2012. والأهم أن قاعدة البيانات هذه تتضمن معلومات عن بلدان المنشأ وبلدان اللجوء، فتيسر تحليل العوامل التي تؤثر على حركة اللاجئين الوافدين والخارجين. وتتضمن أيضاً معلومات عن المشردين داخلياً. كما توفر بيانات عن اللاجئين الفلسطينيين في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية ولبنان.

#### 2- الطفرات الشبابية

تشهد المنطقة العربية حالياً ارتفاعاً غير مسبوق في عدد الشباب بين 15 و29 سنة، الذين بلغت نسبتهم 30 في المائة من السكان. وتشكل الطفرة الشبابية محركاً هاماً للاضطرابات في سياق الانتفاضات العربية. وهي

تساهم بشكل عام في زيادة احتمالات وقوع نزاعات مسلحة<sup>75</sup>. لكن العلاقة السببية التي تربط الطفرة الشبابية بالنزاع وعدم الاستقرار غير واضحة. وقد تمكنت بلدان عديدة، أبرزها نمور شرق آسيا، من استيعاب طفرتها الشبابية دون نزاعات. وبشكل عام، يمكن أن تتحول الطفرة الشبابية إلى محرك للنزاعات وعدم الاستقرار، عندما تتدنى فرص التعليم والعمل المتاحة. وتتضمن هذه الدراسة بيانات عن طفرات الشباب، باعتبارهم مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، وفقاً لتعريف المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية.

#### هاء- عوامل تحكم إضافية

إلى جانب النزاعات وعدم الاستقرار السياسي وتأثير الجوار والمقاييس الخاصة بالمنطقة العربية، يستند التحليل إلى متغيرات افتراضية لكل عشر سنوات decade dummies، وإلى مجموع السكان المسجلين، وإلى معلم خاص بالبلدان العربية. ويبيد معظم المؤشرات التي يجري تحليلها أدناه تحسناً مع الوقت. ونظراً لهذه الوجهات العامة القوية، قد تشهد البلدان التي تعاني نزاعات وعدم استقرار سياسي تحسناً عامة. وقد استخدم التحليل المتغيرات الافتراضية لكل عشر سنوات لاحتساب الوجهات الزمنية. وأدخل مجموع السكان المسجلين كمؤشر إضافي.

#### واو- البيانات الناقصة وخطأ القياس

تشوب مجموعات البيانات المصنفة حسب البلد-السنة، التي وضعت باستخدام المؤشرات التي نوقشت أعلاه، فجوات كبيرة، سببها الرئيسي أن العديد من المؤشرات لا يُجمع سنوياً. ومصدر هذه الفجوات عشوائي، بمعنى أن احتمال إدراج بلد ما في مجموعة البيانات لا يتأثر بما إذا كان هذا البلد قد شهد في سنة معينة نزاعات أو حالات افتقار إلى الاستقرار السياسي. ويحدد قرار منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عند جمع البيانات ما إذا كانت البلدان سُدرج في مجموعات البيانات، ولا يرتبط ذلك بنزاع معين. هكذا، من وجهة النظر الإحصائية هذه البيانات "مفقودة عشوائياً"<sup>76</sup>، وقد يكون إغفالها إشكالياً، إذ أنه يؤثر سلباً على الكفاءة، لكنه عادة لا يؤدي إلى تحيز، شرط أن تكون السنوات-البلدان التي لا تتوفر عنها بيانات عشوائية. ولذا يجري معظم التحليل في هذه الدراسة على أساس حذف قيم كافة المشاهدات ذات البيانات الناقصة.

وقد سعت هذه الدراسة، فيما يتعلق ببعض المؤشرات، إلى استنتاج القيم الناقصة. ففيما يتعلق ببيانات التعليم، التي استقيت من المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، استنتجت البيانات من دراسة هيغر Hegre and others (2013) التي تستخدم طريقة الاستدلال المعروفة بـ 'hot-deck'، بحيث تجري مطابقة البلدان ذات البيانات الناقصة مع بلدان ذات سلاسل زمنية متوفرة، ثم تستخدم هذه البلدان الأخيرة كنماذج لاشتقاق القيم الناقصة. وبما أن متغير التعليم يتغير ببطء مع الزمن، ينطوي هذا الإجراء أيضاً على عملية الاستيفاء الخطي الإحصائية<sup>77</sup>.

وتعتمد الدراسة لمزيد من التحقق طرقاً متعددة للاستدلال على البيانات المفقودة باستخدام جميع المعلومات المتاحة في مجموعة البيانات. ويمكن التنبؤ بجميع القيم المفقودة m (تتراوح قيمتها عادة بين 5 و10). ويمكن

.Urdal, 2006 75

.Little, 2002 76

.Hegre and others, 2013 77

تفسير التباين بين هذه القيم المرشحة مباشرة على أنه قياس لعدم اليقين الذي يرافق عملية الاستدلال. وهذا أمر مرغوب فيه للغاية لأن القيمة المفقودة غير معروفة، بحكم التعريف، ولذا فإن إدراج معلومات عن عدم اليقين الذي يكتنف تقديرات البيانات المفقودة أمر مناسب. ويجرى التحليل الفعلي على جميع القيم والمعايير المرشحة المختلفة، (المعاملات المقتررة والأخطاء المعيارية)، التي تدمج بسهولة في نتيجة إجمالية واحدة.<sup>78</sup> وتجري هذه الدراسة عمليات استدلال متعددة باستخدام برنامج أميليا Amelia<sup>79</sup>. وفي الاستدلال، تؤخذ في الحسبان السلاسل الزمنية والطبيعة اللائحة للبيانات panel data، ما يؤدي إلى استنتاج قيم معقولة للغاية.

وليست البيانات المفقودة سوى حالة خاصة واحدة من مشكلة أعم هي مشكلة خطأ القياس. وليست نوعية البيانات مسألة تافهة. فجرفن (2011) Jerven يبين أنه يمكن للباحثين، وفقاً لمصدر بيانات الناتج المحلي الإجمالي المستخدمة، الاستنتاج بأن تنزانيا كانت تشهد في الفترة الزمنية نفسها نمواً أو ركوداً أو تراجعاً. ومن وجهة نظر إقليمية، يخلص (2010) Jerven إلى أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي كانت ضعيفة لدرجة يستحيل معها التأكيد، بشكل موثوق، أن دخل اقتصاد بلد أفريقي يختلف عن اقتصاد بلد آخر، ما عدا بالنسبة لبعض الجيوب الغنية بالموارد وبعض الدول الجزرية وجنوب أفريقيا. وللأسف لا توفر هذه الدراسة معلومات عن مدى إمكان أن يشكل خطأ القياس مشكلة بالنسبة إلى مؤشرات التنمية، ما عدا فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا. وتأتي هذه المعلومات بشكل أساسي من دراسات اقتصاد التنمية. وتشير دراسة (2010) Jerven إلى أن السبب الرئيسي في تدني نوعية بيانات الناتج المحلي الإجمالي للدول الأفريقية هو افتقار هذه البلدان إلى أجهزة إحصاء كفؤة بوسعها توفير البيانات. وينسحب هذا الانتقاد على معظم المؤشرات الإنمائية، كمؤشرات التنمية في العالم، لأن تلك البيانات تصدر إلى حد كبير عن الأجهزة نفسها التي تصدر البيانات الاقتصادية. ولا تنحصر هذه المشكلة بالبيانات الواردة من أفريقيا؛ إذ يعتقد أن البيانات الرسمية عن التضخم في الأرجنتين مشكوك جداً في موثوقيتها، إلى درجة أصبحت معها مجلة الإيكونوميست لا تشير إلى التضخم في الأرجنتين في قائمتها الأسبوعية حول المؤشرات الاقتصادية والمالية<sup>80</sup>.

وعندما يقاس متغير مستقل مع هامش من الخطأ، يصبح هذا المتغير عشوائياً في الجوهر، فيختلف بين وحدة وأخرى اختلافاً تحكمه الصدفة<sup>81</sup>. وعندما لا تتمتع هذه العشوائية، يمكن أن تصبح النتائج شديدة الانحياز. وبشكل عام، يُضعف خطأ القياس تأثير المتغيرات، فتتحول إلى متغيرات إحصائية ثانوية covariate لا يمكن الاعتماد عليها<sup>82</sup>. ومن سوء الحظ أن الأثر المخفف لا يعني بالضرورة أن النتيجة النهائية للتقديرات من نموذج تعثره أخطاء قياسات تكون متحفظة، إذ لا تكون القيمة التقديرية متحفظة إلا عندما يكون خطأ القياس في متغير واحد فحسب. أما عندما يكون خطأ القياس في عدد من المتغيرات، أو عندما يكون الخطأ غير عشوائي، فلا يمكن التنبؤ بتأثيره، ويمكن أن يؤدي إلى انعكاس الإشارة (من سالب إلى موجب أو بالعكس)<sup>83</sup>. ومن الأهمية أن خطأ القياس، عندما يكون في أكثر من متغير واحد، لا يؤثر على تقديرات المعلمات لهذه المتغيرات المحددة فحسب، بل يؤثر أيضاً على جميع المعلمات المقتررة وبطرق لا يمكن التنبؤ بها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التحيز الناتج

---

.Little and Rubin, 2002 78

.King and others, 2001; Honaker and King, 2010; Honaker, King, and Blackwell, 2011 79

.The Economist, 2012 80

.Kennedy, 2008 81

.Fox, 2008, p. 115 82

.Jackman, 2008 83

عن خطأ القياس يبقى موجوداً تقاربياً asymptotically، ما يعني أن "حل مشكلة الخطأ في المتغيرات لا يكمن في توفير المزيد من البيانات، بل في توفير بيانات أكثر موثوقية"<sup>84</sup>.

ولتجنب الوقوع في هذه المشكلة، تقدّر هذه الدراسة نماذج محافظة يربح أن يقتصر خطأ القياس فيها على متغير واحد أو بضعة متغيرات. ومن شأن ذلك أن يحدّ من مشكلة خطأ القياسات. ويرجع في نماذج هذه الدراسة أن تكون أخطاء القياس أكبر بين المتغيرات التابعة. ولن يؤدي خطأ القياس في الجانب الأيسر من معادلة الانحدار الإحصائي إلى تحيُّز في النتائج، بل "ينتهي" لأن يشكل جزءاً من تعبير الخطأ. مع ذلك، لا يمكن استبعاد أن تكون نتائج هذه الدراسة متأثرة إلى حد ما بالخطأ في القياس استبعاداً مطلقاً.

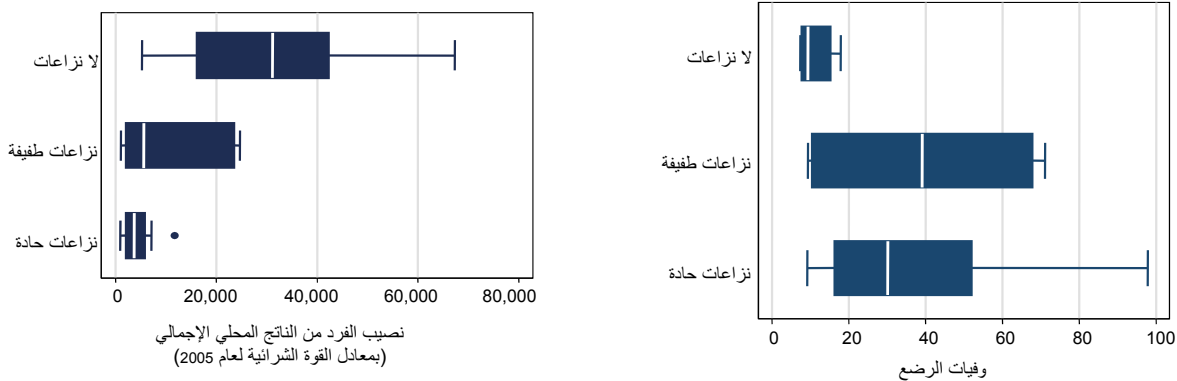
### ثالثاً- تحليل كمي لتداعيات النزاعات وغياب الاستقرار السياسي

يبحث هذا الفصل في تأثير النزاعات على التنمية. وهو يستند إلى بيانات أحدث من تلك المستخدمة في الفصل الأول، ويعتمد تعريف النزاع الذي حدده برنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات. ويتوزع بعض الأرقام بين "لا نزاعات" و"نزاعات طفيفة" و"نزاعات حادة"؛ وتستند الأرقام الأخرى إلى مقياس أدق هو لوغاريثم عدد قتلى المعارك في بلد-عام. ويستخدم هذا الفصل أيضاً المقاييس المتعلقة بغياب الاستقرار السياسي المحددة في الفصل الثاني. ويبحث في طبيعة تأثير النزاعات وغياب الاستقرار على مؤشرات التنمية التالية: وفيات الرضع؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ التعليم؛ البطالة؛ نسبة الإنفاق العسكري إلى النفقات العامة؛ مشاركة المرأة في القوى العاملة؛ والحوكمة.

#### ألف- التنمية في بلدان النزاعات مقارنة بالبلدان التي لا تشهد نزاعات

يبين التحليل الأولي ضعف أداء بلدان النزاعات في المنطقة العربية طبقاً للعديد من مؤشرات التنمية المذكورة أعلاه. ويبين الشكل 8 أداء البلدان التي شهدت نزاعات في مرحلة معينة بين عامي 1946 و2010 مقارنة بالبلدان التي لم تشهد نزاعات، طبقاً لمؤشري وفيات الرضع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009. ويميّز البلدان التي شهدت نزاعات حادة عدد قتلى المعارك فيها، حيث وصل إلى 1 000 قتيل على الأقل في عام واحد، والبلدان التي شهدت نزاعات طفيفة وصل عدد القتلى إلى ما لا يقل عن 25 قتيلاً فقط.

#### الشكل 8- معدلات وفيات الرضع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان النزاعات والبلدان التي لم تشهد نزاعات في المنطقة العربية، 2009



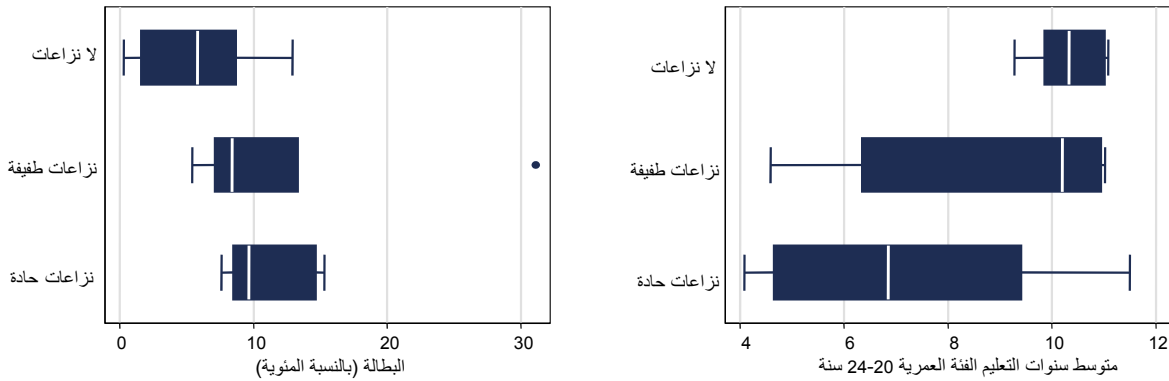
المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات (النسخة الخامسة 2015).

يعطي الخط العمودي داخل المربع لكل مجموعة من المجموعات الثلاث القيمة الوسطية. والقيم الخارجية لهذا المربع هي المئين الخامس والعشرين والمئين الخامس والسبعين لكل مجموعة. ومن الواضح أن أداء بلدان النزاعات أضعف من أداء البلدان التي لم تشهد نزاعات.

وهناك فرق واضح في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بين البلدان التي شهدت نزاعات طفيفة وتلك التي شهدت نزاعات حادة، ذلك أن غالبية البلدان التي لم تشهد نزاعات، هي الممالك العربية الصغيرة التي تنعم بحالة من الاستقرار وتحقق إيرادات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي. أما البلدان المنتجة للنفط التي شهدت نزاعات حادة، كالجزائر والعراق، فهي أقل ثراءً من تلك التي اجتنبت وقوع نزاعات (الشكل 11). وقد تمكنت البلدان التي لم تشهد نزاعات أيضاً من اجتناب المعدلات العالية لوفيات الرضع كلياً التي يسجلها بعض البلدان العربية المبتلاة بالنزاعات.

وتنطبق هذه الصورة العامة على عدد من مؤشرات التنمية. فالشكل 9 يبين أن البلدان التي لم تشهد نزاعات تسجل دائماً مستويات تعليم عالية لدى الفئة العمرية 20-24 سنة، أما البلدان التي شهدت نزاعات حادة فتسجل في معظم الأحيان مستويات متدنية. ومعدل البطالة في بلدان النزاعات أعلى بكثير منه في البلدان الأخرى، مع أن النزاعات في عدد من هذه البلدان انتهت قبل عام 2009 بمدة طويلة. ويشبه نمط البطالة بين الشباب نمط البطالة العام، ولكن مع فوارق أقل.

#### الشكل 9- مستويات التعليم ومعدلات البطالة في المنطقة العربية، 2009

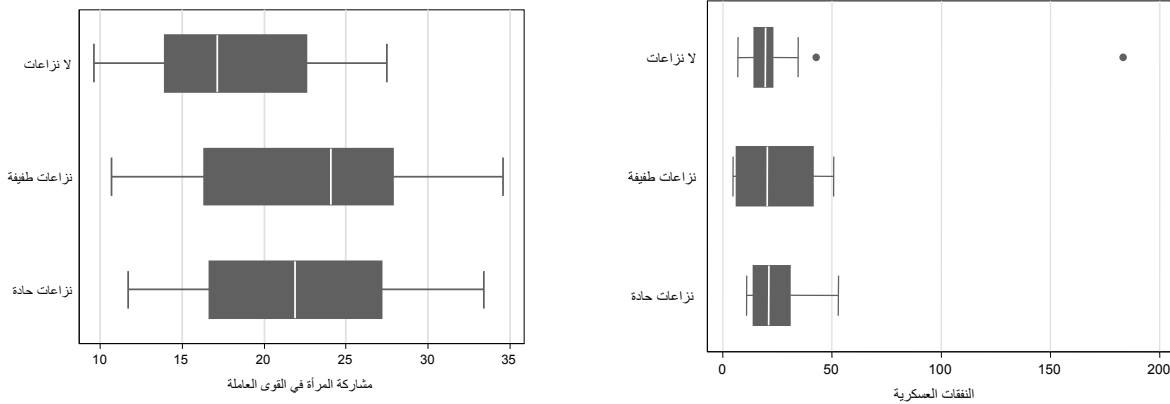


المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات (النسخة الخامسة 2015).

يبين الشكل 10 توزيع النفقات العسكرية كنسبة من النفقات العامة. ويخصص معظم البلدان العربية نسبة كبيرة من موازنته للنفقات العسكرية، تصل إلى ضعف متوسط الإنفاق العسكري في البلدان النامية. ويبدو أن المبالغ التي تنفقها البلدان العربية لأغراض عسكرية لا ترتبط كثيراً باندلاع النزاعات. وينطبق هذا الواقع على مناطق أخرى في العالم، إذ تبين دراسة (2006) Collier and Hoeffler أن النفقات العسكرية بعد انتهاء النزاعات تكون في أحيان كثيرة مرتفعة وفي معظم الحالات ذات نتائج عكسية.

ولم تجد الدراسة أي علاقة واضحة بين وقوع النزاعات ومشاركة المرأة في القوى العاملة.

## الشكل 10- النفقات العسكرية ومشاركة المرأة في القوى العاملة في بلدان النزاعات والبلدان التي لم تشهد نزاعات في المنطقة العربية، 2009



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات (النسخة الخامسة 2015).

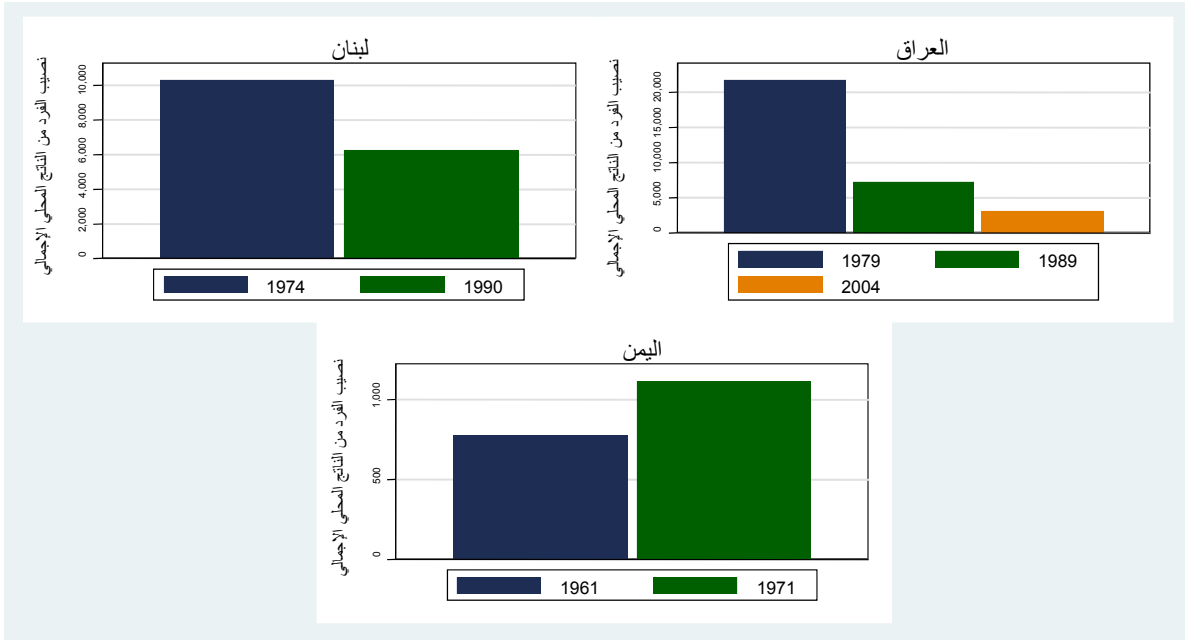
### باء- أمثلة عن بعض البلدان

تختلف تداعيات النزاعات اختلافاً كبيراً بين البلدان. ولتبيان ذلك، يعرض الشكلان 11 و12 مؤشري نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات وفيات الرضع قبل اندلاع الحروب وبعدها في لبنان (في عامي 1974 و1990)، والعراق (في الأعوام 1979 و1989 و2004) واليمن (في عامي 1961 و1971). ويبيّن الشكلان فوارق واضحة في النتائج بين هذه البلدان من جهة، وبين هذين المؤشرين من جهة أخرى.

ففي لبنان والعراق انخفضت مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ نتيجة النزاعات. ويبيّن الشكل 11 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان انخفض بنسبة 40 في المائة عند نهاية الحرب عما كان عليه قبل اندلاع الحرب مباشرةً. وقد حدث هذا الانخفاض خلال فترة ارتفع فيها متوسط الدخل بنسبة 65 في المائة في المنطقة العربية ككل. وبدوره شهد العراق انخفاضاً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ عند انتهاء الحرب بين العراق وإيران ثلث ما كان عليه قبل اندلاع هذه الحرب. واستمر هذا الانخفاض خلال فترة الحصار والعقوبات المفروضة على العراق بعد حرب عام 1991 والغزو الأمريكي في عام 2003.

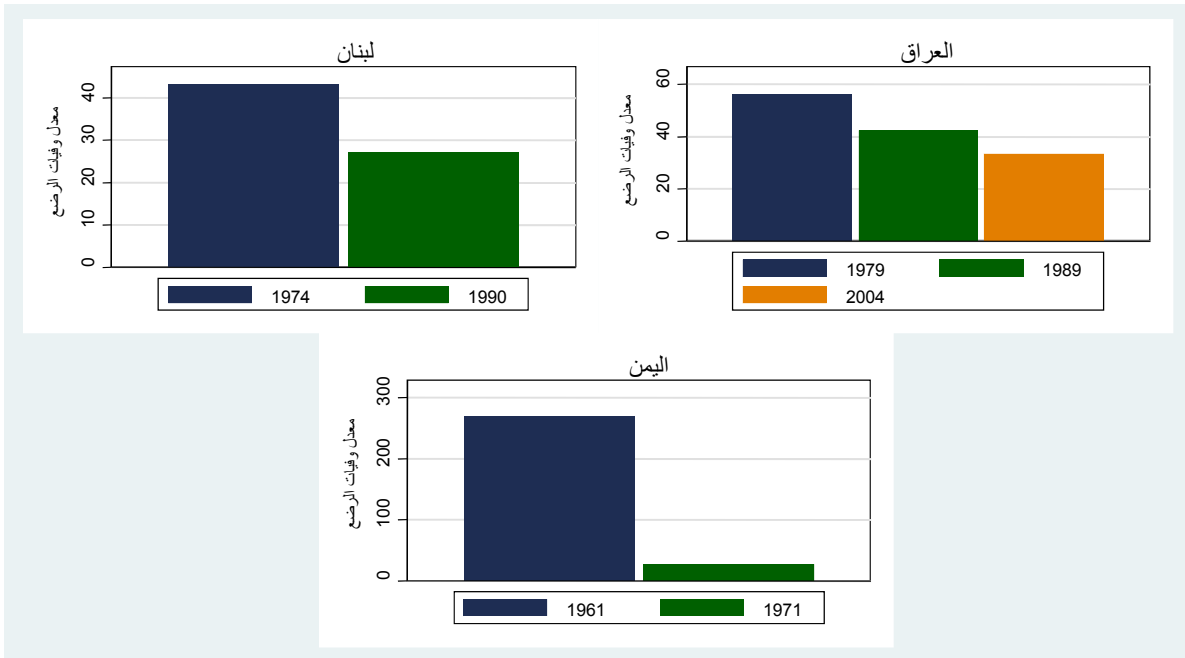
لكن الصورة مختلفة فيما يتعلق بمعدلات وفيات الرضع. إذ يبيّن الشكل 12 انخفاضاً في هذه المعدلات في كل من العراق ولبنان واليمن بعد نهاية الحروب فيها. ويتجلى هذا التحسن بشكل خاص في اليمن، حيث يدل انخفاض معدل وفيات الرضع على نمو اقتصادي ملحوظ خلال الفترة 1961-1971. وقد انخفضت معدلات وفيات الرضع في العراق ولبنان أيضاً، ولكن بنسبة أقل. ويبقى من المهم تقييم هذه الأرقام بالمقارنة مع التحسينات الكبيرة في الصحة العامة خلال هذه الفترة. ففي عام 1974، بلغ متوسط معدل وفيات الرضع (غير المرجح) في المنطقة العربية 84 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية؛ وانخفض في عام 1990، إلى 49 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية. أما في لبنان، فقد انخفض هذا المعدل بين عامي 1974 و1990 ولكن بنسبة أقل مقارنةً مع بقية المنطقة العربية. وفي العراق انخفض معدل وفيات الرضع بنسبة 40 في المائة بين عامي 1979 و2004، في حين انخفض بنسبة 50 في المائة في المنطقة العربية ككل خلال الفترة نفسها. وكما تبين دراسة Gates and others (2012)، أحد نتائج النزاعات الهامة أنها تبطئ وتيرة التحسن في معدل وفيات الرضع. وينعكس هذا التحسن البطيء مباشرةً في وفيات للرضع لم تكن لتحدث لو تحسّن معدل الوفيات بالسرعة التي كان سيتحسن بها لو لم ينشب النزاع.

الشكل 11- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحروب وبعدها



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات (النسخة الخامسة 2015).

الشكل 12- معدلات وفيات الرضع قبل الحروب وبعدها



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات (النسخة الخامسة 2015).

هذه الفوارق بين البلدان والمؤشرات مثيرة للاهتمام، لكن دراستها دراسة دقيقة تتطلب بيانات مفصلة عن ديناميات النزاعات التي شهدتها هذه البلدان. وبما أن تداعيات النزاعات ترتبط على الأرجح بالأساليب التي



تتبعها الأطراف المتحاربة، قد بيّن التحليل المفصل لديناميات النزاعات سبب اختلاف حدة تأثير هذه النزاعات على التنمية بين بلد وآخر وعدم تأثر التنمية في اليمن بالحدة نفسها كما في العراق ولبنان.

### جيم- تحليل دقيق لتداعيات النزاعات

يبين الجدول 5 نتائج من تحليل التأثيرات الثابتة للنزاعات المسلحة على مؤشرات للتنمية، مقاسة بعدد قتلى المعارك. ولحساب التغيرات العالمية في متوسط مستويات المؤشرات المشار إليها أعلاه، أدرجت متغيرات افتراضية لكل عشر سنوات. كما أدرجت أيضاً مجموعة موحدة من متغيرات الضبط<sup>85</sup>.

يبين العمود الأول النتائج باستخدام لوغاريتم معدلات وفيات الرضع كمتغير تابع. وتشير علامة المعامل إلى ارتباط ذي دلالة إحصائية هامة بين النزاعات ومعدلات وفيات الرضع. أما العمود الثاني فيقدر الانحدار الإحصائي باستخدام لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع. وتبين النتائج علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية هامة بين عدد قتلى المعارك ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التقديرات إلى مرونة قدرها -0.0296 بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد قتلى المعارك: ارتفاع عدد قتلى المعارك بنسبة 1 في المائة يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام اللاحق بنسبة 0.0296 في المائة. ولعل الوجهة الكارثية في العراق هي المثال الأسوأ على ارتفاع مدى تكلفة النزاعات. فقد ازداد عدد قتلى المعارك في العراق من 861 في عام 2011 إلى 1870 في عام 2013.

### الجدول 5- الانحدار الإحصائي لحدة النزاعات مقابل نتائج التنمية

(7) الحوكمة	(6) مشاركة المرأة في القوى العاملة	(5) الإنفاق العسكري	(4) البطالة	(3) التعليم	(2) الناتج المحلي الإجمالي	(1) معدل وفيات الرضع	متغيرات تابعة حدة النزاعات لوغاريتم طبيعي (قتلى المعارك)، t-1
***0.0497- (0.00960)	0.0834 (0.364)	**0.769 (0.322)	0.183- (0.119)	***0.108- (0.0395)	**0.0296- (0.0146)	***1.399 (0.479)	
**0.0426- (0.0213) ***0.0774 (0.00381) *0.00196 (0.00107)	0.365- (0.730) **0.409- (0.174) 0.0152- (0.0339)	0.644- (0.522) **0.416- (0.196) 0.0104- (0.0356)	0.366- (0.340) *0.171 (0.0903) 0.00978- (0.0178)	0.0285- (0.0985) 0.0367 (0.0227) 0.000806 (0.00408)	*0.0699- (0.0391) **0.0184 (0.00760) **0.00357 (0.00158)	1.036 (1.266) ***1.140- (0.318) 0.0352- (0.0582)	متغيرات التحكم لوغاريتم طبيعي (السكان) Polity 2 (Polity2) <sup>2</sup>
***0.0316- (0.00659)	0.156- (0.193)	0.262- (0.199)	**0.222 (0.101)	***0.120- (0.0286)	***0.0844- (0.0120)	***1.517 (0.388)	الطفرات الشبابية
0.0406- (0.0400)	0.0693- (1.430)	0.643- (1.088)	0.420- (0.857)	0.00534 (0.243)	0.0466- (0.0778)	5.004- (3.294)	نزاع في بلد مجاور، t-1
*0.254 (0.142)	***11.02 (4.217)	*6.125 (3.262)	***7.896- (1.265)	**1.375- (0.612)	0.309- (0.252)	0.265- (8.521)	منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
***0.449 (0.106)	18.16- (13.61)	**7.968 (3.249)	1.962- (1.661)	0.588- (1.071)	***1.109 (0.207)	10.32- (10.74)	

85 نتيجة للبيانات المفقودة لا يمكن مقارنة تقديرات قتلى المعارك بين الأعمدة، لأنها فُدرت باستخدام نماذج فرعية مختلفة من مجموعة المتغيرات.

## الجدول 5 (تابع)

(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	متغيرات تابعة
الحكومة	مشاركة المرأة في القوى العاملة	الإنفاق العسكري	البطالة	التعليم	الناتج المحلي الإجمالي	معدل وفيات الرضع	
0.0332 (0.133)	6.539- (10.11)	**13.66 (5.377)	***7.800- (1.493)	***4.805- (0.555)	***0.892- (0.202)	***57.55 (7.907)	جنوب آسيا
0.00215 (0.0941)	***15.96 (3.745)	*6.164 (3.335)	**4.771- (1.929)	***4.107- (0.553)	***0.577- (0.207)	***47.61 (8.010)	منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى
***0.320 (0.105)	***27.39- (3.096)	***12.01 (4.119)	0.618- (2.213)	***2.623- (0.577)	***0.774 (0.252)	1.853 (7.812)	المنطقة العربية
0.126- (0.0856)	1.783- (2.766)	3.806 (2.548)	***5.237- (1.612)	***1.547- (0.488)	**0.397 (0.183)	3.152 (6.986)	أمريكا اللاتينية والبحر الكاربيبي
**0.0457- (0.0217)	0.251- (0.637)	0.0827 (1.017)	0.654 (0.395)	0.0211- (0.104)	0.0373- (0.0492)	0.868 (1.488)	لوغاريتم طبيعي (قتلى المعارك)، 1- * المنطقة العربية
					***0.545- (0.0603)		الستينات
**0.0758 (0.0357)				***1.709 (0.123)		***31.82- (2.707)	السبعينات
*0.0754 (0.0432)				***2.675 (0.157)	**0.0964 (0.0382)	***52.64- (3.509)	الثمانينات
0.0138- (0.0461)	***2.317- (0.532)	***3.632 (0.990)	0.123- (0.208)	***3.210 (0.199)	0.0773- (0.0748)	***59.69- (4.360)	التسعينات
0.0800- (0.0496)				***3.729 (0.226)	0.0211 (0.0904)	***69.63- (4.886)	العقد الأول من القرن الواحد والعشرين
***1.064 (0.317)	***60.25 (8.630)	**20.28 (7.890)	**9.995 (4.297)	***10.43 (1.011)	***11.28 (0.526)	***46.54 (14.31)	ثابت
5,185 3364- 0.640	2,470 9584- 0.593	1,064 3815- 0.324	2,343 7514- 0.190	5,556 11546- 0.648	5,546 6055- 0.616	5,124 24353- 0.675	المشاهدات لوغاريتم التريجيج Adjusted R-squared

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظات: ترد الفروقات المعيارية المتينة بين قوسين؛ \* p&lt;0.1، \*\* p&lt;0.05، \*\*\* p&lt;0.01.

وبيين العمود 3 أثر النزاعات على متوسط عدد سنوات التعليم للسكان في الفئة العمرية 20-24 سنة، وتظهر النتائج علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية هامة بين قتلى المعارك والتعليم.

فيما لا تشير التقديرات في العمود 4 إلى أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط البطالة والنزاعات على الصعيد العالمي.

وبيين العمود 5 بدوره تأثير النزاعات على النفقات العسكرية الحكومية. فقتلى المعارك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية هامة مع الإنفاق العسكري في الفترة اللاحقة كما هو متوقع. ويبدو التأثير مضاعفاً في المنطقة العربية كما يشير تعبير التداخل بين عدد قتلى المعارك والمنطقة العربية.

ولا تشير التقديرات المبينة في العمود 6 إلى أي علاقة ذات دلالة إحصائية هامة بين النزاعات ونسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة على الصعيد العالمي.

أما العمود 7 فيظهر أثر لوغاريتم عدد قتلى المعارك على مؤشر الحوكمة المركب الذي وضعه Hegre and Nygard (2014) ويقاس هذا المؤشر مستويات تطبيق الحوكمة في كافة المجالات غير الرسمية (البيروقراطية وسيادة القانون والفساد والسياسات الاقتصادية والقمع والتدخل العسكري في السياسة) والرسمية (مؤشر Scalar Index of Polities)<sup>86</sup>. وتبين النتائج أن تداعيات النزاعات على الحوكمة كبيرة ووخيمة. ويبدو أن لتعبير التداخل بين قتلى المعارك والمنطقة العربية دلالة إحصائية هامة، ما يشير إلى آثار سلبية إضافية للنزاعات على الحوكمة في المنطقة العربية.

ويورد الجدول 6 الانحدار الإحصائي لنتائج التنمية مقابل لوغاريتم عدد قتلى المعارك في الفترة السابقة في المنطقة العربية، وهو يقوم على مجموعة متغيرات التحكم ذاتها، بالإضافة إلى المتغيرات الافتراضية المعتمدة لكل فترة عشر سنوات.

**الجدول 6- الانحدار الإحصائي لحدّة النزاعات مقابل نتائج التنمية للبلدان العربية**

(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
الحكومة	مشاركة المرأة في القوى العاملة	الإنفاق العسكري	البطالة	التعليم	النتائج المحلي الإجمالي	معدل وفيات الرضع	متغيرات تابعة
							<b>حدّة النزاعات</b>
**0.0348- (0.0160)	0.0597- (0.0549)	*0.427 (0.239)	0.0670- (0.159)	0.0118 (0.0215)	*0.0149- (0.00726)	1.128 (0.946)	لوغاريتم طبيعي (قتلى المعارك)، t-1
0.191 (0.122)	***10.55 (1.952)	4.935- (10.66)	*2.276 (1.295)	0.608 (0.585)	0.198- (0.151)	8.928- (12.44)	لوغاريتم طبيعي (السكان)
***0.0615 (0.0132)	0.0279 (0.158)	1.531 (1.248)	0.204- (0.388)	***0.0811 (0.0242)	0.000673 (0.0142)	0.935- (0.590)	Polity 2
0.00259- (0.00181)	0.00886 (0.0198)	0.0990- (0.108)	0.0335- (0.0369)	05-e1.27- (0.00507)	0.00195- (0.00221)	0.0356 (0.121)	(Polity2) <sup>2</sup>
0.0147- (0.00962)	0.0807- (0.348)	**3.823 (1.319)	**0.705 (0.276)	0.00736 (0.0280)	0.0101- (0.0188)	0.000242- (0.821)	طفرة الشباب
0.0332 (0.0406)	0.921- (0.948)	4.098 (3.033)	0.163- (0.528)	0.319 (0.215)	0.0192- (0.0976)	2.867- (5.208)	البلدان المجاورة للبلدان التي تشهد نزاعات t-1
***1.517- (0.530)	***16.40- (0.827)	62.61- (55.26)	***12.92 (0.768)	*4.146- (2.286)	1.088- (0.753)	**27.82- (11.99)	الجزائر
**0.170 (0.0618)	***43.64 (11.50)	15.51- (13.36)	*14.21 (7.453)	0.140 (0.169)	***0.687- (0.0997)	111.3- (64.80)	البحرين
***0.930- (0.156)	***42.87 (7.335)			***7.466- (0.563)	***2.827- (0.311)	26.57- (59.46)	جيبوتي
**1.532- (0.639)	***15.55- (0.947)	53.56- (55.20)		**5.840- (2.701)	*1.786- (0.884)		مصر
***2.036- (0.478)	***12.28- (0.805)		***9.460 (0.998)	**4.879- (2.087)	0.836- (0.705)	***57.81- (16.52)	العراق

الجدول 6 (تابع)

(7) الحكومة	(6) مشاركة المرأة في القوى العاملة	(5) الإنفاق العسكري	(4) البطالة	(3) التعليم	(2) الناتج المحلي الإجمالي	(1) معدل وفيات الرضع	متغيرات تابعة
*0.619- (0.314)	4.236 (3.470)	*82.36- (45.84)	**7.611 (3.552)	1.664- (1.120)	***2.029- (0.511)	**79.44- (36.61)	الأردن
0.0648 (0.191)	***41.28 (9.327)	14.80- (17.43)	6.405 (6.467)	***2.199- (0.709)	0.00205- (0.294)	**101.3- (47.87)	الكويت
**0.700- (0.316)	**13.87 (6.249)	54.49- (35.52)	9.029 (6.477)	**2.413- (1.102)	**1.137- (0.472)	**83.43- (36.76)	لبنان
***1.241- (0.331)	***15.77 (4.466)		***15.96 (3.269)	***4.072- (1.217)	0.0768- (0.499)	*61.86- (34.01)	ليبيا
***0.970- (0.254)	***20.04 (5.781)		***29.88 (4.435)	***6.037- (0.876)	***2.732- (0.389)	35.56- (42.40)	موريتانيا
**1.131- (0.525)	0.0760- (1.449)	48.77- (45.05)	***4.034 (1.164)	***7.409- (2.283)	**1.975- (0.720)	**27.24- (12.79)	المغرب
0.276- (0.183)	**19.47 (9.247)	6.546 (16.30)	*12.58 (6.015)	0.606- (0.780)	***0.762- (0.256)	71.32- (50.35)	عمان
	***52.48 (13.14)		12.28 (8.821)			114.7- (69.35)	قطر
*0.907- (0.451)	***8.893- (2.983)		1.995 (2.503)	*3.564- (1.961)	0.104 (0.642)	**55.24- (22.32)	المملكة العربية السعودية
***1.443- (0.379)	***23.33 (2.899)		0.393 (3.096)	***7.629- (1.467)	***3.101- (0.588)	13.93 (29.20)	الصومال
***2.261- (0.518)		34.39- (49.16)	***5.630 (0.825)	***9.032- (2.258)	***2.609- (0.770)	**25.98- (11.59)	السودان
***1.777- (0.459)	1.713- (1.105)	55.27- (44.48)	0.728- (1.173)	***5.040- (1.852)	**1.877- (0.685)	***66.59- (20.39)	الجمهورية العربية السورية
**1.043- (0.403)	*7.324 (4.134)	63.61- (39.98)	***11.07 (3.430)	**4.119- (1.631)	***1.730- (0.557)	45.42- (26.39)	تونس
0.0840 (0.186)	***27.55 (9.351)		7.886 (6.060)	0.670- (0.770)	***0.704 (0.232)	*98.55- (49.57)	الإمارات العربية المتحدة
***1.614- (0.465)	2.010- (2.105)	55.91- (52.75)	**4.830 (1.992)	***8.888- (1.881)	***2.561- (0.649)	23.28 (20.34)	اليمن
0.0192 (0.0782)				***1.412- (0.297)	***0.459- (0.111)	***77.87 (21.37)	السنتينات
						***45.91 (14.42)	السبعينات
0.0608- (0.0726)				***1.031 (0.203)	0.104 (0.103)	*17.21 (8.271)	الثمانينات
0.188- (0.114)			0.414- (0.278)	***1.720 (0.324)	0.00995 (0.188)	4.497 (3.703)	التسعينات
*0.265- (0.142)	0.0907- (0.723)	0.00110- (3.250)		***2.488 (0.473)	0.180 (0.244)		2000
0.0318 (0.754)	**77.25- (30.84)	5.909 (72.18)	37.54- (21.96)	4.185 (3.500)	***12.19 (1.115)	160.2 (150.9)	ثابت
826 229.4- 0.759	385 757.5- 0.963	139 439.8- 0.817	346 671.4- 0.950	912 979.2- 0.937	912 274.5- 0.932	877 3761- 0.851	المشاهدات لو غاريثم الترجيح Adjusted R-squared

المصدر: حسابات الإسكوا.

ملاحظات: ترد الفروقات المعيارية المتينة بين قوسين؛  $p < 0.1$  \*،  $p < 0.05$  \*\*،  $p < 0.01$  \*\*\*.

وتبيّن النتائج أن تأثير عدد قتلى المعارك في المنطقة العربية هام فقط على نفقات الحكومة العسكرية ومؤشر الحوكمة المركب. إذ تؤدي زيادة بنسبة 1 في المائة في معدل قتلى المعارك إلى زيادة في الإنفاق العسكري بنسبة 0.427 في المائة، وإلى انخفاض في مؤشر الحوكمة المركب بنسبة 0.0348 في المائة.

ولطفرات الشباب تأثير كبير على كل مؤشر من مؤشرات التنمية. فهناك ترابط إيجابي بين النسبة المئوية من السكان الشباب في المنطقة العربية وبين معدلات وفيات الرضع والبطالة والنفقات العسكرية. ويشير الجدول 6 إلى ترابط سلبي بين الطفرات الشبابية وبين الناتج المحلي الإجمالي والتعليم ومشاركة المرأة في القوى العاملة ومؤشر الحوكمة المركب.

### دال- التحديات الخاصة بالمنطقة العربية

تستضيف المنطقة العربية أكبر ثلاث مجموعات من السكان اللاجئين في العالم (الفلسطينيين والسوريين والعراقيين). ويبين الجدول 7 نتائج تحليل أثر النزاعات على تدفقات اللاجئين الوافدين والمغادرين. ولتحليل تدفقات اللاجئين يستخدم في التقدير الانحدار السلبي ذو الحدين negative binomial regression، وهو مناسب تماماً لدراسة المتغيرات التي تكون أساساً عبارة عن تعدادات. وقد استخدمت نماذج التعداد هذه على نطاق واسع في أدبيات الدراسات المتعلقة بتدفقات اللاجئين<sup>87</sup>. ونموذج الانحدار السلبي ذو الحدين هو حالة خاصة من نموذج الانحدار الخطي العام، الذي يفترض أن توزيع المتغيرات التابعة، وهي هنا تدفقات اللاجئين الوافدين والمغادرين، هو توزيع بواسون Poisson مشروط حيث التباين الإحصائي variance للتوزيع دالة للمتغيرات التفسيرية ولقيم  $\beta$  المقدرة بالإضافة إلى خطأ عشوائي<sup>88</sup>.

يبين العمود 1 في الجدول 7 النتائج لعدد اللاجئين الوافدين إلى بلد معين فيما يبين العمود 2 النتائج لعدد اللاجئين الفارين من بلد معين. ومؤشرات النزاع وعوامل التحكم هي ذاتها المذكورة أعلاه. ويبين العمود 1 أن البلدان المجاورة للبلد الذي يشهد نزاعات يزيد احتمال استضافتها للاجئين. وكما في الأدبيات حول هذا الموضوع، يُعدّ النزاع مؤشراً تنبؤياً هاماً لهجرة اللاجئين، كما هو مبين في العمود 2.

### الجدول 7- نموذج الانحدار السلبي ذو الحدين: اللاجئين مقابل قتلى المعارك

(2) اللاجئون المغادرون	(1) اللاجئون الوافدون	
***0.283 (0.0391)	0.0221 (0.0269)	حدة النزاعات مجموع قتلى المعارك، t-1
*0.405 (0.203)	***1.287 (0.264)	البلدان المجاورة للبلدان التي تشهد نزاعات t-1
0.348- (0.431)	0.445 (0.356)	متغيرات التحكم
*0.800- (0.322)	*0.720 (0.291)	السبعينات الثمانينات

.Moore and Shellman, 2004 87

.Long, 1997 88

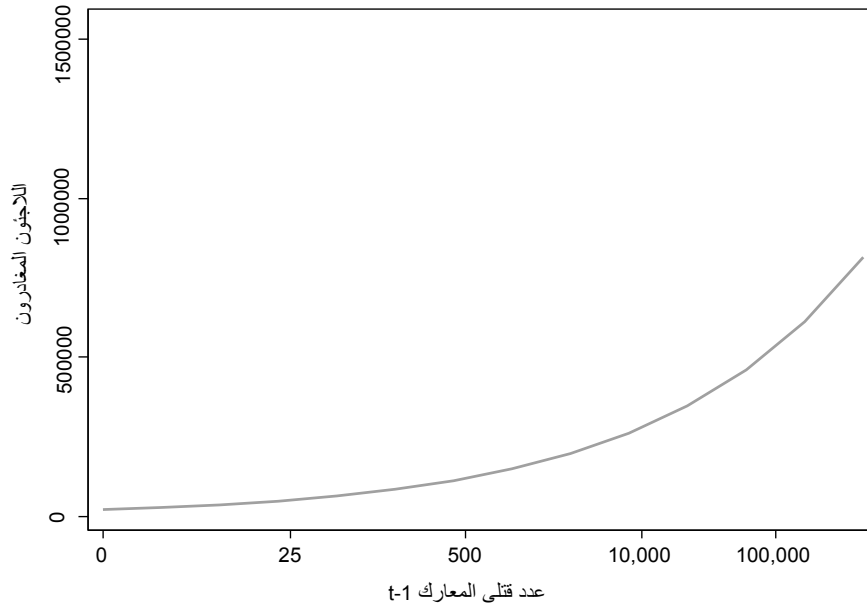
الجدول 7 (تابع)

(2) اللاجئون المغادرون	(1) اللاجئون الوافدون	
0.259-	***0.472	التسعينات
(0.213)	(0.136)	
0.0550	***0.525	لوغاريثم عدد السكان
(0.109)	(0.118)	
***0.134-	**0.0552-	Polity 2
(0.0216)	(0.0203)	
***0.0190-	0.00726-	(Polity 2)^2
(0.00424)	(0.00401)	
0.0237-	*0.0464	الطفرات الشبابية
(0.0264)	(0.0226)	
***11.03	**3.529	ثابت
(1.530)	(1.331)	
		لوغاريثم طبيعي
***1.404	***1.099	ثابت
(0.0462)	(0.0591)	
3153	2607	المشاهدات
31936.8-	28744.2-	لوغاريثم الترجيح
63895.6	57510.3	Aic

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات (النسخة الخامسة 2015).  
ملاحظة: ترد الأخطاء المعيارية بين قوسين؛ \*  $p < 0.001$ , \*\*  $p < 0.01$ ,  $p < 0.05$ .

يشير الشكل 13 إلى العدد المقدر للاجئين بسبب النزاع نسبة لعدد قتلى المعارك. فكلما ازدادت حدة النزاعات من حيث عدد قتلى المعارك، ارتفعت أعداد اللاجئين.

الشكل 13- اللاجئين والنزاع المسلح الداخلي



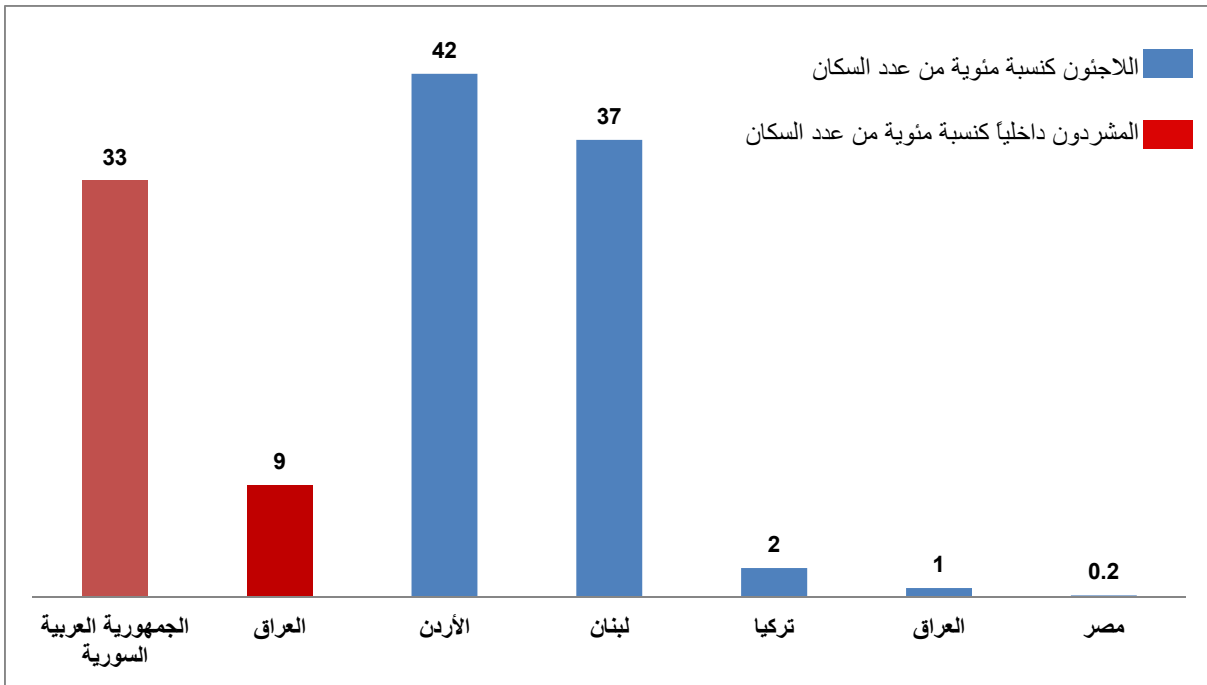
المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات (النسخة الخامسة 2015).

يبين الشكل 14 نسب اللاجئين في بلدان المنطقة المضيفة والنسب المئوية للسكان المشردين داخلياً في البلدان المبتلاة بالنزاعات<sup>89</sup>. وقد حلت الجمهورية العربية السورية في مقدمة البلدان المصدرة للاجئين في عام 2014 بما يقارب 3.9 مليون لاجئ موزعين على 107 بلدان. وبالإضافة إلى 7.6 مليون نسمة مشردين داخلياً يشكل السوريون أكبر عدد من السكان المشردين في العالم<sup>90</sup>.

وقد حدث تدفق المشردين هذا في غضون مدة قصيرة نسبياً، ما أدى إلى تفاقم الظروف الاقتصادية الصعبة في بلد المنشأ والبلدان المضيفة. وازدادت مخاوف صناع السياسات في المنطقة بشأن تحدي اندماج اللاجئين في الاقتصاد العام. فكثيراً ما يتنافس اللاجئون وسكان البلد المضيف على الموارد، ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم حدة الفقر بين الفئات المعرضة للمخاطر في البلدان المضيفة.

والنزاعات الطويلة الأمد التي تواجهها المنطقة العربية هي من أكبر التحديات التي تعيق تحقيق خطة التنمية لما بعد عام 2015. وإلى جانب التسليم الواسع النطاق بالتشريد كأحد الشواغل الإنسانية، يرى هذا التقرير إلى أنه ينبغي النظر إليه كشغل يتعلّق بالتنمية، ولا يقتصر تأثيره على المشردين فحسب، بل يؤثر أيضاً على المجتمعات والبلدان المضيفة. ومنذ عام 2011، غرقت 4 بلدان من بين البلدان العربية البالغ عددها 22 بلداً، في نزاعات حادة ولا تزال فلسطين محتلة منذ أكثر من ستة عقود.

الشكل 14- نسبة اللاجئين والمشردين داخلياً كما في عام 2015



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، وإلى بيانات مستقاة من مفوضية شؤون اللاجئين والأونروا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

89 تقديرات الإسكوا حول أعداد اللاجئين، بمن فيهم اللاجئون من أصل فلسطيني.

90 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عام 2015.

## رابعاً- الجريمة والنزاعات في المنطقة العربية

ينظر هذا الفصل في العلاقة المعقدة بين عدد من المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية-الاقتصادية من جهة وحادثة النزاعات الأهلية في المنطقة العربية. وقد درست العلاقة بين هذه المتغيرات والجريمة باستفاضة في الأدبيات الاقتصادية. وفيما يتعلق بأدبيات النزاعات، تبحث دراسة (2004) Collier and Hoeffler في ما إذا كانت المحددات الاجتماعية الاقتصادية لجرائم القتل والحروب متماثلة، وتستكشف احتمالات الترابط فيما بينها. وتشير النتائج إلى أن هناك بعض المحددات الاجتماعية-الاقتصادية المرتبطة بالنوعين من العنف كليهما. ويهدف هذا الفصل إلى توضيح علاقة المحددات الاجتماعية-الاقتصادية بالنزاعات، وخصوصاً علاقتها بحدثة النزاعات من حيث عدد قتلى المعارك.

يبين الجدول 8 متوسط عدد قتلى المعارك لكل 100,000 من السكان في البلدان النامية التي شهدت حروباً أهلية.

**الجدول 8- متوسط عدد قتلى المعارك في عام 1991 مقارنة بعام 2013 في البلدان التي تشهد حرباً أهلية**

الفرق	البلدان العربية	البلدان النامية			
***8.44- 2.69- 0.008	9.82	1.39	المتوسط t-statistic P-value	1991	عدد قتلى المعارك لكل 100,000 شخص
***10.74- 4.47- 0.00	11.09	0.35	المتوسط t-statistic P-value	2013	

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات (النسخة الخامسة 2015).

تشير التقديرات الإحصائية إلى أن الفروق الملاحظة في عدد قتلى المعارك لكل 100,000 شخص في المنطقة العربية أعلى إحصائياً مما في البلدان النامية الأخرى التي شهدت نزاعات بين عامي 1991 و2013.

وتشير نُهج اقتصادات الجرائم إلى أن البطالة تخفض كلفة الفرصة الضائعة للالتحاق بحركات التمرد<sup>91</sup>. وعلاوة على ذلك، تشير الدراسات التي تستخدم بيانات منهجية عن خلفيات المتمردين إلى أن الفقراء يشكلون الجزء الأكبر من المتمردين ومن القوات الحكومية<sup>92</sup>. وفي المنطقة العربية، يُعتبر ارتفاع معدل البطالة عاملاً هاماً لفهم الديناميات المحركة للانتفاضات العربية وما يعقبها.

يذهب مالك و عوض الله (2013) إلى أن الفقر والبطالة وانعدام الفرص الاقتصادية شكلت الأسباب الهيكلية للانتفاضات العربية. وقد أدت ضخامة أعداد الشباب نسبة إلى الفئات الأخرى من السكان العرب إلى تفاقم هذه المشكلة. وفي الواقع، سجلت قوة العمل في المنطقة العربية نمواً سنوياً أسرع بثلاث مرات مما في باقي المناطق النامية، ما أسفر عن أحد أكبر معدلات البطالة بين الشباب في العالم. ويبين الجدول 9 أن البطالة في البلدان العربية مرتفعة نسبياً مقارنة بالبلدان النامية الأخرى للفترة 1990-2013. وتتعاظم المشكلة فيما يتعلق ببطالة الشباب، حيث يصل متوسط الفرق بين البلدان العربية والبلدان الأخرى النامية إلى أكثر من 17 نقطة مئوية.

.Collier and Hoeffler, 2004 91

.Arjona and Kalyvas, 2006; Humphreys and Weinstein, 2008; Viterna, 2006 92



في أدبيات اقتصاد الجريمة، يفسر الرابط بين البطالة والواقع الديمغرافي والجريمة بمفهوم الفرصة الضائعة. ويعني ذلك أن المجرمين المحتملين يقدرون بعقلانية التكاليف والفوائد المتوقعة جراء خرق القوانين. وقد تفوق فوائد الانخراط في أنشطة إجرامية ما يترتب عليها من تكاليف؛ وفي هذه الحالة، قد تكون الجريمة خياراً عقلانياً. ويمكن النظر إلى الجريمة من منظور عمري، إذ يلاحظ أن معدلات الجريمة تميل إلى الذروة في سن المراهقة وبدايات سن الرشد ثم تنخفض مع التقدم في السن. وعلى هذا النحو، تشكل البطالة والواقع الديمغرافي محدّات هامة للسلوك الإجرامي.

يتعمق هذا الفصل في النظر في هذه الفكرة فيدرس ما إذا كان تأثير الواقع الديمغرافي والبطالة على النزاعات يعتمد على شدة النزاعات، وذلك باستخدام نهج الانحدار الإحصائي الترتيبي (أي القائم على تقسيم التوزيع إلى مجموعات متساوية quantile regression approach). ويسمح هذا النهج بتحديد العلاقات غير الخطية بين النزاعات والبطالة والتي عادة ما يخفيها احتساب المتوسطات بواسطة الانحدار الإحصائي القائم على أقل المربعات least square regressions المعتاد. وهناك ارتباط إحصائي قوي بين عدد قتلى المعارك وبين ارتفاع معدلات البطالة كلما اشتدت حدة النزاع. ويستند تحليل نهج الانحدار الترتيبي المستخدم في هذا الفصل إلى لائحة بيانات عن 136 بلداً نامياً و 14 بلداً عربياً خلال الفترة 1991-2013.

### ألف- المحدّات الاجتماعية-الاقتصادية للنزاعات

#### 1- البطالة

دُكرت القناة المفترضة التي تؤثر من خلالها البطالة على عدد قتلى المعارك باقتضاب أعلاه: يؤدي تراجع الفرص في سوق العمل إلى تراجع في الفرص القانونية لتحقيق الدخل، وفي الوقت ذاته يجعل "عمل" المتمرد غير المشروع أكثر جاذبية. ويبيّن Grogger (1998) و Raphael and Winter-Ebmer (2001) أن البطالة غير الطوعية تزيد العائدات النسبية للأنشطة غير المشروعة. ويضع Grogger نموذجاً يمكن استخدامه للتنبؤ بتأثير البطالة على السلوك الإجرامي. ويبيّن الجدول 9 متوسط الفروق في معدلات البطالة العامة وبطالة الشباب بين البلدان النامية التي شهدت نزاعات والبلدان العربية. وتشير التقديرات إلى فروق ضخمة لها دلالات إحصائية هامة بين معدلات البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب.

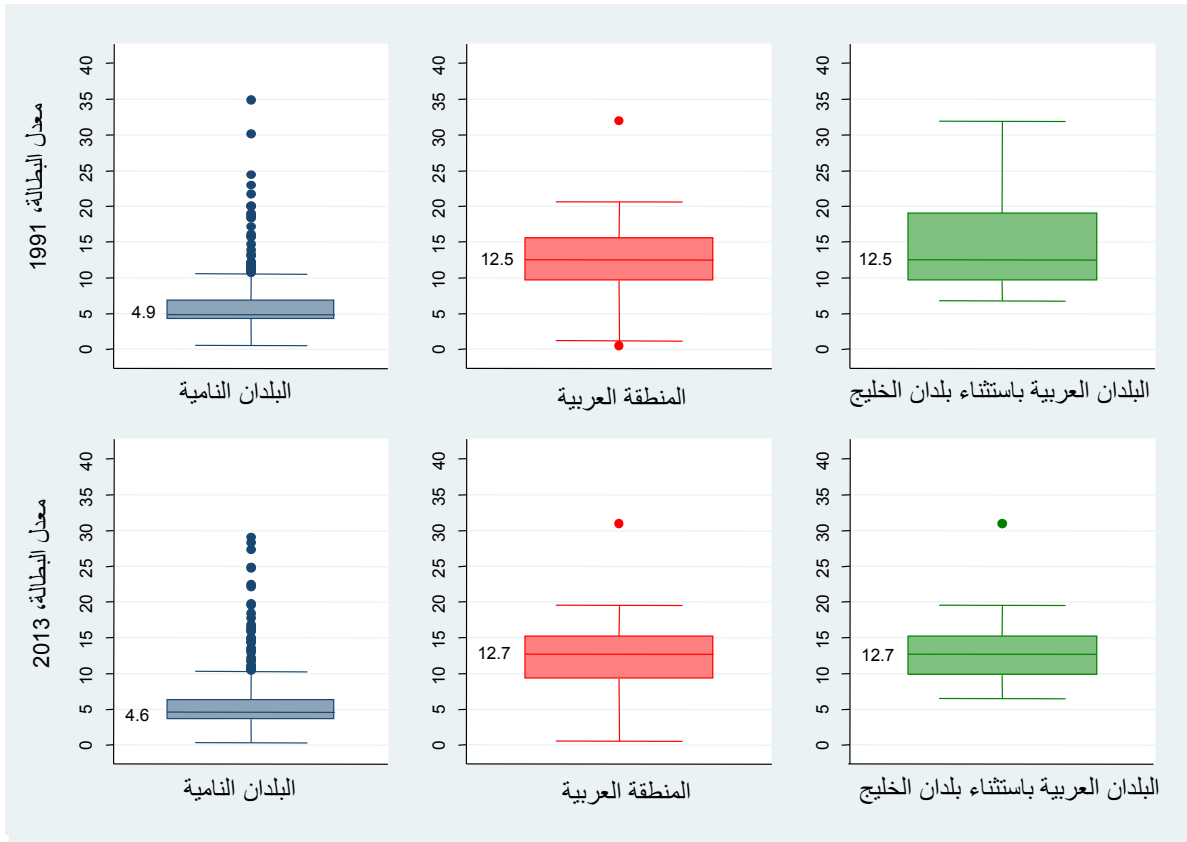
#### الجدول 9- معدلات البطالة العامة وبطالة الشباب، 1991-2013

الفرق	البلدان العربية	البلدان النامية	المتوسط t-statistic P-value	1991	معدل البطالة
***7.87- 4.44- 0.00	13.87	5.99	المتوسط t-statistic P-value	2013	
***7.51- 7.42- 0.00	13.00	5.49	المتوسط t-statistic P-value	1991	معدل بطالة الشباب
***15.79- 5.57- 0	28.08	12.29	المتوسط t-statistic P-value	2013	

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة العمل الدولية.

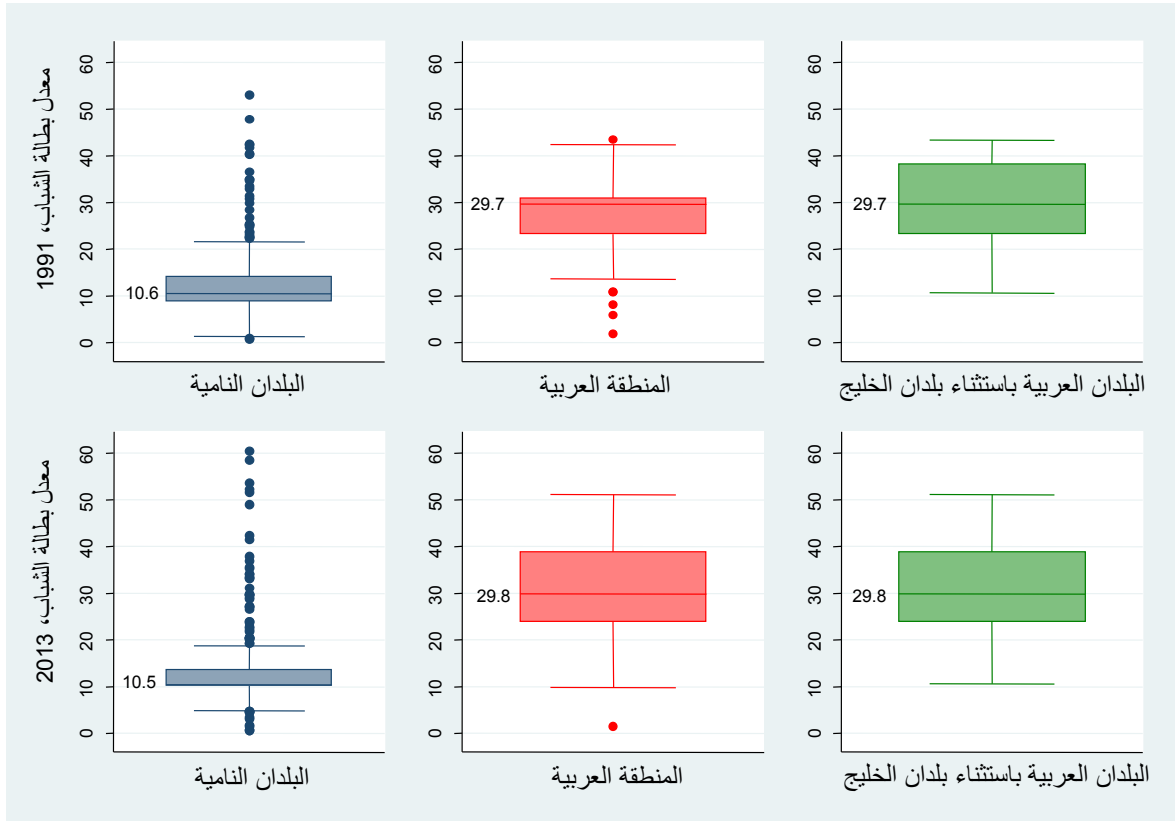
علاوة على ذلك، هناك اختلافات كبيرة في معدلات البطالة عبر التوزيع بأكمله. وتبين الكتل الملونة في الشكلين 15 و16 مدى انتشار معدلات البطالة وبطالة الشباب في البلدان النامية التي عانت نزاعات، وفي البلدان العربية، وفي البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج. ويبين الشكل 15 أن متوسط معدل البطالة في البلدان العربية كان في عام 1991 أكثر من ضعف ما كان عليه في البلدان النامية الأخرى التي شهدت نزاعات. وبلغ متوسط معدل بطالة الشباب في عامي 1991 و2013، مستوىً يفوق بثلاث مرات تقريباً المستوى الذي سُجل في البلدان النامية الأخرى التي شهدت نزاعات. وعلاوة على ذلك، فإن الفجوة في معدلات البطالة وبطالة الشباب في البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية تتسع خلال الفترة 1991-2013.

الشكل 15- توزيع معدلات البطالة في البلدان النامية، وفي البلدان العربية، وفي البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة العمل الدولية.

الشكل 16- توزيع معدلات بطالة الشباب في البلدان النامية، وفي البلدان العربية، وفي البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج

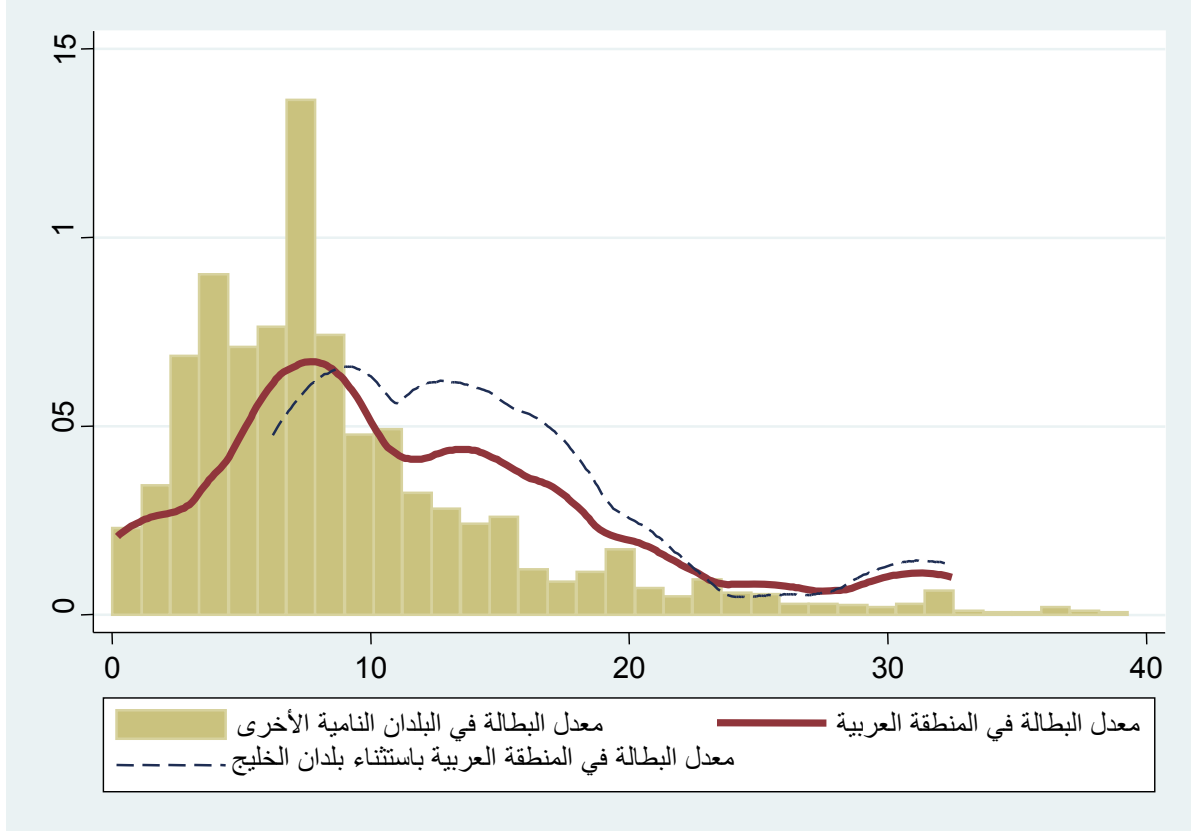


المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات لمنظمة العمل الدولية.

ويبين الشكل 17 رسماً بيانياً على هيئة مخطط دَرَجِي لتوزيع معدلات البطالة في البلدان النامية التي تشملها العيّنة، وفي البلدان العربية، وفي البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج. وتتجه البطالة في البلدان العربية، وبخاصة في البلدان التي ليست من بلدان الخليج العربي إلى اليمين، ما يدل على أن البطالة فيها تختلف عما في غيرها من البلدان النامية إلى ما بعد متوسط الفروق والفروق الوسيطة<sup>93</sup>.

93 يجري فحص هذه الاختلافات باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov للتكافؤ في التوزيع. وفي جميع الحالات، تُرفض فرضية عدم وجود تكافؤ في التوزيع.

الشكل 17- توزيع معدلات البطالة في البلدان النامية، وفي البلدان العربية، وفي البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة العمل الدولية.

## 2- مشاركة المرأة في القوى العاملة

تبين دراسة (2011) Calderón, Gáfaró and Ibáñez أن مشاركة الإناث في القوة العاملة يرحح أن تزداد خلال النزاعات الأهلية. فقد تضطر النساء إلى أن يصبحن معيلات لأسرهن بسبب الهجرة القسرية. وقد أدرج مؤشر مشاركة الإناث في قوة العمل في التقديرات لاختبار ما إذا كانت شدة النزاعات مرتبطة بالتغيرات في مشاركة المرأة في قوة العمل.

## 3- التعليم

التعليم محدّد ثان للسلوك الإجرامي. ويؤكد (2004) Lochner دور التعليم باعتباره استثماراً في رأس المال البشري يزيد فرص العمل القانوني في المستقبل، ما يثبط بعد ذلك المشاركة في الجريمة. ويجري اختبار هذه الفرضية بتقدير العلاقة بين متوسط سنوات الدراسة للسكان البالغين 20-24 سنة وقتلى المعارك. كما جرى تقدير العلاقة بين معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي وقتلى المعارك. ويبين الجدول 10 الالتحاق بالتعليم الثانوي في البلدان النامية التي شهدت نزاعات والبلدان العربية. وتشير التقديرات إلى فروق لها دلالات إحصائية هامة في متوسط معدلات الالتحاق خلال فترة التحليل. وفي حين ازداد الالتحاق بالمدارس في البلدان النامية الأخرى، فإنه ظل راكداً في البلدان العربية.

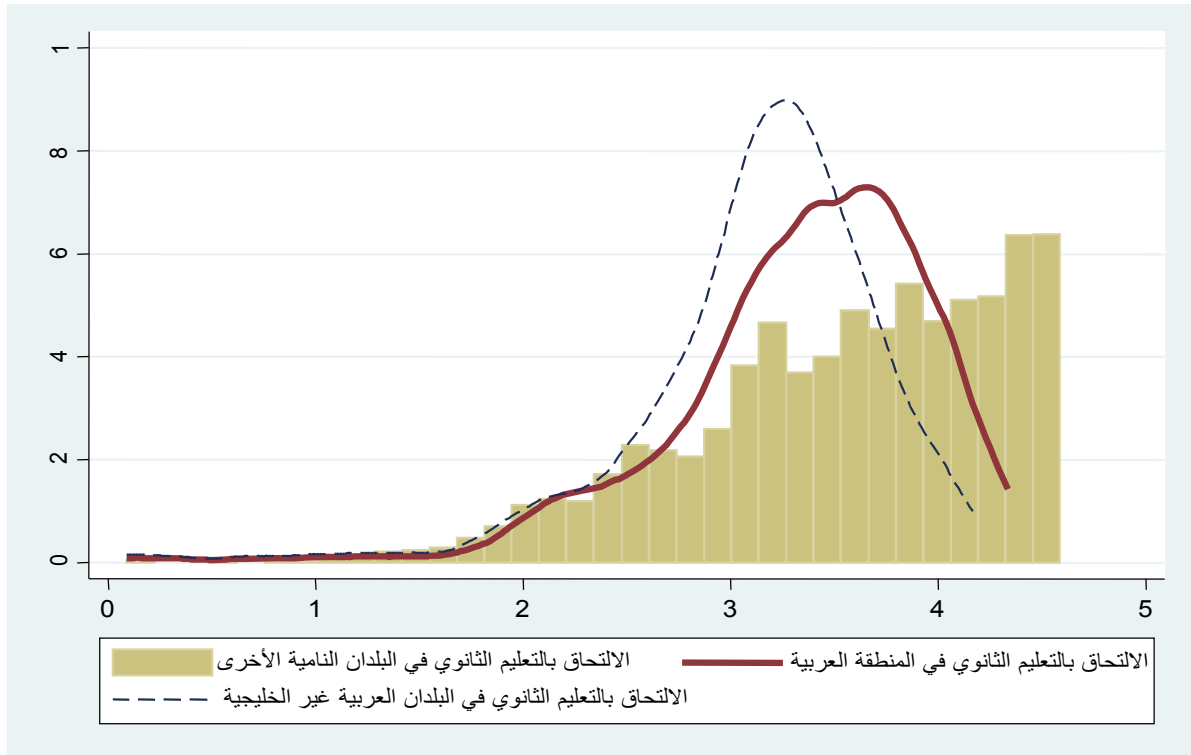
**الجدول 10- معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي، 1991-2013**

الفرق	البلدان العربية	البلدان النامية	المتوسط t-statistic P-value	1991	الالتحاق بالتعليم الثانوي
12.58 2.60 ***0.01	19.35	31.93	المتوسط t-statistic P-value	1991	
37.37 12.62 ***0.00	20.49	57.85	المتوسط t-statistic P-value	2013	

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة العمل الدولية.

يبين الشكل 18 توزيع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي في البلدان النامية التي تشملها العيّنة، وفي البلدان العربية، وفي البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج. ويبدو أن توزيع معدلات الالتحاق في المدارس الثانوية في البلدان العربية مختلف عنه في البلدان النامية الأخرى والبلدان العربية غير الخليجية.

**الشكل 18- توزيع معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي في البلدان النامية، وفي البلدان العربية، وفي البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج**



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات منظمة العمل الدولية.

#### 4- اللاجئين

يتدفق اللاجئين في اتجاهين، فهم لاجئون مغادرون (لبلدهم) وللاجئون وافدون (إلى بلد معين). والتشرد الناتج عن النزاعات هو من أهم تداعيات الحروب الأهلية. فمن شأن تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين إلى بلد مجاور أن يزيد من خطر نشوب اضطرابات مدنية في البلد المضيف. ويرى Salehyan and Gleditsch (2006)

أن التحركات السكانية تشكل آلية هامة لنشر النزاعات في مناطق أخرى. ويشير (Chaitani and Cantú 2014) إلى أن للنزاعات تأثيراً كبيراً على الجوار ينتقل بواسطة القنوات الثقافية والتحركات السكانية عبر الحدود. "ويمكن أن يزيد وجود اللاجئين والمشردين أيضاً خطر نشوب النزاعات لاحقاً في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من اللاجئين لا تشارك مباشرة في العنف، إلا أن تدفقات اللاجئين تسهل انتقال الأسلحة والمقاتلين والأيدولوجيات المؤدية إلى اندلاع النزاعات عبر الحدود الوطنية، وتغيّر التركيبة الإثنية للدولة، كما يمكن أن تزيد حدة المنافسة الاقتصادية"<sup>94</sup>.

#### 5- الطفرة الشبابية

يبين (Grogger 1998) أن هناك علاقة بين الجريمة والعمر، ما يعني أن المناطق التي تشهد ارتفاعاً في أعداد الشباب يفترض أن تكون لديها معدلات جريمة مرتفعة. وتشمل التقديرات قياسات ديمغرافية لتزايد أعداد الشباب ومعدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية، التي لها تأثير مزدوج على النزاعات. أولاً، يبدو أن التعليم يزيد احتمالات إيجاد فرص في سوق العمل المشروع، ومن هنا تترجم معدلات الالتحاق المرتفعة في المدارس الثانوية زيادةً في تراكم رأس المال البشري. ثانياً، يحول التعليم دون مشاركة الشباب الذين يداومون في المدارس في الأنشطة الإجرامية.

#### 6- نمو الناتج المحلي الإجمالي

وقد وجد (Collier and Hoeffler 2004) أن النمو السريع وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يحذّر كثيراً من خطر الحرب الأهلية، في حين أن ارتفاع حصة السلع الأولية في الناتج المحلي الإجمالي يزيد من هذا الخطر. ويتناول هذا الفصل أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على عدد قتلى المعارك في البلدان العربية وغيرها من البلدان النامية.

#### باء- وصف البيانات

يستند التحليل التجريبي إلى بيانات عن 116 بلداً نامياً و14 بلداً من البلدان العربية ليس بينها أيٌّ من بلدان الخليج الغنية. ويصف الجدول 11 المؤشرات المستخدمة ومصادرها.

#### الجدول 11- المصادر

الإطار الزمني	المصدر	المؤشر
2013-1989	مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات	عدد قتلى المعارك لكل 100,000 شخص
2013-1989	البنك الدولي	مشاركة المرأة في القوى العاملة
2013-1989	تقديرات منظمة العمل الدولية	معدل البطالة
2013-1989	المعهد الدولي للتحليل التطبيقي للنظم، ومعهد فيينا للتنمية، وBarro and Lee، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات (النسخة الخامسة، 2015)	الالتحاق بالتعليم الثانوي متوسط سنوات الدراسة للسكان البالغين
2013-1989	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	عدد اللاجئين الوافدين لكل 100,000 شخص
2013-1989	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	عدد اللاجئين المغادرين لكل 100,000 شخص
2013-1989	المعهد الدولي للتحليل التطبيقي للنظم	الطفرة الشبابية
2013-1989	البنك الدولي	نمو الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: تجميع الإسكوا.

ويبين الجدول 12 الإحصاءات الوصفية للبلدان النامية والبلدان العربية المستخدمة في التحليل.

### الجدول 12- الإحصاءات الوصفية للبلدان العربية وللبلدان النامية الأخرى

الانحراف المعياري العالمي	المتوسط العالمي	الانحراف المعياري للبلدان العربية	متوسط البلدان العربية	المتغير
8.21	0.74	8.62	1.90	عدد قتلى المعارك لكل 100,000 شخص
5.88	8.17	7.33	15.02	معدل البطالة
15.54	53.48	6.62	21.22	مشاركة المرأة في القوى العاملة
2.97	8.35	2.29	7.56	سنوات الدراسة للسكان البالغين
1195.50	403.89	1524.37	643.47	عدد اللاجئين الوافدين لكل 100,000 شخص
2902.82	652.28	1344.87	656.63	عدد اللاجئين المغادرين لكل 100,000 شخص
27.12	47.15	11.75	28.83	معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي
7.34	28.33	3.69	32.52	الطفرة الشبابية
8.39	3.99	9.66	3.84	نمو الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: حسابات الإسكوا.

القيم المتوسطة لعدد قتلى المعارك لكل 100,000 شخص، ومعدل البطالة، ونسبة تدفقات اللاجئين، والطفرة الشبابية، أدنى في البلدان النامية الأخرى مما في البلدان العربية. أما القيم المتوسطة لمشاركة المرأة في القوى العاملة، وسنوات التعليم للسكان البالغين، ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، فهي في البلدان النامية الأخرى أعلى مما هي عليه في البلدان العربية.

المتغير التابع المستخدم في هذا الفصل هو عدد قتلى المعارك لكل 100,000 شخص في كل بلد عانى من حالة واحدة على الأقل من النزاعات خلال الفترة 1990-2013. ويعرّف النزاع بأنه ذلك الذي ينتج عنه أكثر من 25 حالة وفاة متصلة بالمعارك في السنة وتكون فيه الدولة إحدى الجهات المشاركة. وبما أن التحليل يركز على حدة النزاعات، أنشئت العتبة التالية وفقاً لتوزيع عدد قتلى المعارك لكل 100,000 شخص: بما أن بعض البلدان المشمولة في العينة لم يشهد نزاعات طوال الفترة 1990-2013، سيُعنى التحليل بفهم ما يحدث بعد المئين الخامس والسبعين. وترد في الجدولين 13 و14 العتبات المستخدمة لتحديد شدة النزاع. وبالنسبة للبلدان النامية، حُدّدت عتبة المئين الخامس والسبعين بصفر قتيل معارك لكل 100,000 شخص، وعتبة المئين التاسع والتسعين بـ 15.003 قتيل معارك لكل 100,000 شخص. وبالنسبة للبلدان العربية، حُدّدت عتبة المئين الخامس والسبعين بـ 0.739 قتيل معارك لكل 100,000 شخص، وعتبة المئين التاسع والتسعين بـ 42.869 قتيل معارك لكل 100,000 شخص. والعتبتان أعلى في المنطقة العربية نسبة للبلدان النامية الأخرى.

### الجدول 13- قتلى المعارك في البلدان النامية

2412	المشاهدات
2412	مجموع معاملات الترجيح
0.74	المتوسط
8.21	الانحراف المعياري
المُئينات	
0	75 في المائة
0.46	90 في المائة
2.25	95 في المائة
15.00	99 في المائة
67.35	التباين (Variance)
33.56	الالتواء (Skewness)
1359.01	التفرطح (Kurtosis)

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات.

### الجدول 14- قتلى المعارك في المنطقة العربية

		252	المشاهدات
		252	مجموع معاملات الترجيح
		1.90	المتوسط
		8.62	الانحراف المعياري
المُئينات			
		0.28	75 في المائة
74.33	التباين (Variance)	4.08	90 في المائة
9.39	الالتواء (Skewness)	9.83	95 في المائة
103.28	التفرطح (Kurtosis)	29.87	99 في المائة

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات.

### جيم- التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي

وُضعت التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي quantile regression لجميع البلدان النامية التي شهدت نزاعات أهلية في الفترة 1990-2013؛ وقُسمت العينة إلى بلدان عربية وبلدان غير عربية. وترد التقديرات في الجدولين 15 و16، وتشمل تقدير أثر مجموعة من المحددات الاجتماعية-الاقتصادية لعدد قتلى المعارك لكل 100,000 شخص من المُئين الخامس والسبعين. وترد التقديرات الخاصة بجميع البلدان، باستثناء البلدان العربية، في الجدول 15. وتعرض الخصوصيات التقنية في مرفق هذه الدراسة.

### الجدول 15- التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي في البلدان النامية التي شهدت نزاعات في الفترة 1990-2013 (باستثناء البلدان العربية)

المتغير	المُئين 75	المُئين 80	المُئين 85	المُئين 90	المُئين 95
معدل البطالة	05-e3.90- (05-e4.45)	0.000203- (0.000181)	0.00136- (0.000943)	0.00279- (0.00206)	0.00216 (0.00961)
مشاركة المرأة في القوى العاملة	05-e3.03- (05-e3.78)	05-e8.06- (0.000153)	0.000660 (0.000875)	*0.00255 (0.00152)	0.00490 (0.00427)
متوسط سنوات الدراسة	0.0245- (0.0243)	***0.101- (0.0341)	*0.120- (0.0633)	0.153- (0.113)	0.110- (0.239)
متوسط سنوات الدراسة (تربيع)	0.00112 (0.00111)	***0.00456 (0.00154)	*0.00521 (0.00285)	0.00621 (0.00517)	0.00144 (0.0110)
اللاجئون الوافدون لكل 100,000 شخص	07-e6.33- (06-e2.73)	06-e2.87- (05-e1.20)	06-e4.03- (05-e5.63)	05-e8.88 (0.000183)	0.000442 (0.000519)
اللاجئون المغادرون لكل 100,000 شخص	05-e2.99 (05-e6.25)	0.000147 (0.000178)	*0.000569 (0.000324)	***0.00112 (0.000370)	*0.00169 (0.000906)
الالتحاق بالتعليم الثانوي	06-e9.12- (05-e2.29)	05-e5.83- (05-e7.92)	0.000394- (0.000291)	0.000368- (0.000797)	0.00333 (0.00328)
الطفرة الشبابية	07-e5.31- (05-e3.33)	05-e3.03 (0.000122)	0.000743 (0.00124)	0.00557 (0.00376)	**0.0206 (0.00967)
نمو الناتج المحلي الإجمالي	05-e2.53 (05-e4.49)	05-e2.70 (0.000158)	0.000394 (0.000774)	0.000825 (0.00269)	0.00261- (0.0109)
المشاهدات	2412	2412	2412	2412	0.00216

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات؛ وبيانات منظمة العمل الدولية؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم.

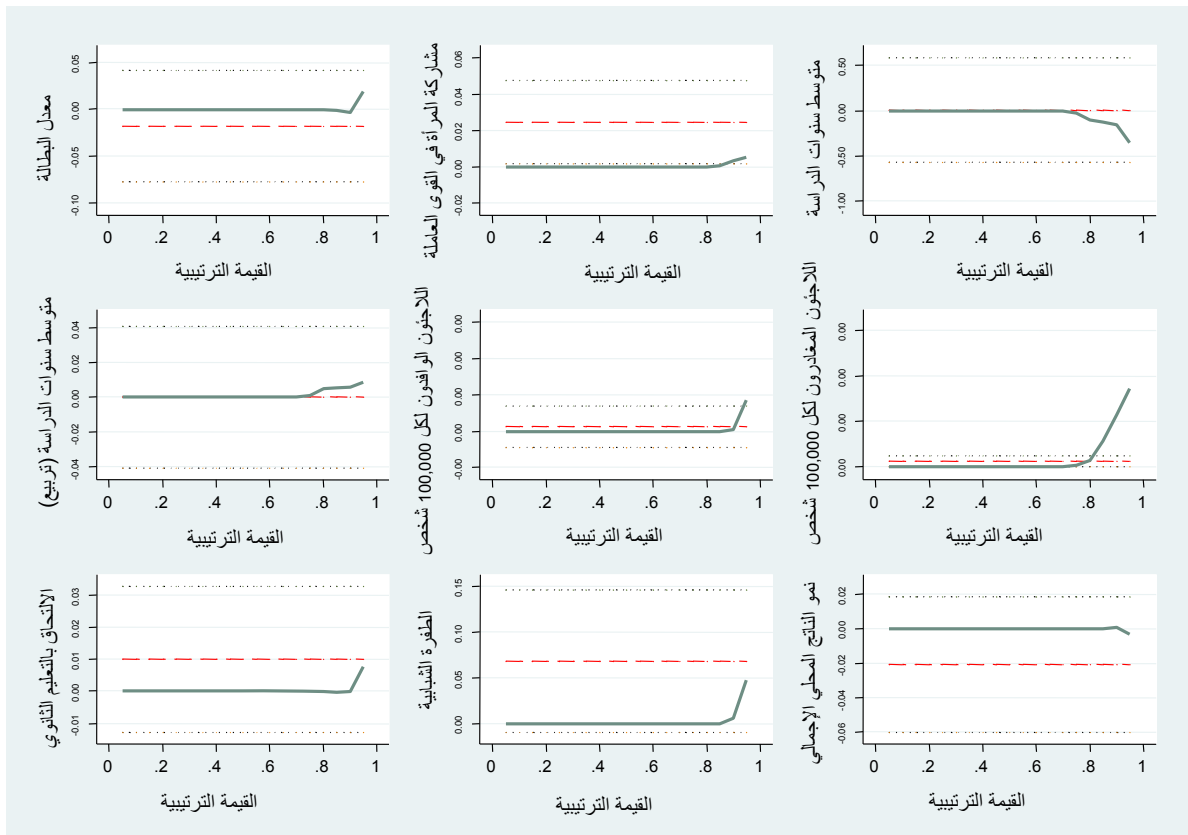
ملاحظة: ترد الأخطاء المعيارية المحتسبة بطريقة Bootstrap بين قوسين (1,000 تكرار)؛ \* p<0.05, \*\* p<0.01, \*\*\* p<0.001.



تشير النتائج إلى أن البطالة المتأخرة زمنياً ترتبط سلباً بعدد قتلى المعارك، ويصبح الترابط سلبياً أكثر مع ازدياد عدد قتلى المعارك. غير أن هذه التقديرات لا تبدو مختلفة إحصائياً عن الصفر. ويبدو أن عدد اللاجئين المغادرين وعدد اللاجئين الوافدين هما وحدهما اللذان يرتبطان بكثافة قتلى المعارك. وقد يدل عدد اللاجئين المغادرين خصوصاً على احتمال اشتداد النزاعات في المستقبل، ويزداد أثر ذلك على عدد قتلى المعارك مع اشتداد حدة النزاعات.

ويبين الشكل 19 نتائج التقديرات لكل القيم الترتيبية. ويدل الخط الأحمر على التقدير على أساس الانحدار الإحصائي القائم على أقل المربعات المعتاد وعلى نطاق الثقة به. ويلاحظ فيما يتعلق بالقيم الترتيبية الخامسة والسبعين وما فوق، أن تقديرات تأثير هذه العوامل على عدد قتلى المعارك تختلف إحصائياً عن متوسط التقديرات المبينة في الرسم البياني.

**الشكل 19- التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي في البلدان النامية التي شهدت نزاعات في الفترة 1990-2013 (باستثناء البلدان العربية)**



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات؛ وبيانات منظمة العمل الدولية؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم.

ويورد الجدول 16 التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي للبلدان العربية. وخلافاً للتقديرات المتعلقة بالبلدان النامية الأخرى، العلاقة بين البطالة وحدة النزاع الأهلي محسوبة بعدد قتلى المعارك لكل 100,000 شخص سلبية وذات دلالة إحصائية كبيرة. كما تبدو مشاركة الإناث في القوى العاملة مرتبطة سلباً بحدة النزاع، ولا سيما في ما يتعلق بالقيم الترتيبية العالية للنزاع. كما يبدو أيضاً أن متوسط سنوات الدراسة للسكان يشكل

عامل حماية هام إزاء احتدام النزاع الأهلي. وعلى نحو ما تنبأت به الأدبيات في هذا المجال، يساهم التعليم في الحد من احتمال نشوب اضطرابات أهلية. وفي حين أن معاملات هذا المتغير كبيرة وتزيد مع اشتداد حدة النزاعات، إلا أن آثاره الحدية متناقصة.

وعلاوة على ذلك، تستغرق زيادة سنة واحدة على متوسط سنوات الدراسة للسكان 10 سنوات في المتوسط، وبالتالي فإن إحداث التأثير المحتمل لزيادة متوسط عدد سنوات التعليم على عدد قتلى المعارك سيكون عملية طويلة. ولا يبدو أن لعدد اللاجئين، سواء المغادرين أو الوافدين، أثراً إحصائياً هاماً على حدة النزاعات، باستثناء ما يتعلق بالقيم الترتيبية العالية للنزاعات. كما لا يبدو أن معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي ذو دلالة إحصائية كبيرة، ولكن حجم الطفرة الشبابية عامل هام، ولا سيما في ما يتعلق بالقيم الترتيبية العالية لاشتداد النزاعات. ولا يبدو أن لنمو الناتج المحلي الإجمالي أثر إحصائي كبير عبر توزيع حدة النزاع الأهلي. وتشير التقديرات إلى أن البطالة هي العامل الوحيد الأكثر ارتباطاً باشتداد النزاع. وقد شهد بعض البلدان زيادات كبيرة في معدلات البطالة في فترة قصيرة نسبياً، ما ساهم في تدهور الأوضاع التي يبدو أنها ترتبط باشتداد الاضطرابات الأهلية. وفي حين أن هذه النتائج هي مجرد ارتباطات، يلزم إجراء مزيد من البحوث لفهم الصلات المحتملة مع الفرص المتاحة في سوق العمل، ولا سيما بالنسبة للشباب في المنطقة العربية.

### الجدول 16- التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي لبلدان المنطقة العربية التي شهدت نزاعات في الفترة 1990-2013

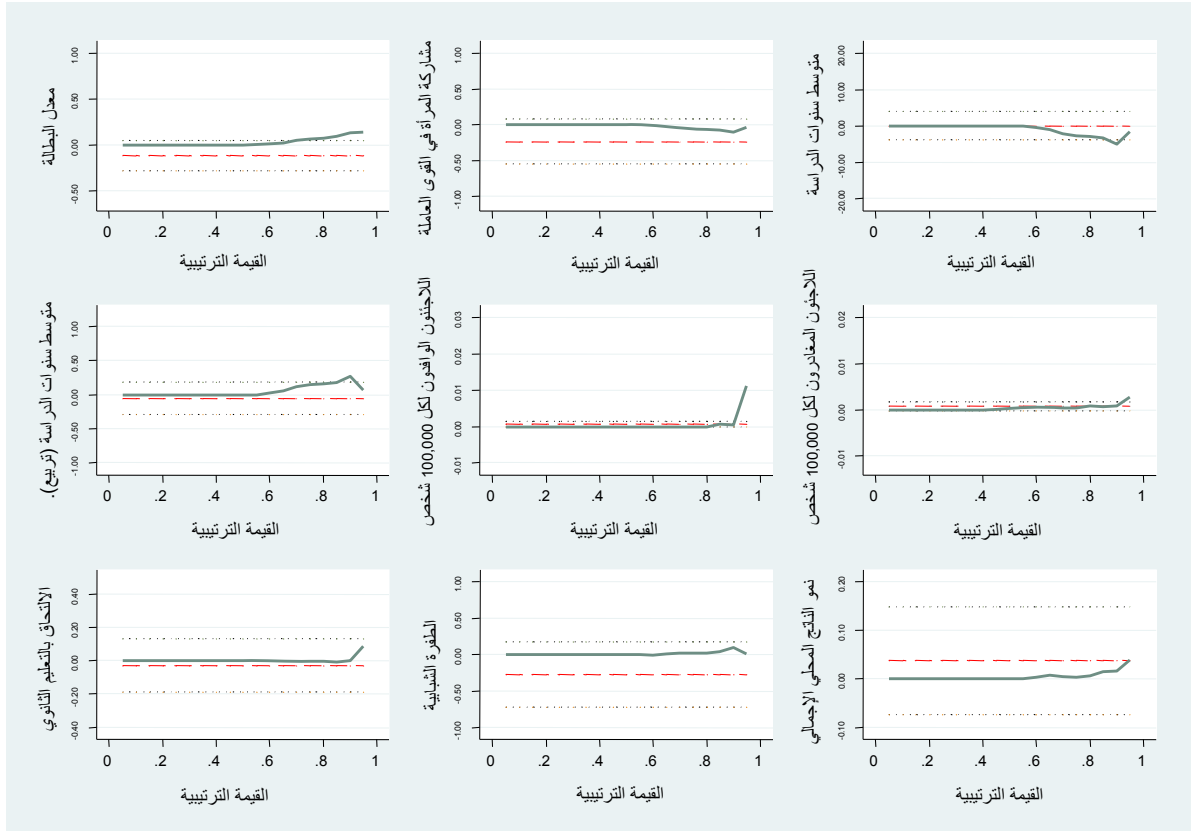
المتغير	المئين 75	المئين 80	المئين 85	المئين 90	المئين 95
معدل البطالة	*0.0523 (0.0297)	*0.0699 (0.0368)	**0.111 (0.0461)	**0.136 (0.0568)	**0.158 (0.0683)
مشاركة المرأة في القوى العاملة	*0.0556- (0.0321)	*0.0742- (0.0401)	**0.112- (0.0529)	**0.152- (0.0726)	**0.178- (0.0872)
متوسط سنوات الدراسة	**2.119- (0.989)	**2.529- (1.085)	**3.643- (1.233)	**3.543- (1.430)	***4.883- (1.658)
متوسط سنوات الدراسة (تربيع)	**0.124 (0.0588)	**0.147 (0.0653)	***0.208 (0.0748)	**0.188 (0.0883)	***0.272 (0.103)
اللاجئون الوافدون لكل 100,000 شخص	0.000130- (0.000323)	0.000165- (0.000481)	0.000216- (0.000683)	0.000199- (0.00102)	0.000335- (0.00132)
اللاجئون المغادرون لكل 100,000 شخص	0.000372 (0.000267)	**0.000690 (0.000299)	*0.000629 (0.000342)	*0.000796 (0.000443)	0.000672 (0.000554)
الالتحاق بالتعليم الثانوي	0.0225- (0.0163)	0.0281- (0.0185)	0.0260- (0.0233)	0.0162- (0.0317)	0.0292- (0.0415)
الطفرة الشبابية	0.0924 (0.0677)	0.123 (0.0852)	0.115 (0.110)	0.0183 (0.146)	0.109 (0.176)
نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.00287 (0.0164)	0.00382 (0.0192)	0.00592 (0.0222)	0.00258 (0.0259)	0.00300 (0.0286)
المشاهدات	252	252	252	252	252

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات؛ وبيانات منظمة العمل الدولية؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم.

ملاحظة: ترد الأخطاء المعيارية المحتسبة بطريقة Bootstrap بين قوسين (1,000 تكرار)؛ \* p<0.1، \*\* p<0.05، \*\*\* p<0.01.

ويبين الشكل 20 نتائج التقديرات لكل القيم الترتيبية. ويدل الخط الأحمر على التقدير على أساس الانحدار الإحصائي القائم على أقل المربعات المعتاد وعلى نطاق الثقة به. ويلاحظ فيما يتعلق بالقيم الترتيبية الخامسة والسبعين وما فوق، أن تقديرات تأثير هذه العوامل على عدد قتلى المعارك تختلف إحصائياً عن متوسط التقديرات المبنية في الرسم البياني.

الشكل 20- التقديرات من الانحدار الإحصائي الترتيبي في البلدان العربية التي شهدت نزاعات في الفترة 1990-2013



المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مجموعة بيانات قتلى المعارك لبرنامج أوبسالا عن بيانات النزاعات؛ وبيانات منظمة العمل الدولية؛ وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم.

### دال- الاستنتاجات

يتطلب حل مشكلة بطالة الشباب جهداً تعاونياً، ويمكن أن تساهم الإصلاحات التعليمية وتهيئة فرص عمل مجدية للشباب في تحويل كارثة محتملة إلى فرصة للمنطقة العربية. وهناك أدلة تجريبية محدودة على الرابط بين البطالة والديمقراطية من جهة والنزاعات من جهة أخرى. وتشير النتائج إلى أهمية الذهاب في فهم التأثير المحتمل للمتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية على النزاعات إلى ما هو أبعد من متوسط التقديرات. كما تشير النتائج أيضاً إلى أن مشاكل بطالة الشباب هامة خاصة للبلدان المنكوبة بالنزاعات في المنطقة العربية. وهكذا، فإن إتاحة خيارات مجدية للشباب تعالج أزمة البطالة قد تكون سبيلاً رئيسياً إلى الاستقرار في المنطقة العربية.

## خامساً- من النزاعات طويلة الأمد إلى التنمية في المنطقة العربية

المنطقة العربية مبتلاة الآن بالنزاعات الأهلية المسلحة، وهي إحدى أكثر الظواهر الاجتماعية تدميراً في عالمنا المعاصر. وهذه الدراسة تبحث في العلاقات بين النزاعات والتنمية، مركزة على المنطقة العربية.

وقد أطل تراكم أوجه العجز في الحوكمة، مقترناً بتفتت الجماعات المتمردة وانتشار الإيديولوجيات المتطرفة، أمد النزاعات وقوض الجهود المبذولة لصنع وبناء السلام. وتخلف النزاعات طويلة الأمد آثاراً مدمرة على التنمية في المنطقة ككل.

النزاع هو التنمية العكسية. والبلدان المتقدمة قلما تعيش نزاعات لأن الاقتصاد بأكمله يتوقف بشكل أساسي على تقسيمات العمل وعلى كثافة شبكات التبادل الاقتصادي. وحالات العنف السياسي الواسعة النطاق تتسبب بتفكك هذه الشبكات، حتى بين الجماعات غير المتورطة مباشرة في القتال، ويمكن أن تغير تدريجياً العلاقات جميعها. وتزعزع النزاعات الثقة وتتسبب بهروب رأس المال واليد العاملة من البلدان المنكوبة بالنزاعات إلى أماكن تنعم بالسلام وتملك مقومات الإنتاج. كذلك تعزز النزاعات المسلحة سلطة الجهات الفاعلة العنيفة بدلاً من تلك المنخرطة في أنشطة منتجة اقتصادياً، فتحيد القرارات السياسية بازدياد بيئة غير إنتاجية. كما أن النزاعات تتسبب في زعزعة الثقة وفي إثارة معضلات أمنية بين الفئات الاجتماعية. والأوضح من ذلك أن النزاعات في المنطقة العربية تمتد آثارها إلى البلدان المجاورة، إذ تنتقل إليها التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الحرب الأهلية، كما أن اللاجئين يحملون معهم إلى البلدان المجاورة تداعيات مؤثرة.

إن النتائج المدمرة التي تخلفها النزاعات حقيقة ملموسة في المنطقة العربية. وقد أسهمت البيئة الاقتصادية المتدهورة باطراد في إذكاء الاضطرابات الأهلية. كما أنّ الجهات الديمغرافية تسهم إسهاماً كبيراً في التحديات التي تواجهها المنطقة. فالكثير من الشباب الذين لا يحظون بالإعداد المدرسي الملائم وغير القادرين على الانخراط في سوق العمل عرضة للتهميش فتجرهم إليها جهات فاعلة من غير الدول بدعوى تمكينهم.

وفي حين ليست هناك على الصعيد العالمي آثار إحصائية في المعدل للنزاعات على معدلات البطالة، تؤكد هذه الدراسة وجود علاقة وثيقة وهامة بين البطالة وقلة الفرص المتاحة للشباب وبين حدة النزاعات في المنطقة العربية. فأعنف النزاعات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأعلى مستويات البطالة. ويتعزز هذا الترابط مع اشتداد حدة النزاعات وارتفاع معدلات البطالة. ولذا، فإن إتاحة خيارات مجدية للشباب تعالج أزمة البطالة قد تكون سبيلاً رئيسياً إلى الاستقرار في المنطقة العربية. وأي انتقال ناجح من حالة نزاع ينبغي أن يشمل سياسات تستهدف مشاكل الشباب كأولوية قصوى على جدول الأعمال السياسي.

وهذا لا يمكن أن يحدث ما لم تعالج الجهات السياسية الفاعلة العجز المتفاقم دوماً في إدارة شؤون الحكم، لا سيما التدهور في وجهات الصوت والمساءلة. والتمهيد الحاسم لذلك في البلدان العربية المنكوبة بالنزاعات هو الشروع في عملية لبناء السلام تبدأ بالمصالحة، وتكون دعائمها مترسخة في مبدأ احترام حقوق الإنسان للجميع. فهذا كان وما زال وسيبقى العنصر الأساسي في أي عملية بناء سلام قادرة على الاستمرار.

## الصلة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان في عملية بناء السلام

### 1- حقوق الإنسان والمصالحة

حقوق الإنسان هي الأساس في حياة البشر جميعاً، بغض النظر عن جنسيتهم ومكان إقامتهم، وجنسهم ولونهم ودينهم ولغتهم. وهذه الحقوق مترابطة متعاظمة لا تقبل التجزئة أو التصرف. وتشكل حجر الأساس لأي مصالحة يراد لها النجاح ولإعادة التفاوض على عقد اجتماعي جديد في المجتمعات المستقطبة.

لقد كانت انتهاكات حقوق الإنسان السبب الجذري للنزاعات والحافز لها على حد سواء. والاعتداءات غير القانونية على المدنيين، وحالات الاختفاء القسري والسجن والتجوير والمذابح وجرائم الحرب والعنف الجنسي كلها تشهد على تقادم انتهاكات حقوق الإنسان في ظلّ النزاعات. والأدبيات التي تتناول بناء السلام تركز على أهمية تسوية انتهاكات حقوق الإنسان في المراحل الأولى من عملية بناء السلام باعتماد آليات تُعنى بإرساء أسس العدالة الانتقالية<sup>95</sup>. لكن ما من نصيحة يمكن تقديمها حول أفضل ممارسات توقيت وكيفية الشروع في هذه التسويات. فتوقيت هذه العمليات يمكن أن "يقوّض" إقامة علاقات دائمة غير عنيفة<sup>96</sup>. ولذا فإن ترك الحصانة من العقاب دون معالجة قد يهدد ثقة الناس في عملية بناء السلام. وينبغي أن يسترشد القرار بشأن وتيرة وسرعة تطبيق أي إصلاحات تهدف إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بتحليل السياق والإطار التشريعي وبتصورات الناس ومدى ثقتهم بأي تسوية جديدة. ويمكن للعدالة غير القضائية أن تكمل عمل العدالة القضائية أو تكون في بعض الحالات بديلاً عن عمليات الإصلاح القضائي التي قد تطول.

### 2- بناء السلام والانتعاش الاقتصادي

تشير الأدلة المستمدة من مبادرات بناء السلام في بلدان عديدة إلى أنّ الانتعاش الاقتصادي يمكن أن يخفف احتمالات نشوء النزاع. ويشير استعراض بناء السلام الذي صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة إلى أنّ الانتعاش الاقتصادي قد "يكون الاستراتيجية الحقيقية لبناء السلام الدولي"<sup>97</sup>. وقد بينت هذه الدراسة أنّ ضعف آليات المساءلة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية تسببت، على مدى عقود، في تهميش شرائح واسعة من السكان وإهمال احتياجاتهم. وتتفاقم حالات الشعور بالظلم الاجتماعي والاقتصادي نتيجة عجز الحكومات عن الاستجابة لما يشغل الناس وعن تشجيعهم على حلّ مشاكلهم بأساليب غير عنيفة.

وللمؤسسات على الصعيدين الوطني والمحلي دور حاسم في تحقيق مشاركة اقتصادية عادلة وزيادة فرص العمل للمواطنين. ومن الأهمية بمكان اعتماد نهج متكامل في وضع السياسات الاقتصادية وسياسات سوق العمل يشجّع توسيع نطاق المشاركة في الاقتصاد ويضمن فرص عمل لائق، لا سيما لفئة الشباب. وتتطلب معالجة مشكلة بطالة الشباب زيادة الإنتاجية باعتماد إصلاحات اقتصادية وتوسيع نطاق الدعم عن طريق خدمات أساسية للحماية الاجتماعية تلبي احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً<sup>98</sup>.

.United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights, 2011 95

.United Nations, 2015, p.20, para. 39 96

المرجع نفسه. 97

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، 2012. 98

وتتطلب جهود بناء السلام وضع استراتيجيات لمعالجة العجز المؤسسي في الأجلين القريب والبعيد تدعم التوصل إلى تسوية سياسية جديدة<sup>99</sup>.

ففي المرحلة التي تعقب انتهاء النزاعات مباشرة، يحتاج الناس إلى الشعور بأن حاجاتهم والخدمات الأساسية تحظى بالأولوية. وتلبية لهذه الاحتياجات، لا بدّ من تفعيل مجموعة واسعة من الأنشطة تشمل خلق فرص عمل لحالات الطوارئ، وتحفيز النمو وتوفير إمكانات الحصول على خدمات الكهرباء والمياه، وضمان توزيع السلع توزيعاً عادلاً<sup>100</sup>. وقد أثبت توليد فرص العمل في حالات الطوارئ، إما عن طريق العمل للحساب الخاص أو بإنشاء مؤسسات صغيرة قابلة للاستمرار تستهدف الشباب والنساء والمشردين داخلياً، فعاليته في إحداث تغيير إيجابي وفي بعث الأمل في العودة إلى حياة طبيعية. وأشارت الدراسات التي تناولت عمليات بناء السلام خلال السنوات العشرين الماضية إلى أهمية تحديد الأسس التي تركز إليها "مشروعية عملية بناء السلام"، كي يبدأ المواطنون يستعيدون الثقة في المؤسسات التي تؤمن احتياجاتهم<sup>101</sup>. وفي الأجل الطويل، تتطلب معالجة القصور في عمل المؤسسات والنزاعات الإقصائية التي تثير فتيل النزاعات الاستثمار في الوسائل السياسية والاستثمار فيها بما يخدم إصلاح الجهازين القضائي والأمني وجهود التنمية الاجتماعية.

### 3- إصلاح المؤسسات

عملية الإصلاح الشامل للمؤسسات الوطنية عملية بطيئة طويلة، تعطى فيها الأولوية لإصلاحات معينة على غيرها وقد لا ترقى إلى مستوى توقعات المانحين. وتمتد عملية بناء السلام فترة أطول بكثير مما هو يتوقع؛ فالتغيرات السلوكية المتعلقة بالمواقف اللازمة للانتقال من المعارضة والمواجهة إلى قدر من التسامح والقبول قد تستغرق جيلاً أو أكثر<sup>102</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، على صنّاع القرار ألا يغفلوا ضرورة أن تنفذ العملية كلها في سياق لا "يكون التقدم فيه خطياً ولا أحادي الاتجاه"<sup>103</sup>.

وفي أحيان كثيرة، اقتصر جهود المساعدة التقنية في المنطقة العربية على التركيز على "رأس المال المادي"، كالبنية التحتية، أكثر مما على النتائج غير الملموسة التي تعالج القوى المحركة للنزاعات. وأدى ذلك، في بعض الحالات، إلى تفاقم أضرار نجمت، مثلاً، عن استثمارات سابقة لأوانها أو ازدحام القطاعات العامة التي تلبى احتياجات مجموعة واحدة على حساب مجموعات أخرى فيؤد ذلك توترات جديدة<sup>104</sup>. ولذا، لا بدّ من التصدي سياسياً وتقنياً لإصلاحات مؤسسية تعالج آثار النزاعات وأسبابها الجذرية<sup>105</sup>.

99 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013).

100 المرجع نفسه.

101 Organisation for Economic Co-operation and Development, 2010

102 Geneva Peacebuilding Platform, 2015; United Nations, 2015

103 United Nations, 2015

104 O'Sullivan and others, 2012

105 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013).

4- الاشتمالية في عمليات الحوار الوطني

تشير الدروس المستفادة من استعراض الأمم المتحدة لبناء السلام إلى تسرّع لا داعي له واستثمارات سابقة لأوانها في الحوار الوطني وعمليات المصالحة. ولا وجود لممارسة فضلى في كيفية تنفيذ مراحل عملية بناء السلام من حيث تواترها والتخطيط لها، لأنّ هذه الإجراءات مرهونة بالسياق. غير أن الأدلة تشير إلى أنّ اتفاقات السلام تشكل سريعاً ويحرّكها في معظم الحالات الوسطاء والميسرون الدوليون. ونتيجة لذلك، "ينتهي بها الحال إلى استرجاع الآراء السائدة لدى الطبقة السياسية المحدودة التي كانت في المقام الأول تتنافس على السلطة خلال النزاعات"<sup>106</sup>، ما يهدد جهود السلام والمصالحة. ولذا من الأهمية اعتماد سياسات تأخذ في الاعتبار القاعدة الشعبية والجماعات النائية والمهمشة وتستوعب احتياجاتها وتطلعاتها.

### المرفق

#### ألف- ملاحظات منهجية ومحتويات ملحق الفصل الثالث، القسم باء

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الآثار التي تلحقها النزاعات بعدد من نواتج التنمية. غير أن العوامل التي ترتبط بمستويات منخفضة من النواتج قد تكون أيضاً مرتبطة بارتفاع احتمالات نشوب نزاع مسلح. فمثلاً، فقد يتعرض بعض البلدان لتأثيرات خارجية تعيق قدرتها على تقديم خدمات الصحة العامة ومعالجة حالات الاستياء وحالات العداء التي تتفاقم فيما بين الجماعات فينشوب النزاع. وفي تلك الحالة، يُخشى أن يعزى تأثير هذه العوامل إلى النزاعات. ولأخذ بعض هذه العوامل بالحسبان، تستخدم هذه الدراسة نماذج الانحدار الإحصائي ذي الآثار الثابتة التي تزيل الاختلافات فيما بين البلدان في متغيرات النواتج، مركزة على الآثار داخل البلد الواحد. فمثلاً، إذا كانت النزاعات تتسبب في تزايد نقص التغذية، فلا بد من مشاهدة زيادة نسبة ما إلى متوسط مستويات المؤشر في القطر خلال النزاع أو في الفترة التي تليه. وتقدر نماذج الآثار الثابتة الآثار المنتظمة للنزاعات داخل البلد الواحد.

وقد تفرط نماذج الآثار الثابتة في الحماية من انحياز المتغير الملغى. وعلى وجه الخصوص، في حالة البلدان التي استمر فيها النزاع طوال الفترة التي توفرت عنها البيانات لن تسهم كثيراً في تقديرات آثار النزاعات، إذ يشكل النزاع جزءاً من الأثر الثابت نفسه. وبما أن هذه البلدان هي الأكثر تضرراً من النزاعات، فقد يؤدي نموذج الآثار الثابتة إلى تقديرات شديدة التحفظ. وتتفاقم هذه الظاهرة حدة إذا كانت البيانات لا تغطي سوى فترات قصيرة نسبياً. وربما كان بعض البلدان فقيراً عند بدء سلسلة البيانات (عادة، في الفترة بين عامي 1970 و1990) بسبب نزاعات مرت بها قبل تلك المرحلة، فتجاهل النماذج هذا الأثر كذلك.

مع ذلك، تختار هذه الدراسة أن تقدم مجموعة من التقديرات المتحفظة. وهذا بالنسبة إلى بعض المؤشرات، يمنعنا من تحديد آثار النزاع، بينما نجد بالنسبة إلى مؤشرات أخرى آثاراً كبيرة بالرغم من هذه القيود. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المؤشرات التي تتوفر لها سلاسل زمنية طويلة.

#### باء- ملاحظات منهجية ومحتويات ملحق الفصل الرابع، القسم جيم

يُستخدم الانحدار الترتيبي في الاقتصادات القياسية التطبيقية لتقدير التغير في المتغيرات عبر التوزيع الإحصائي بأكمله، بدلاً من تقدير كيفية استجابة متوسط المتغير التابع للمتغيرات الحدية في المتغيرات المستقلة (أي نتائج الانحدار الإحصائي القائم على أقل المربعات). ويمكن للانحدار الترتيبي التعامل مع العلاقات المعقدة والمتعددة الأبعاد عن طريق وضع نماذج للتوزيع الإحصائي للمتغيرات. وتلخص التقنيات الخطية القياسية العلاقة بين مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة والمتغير التابع الذي يعبر عن النتيجة استناداً إلى دالة المتوسط المشروطة  $E(y|x)$ . لكن هذه الأساليب لا توفر سوى صورة جزئية عن العلاقة التجريبية، لأن هذه العلاقة قد تختلف تماماً في النقاط المختلفة من التوزيع المشروط للمتغير  $y$ .

نقطة البداية في التحليل التجريبي تتمثل في مواصفات نموذج اعتماد حالات الوفاة لكل 100,000 في المعارك على المتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية المحددة في الفصل الرابع، الفرع باء.

$$BD_{per100,000} = \beta L \text{ unemployment} + \gamma' L \cdot X + \tau_t + u_{i,t}$$

عيب هذا النموذج هو التغاير غير الملحوظ unobserved heterogeneity، الذي قد يؤدي إلى نتائج غير متسقة وإلى تحيز في تقديرات الانحدار الإحصائي القائم على أقل المربعات. وهذه مشكلة يمكن معالجتها عن طريق إدراج الآثار الثابتة للسنة في الانحدارات. وليست الآثار الثابتة المخصصة للقطر مشمولة. ويجري اجتناب مشاكل السببية العكسية عن طريق تأخير جميع المتغيرات المستقلة في التحليل. ويبدو أن تقديرات المتوسطات تزيح في المعدل الآثار المحتملة لهذه العوامل المحددة الاجتماعية-الاقتصادية على النزاع. وإلى ذلك يستخدم في التقديرات الانحدار الترتيبي.

في الفصل 7 من كتابهما Mostly Harmless Econometrics، يعرف Angrist and Pischke (2009) الدالة الترتيبية الشرطية (CQF) للمتغير  $Y_i$ ، وهو متغير عشوائي توزيعه الإحصائي متواصل وذو كثافة حسنة السلوك، عند القيمة الترتيبية  $\tau$  في وجود متجه vector يتشكل من المتغيرات التفسيرية المستقلة  $X_i$ ، كما يلي:

$$Q_{\tau}(Y_i|X_i) = F_{\gamma}^{-1}(\tau|X_i)$$



حيثما  $F_y(y|X_i)$  هي دالة التوزيع لـ  $X_i$  على  $y$  مشروطة على  $X_i$  وتحلّ الدالة الترتيبية المشروطة مسألة التقليل إلى الحد الأدنى التالية:

$$Q_{\tau}(Y_i|X_i) = \operatorname{argmin}_q E[\rho_{\tau}(Y_i - q(X_i))], q(X)$$

حيث  $\rho_{\tau}(u)$  هي دالة الفحص التي تزن التعابير الإيجابية والسلبية بشكل غير متماثل وتعرف كالتالي:

$$\rho_{\tau}(u) = (\tau - 1(u \leq 0))u = 1(u > 0) \cdot \tau|u| + 1(u \leq 0) \cdot (1 - \tau)|u|$$

وعندما يكون  $q(X_i)$  نموذجاً خطياً، يعرف المقدر المبني على الانحدار الترتيبي،  $\widehat{\beta}_{\tau}$ ، على النحو التالي:

$$\widehat{\beta}_{\tau} = \operatorname{argmin}_{\beta} E[\rho_{\tau}(Y_i - X'_i \beta)].$$

لكل تقدير لقيمة الترتيبية، أُجري 1000 تكرار Bootstrap واحتسبت الانحرافات المعيارية للتقديرات الناتجة والأخطاء المعيارية التي تحتسب بهذه الطريقة تكون عموماً أكبر من تلك التي يتم الحصول عليها تحت افتراض أن الخطأ ثابت على مدى كافة قيم المتغيرات المستقلة، أي افتراض homoskedasticity.

## المراجع

### المراجع باللغة العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية (2012). نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة. بيروت: منظمة العمل الدولية.

البنك الدولي (1978). تقرير عن التنمية في العالم. واشنطن العاصمة: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

\_\_\_\_\_ (1990). تقرير عن التنمية في العالم 1990. واشنطن العاصمة: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

\_\_\_\_\_ (2011). تقرير عن التنمية في العالم 2011. واشنطن العاصمة: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2015). القضايا الإقليمية والعالمية، فلسطين بين الاحتلال واتفاقية جنيف الرابعة. E/ESCWA/2015/EC.1/5(Part I).

مجلس الأمن (2015ب). تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن (2014) 2139، و(2014) 2165، و(2014) 2191. S/2015/561.

\_\_\_\_\_ (2015أ). تطبيق قرارات مجلس الأمن (2014) 2139، و(2014) 2165، و(2014) 2191. S/2015/206.

\_\_\_\_\_ (2015ج). القرار (2015) 2216 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 7426، المعقودة في 14 نيسان/أبريل 2015. S/RES/2216.

مجموعة الأزمات الدولية (2015). اليمن في حالة حرب. إحاطة حول الشرق الأوسط رقم 45. صنعاء/بروكسيل. [http://www.crisisgroup.org/~media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Yemen/Arabic%20translations/b045-yemen-at-war-arabic](http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Yemen/Arabic%20translations/b045-yemen-at-war-arabic)

منظمة العفو الدولية (2015). تقرير منظمة العفو الدولية لعام 15/2014 حالة حقوق الإنسان في العالم. لندن. <https://www.amnesty.org/ar/documents/document/?indexNumber=pol10%2f0001%2f2015&language=ar>

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (عدة أعوام). تقارير المفوض العام.

### المراجع باللغة الإنكليزية

Abouharb, M. Rodwan, and Anessa L Kimball (2007). A new dataset on infant mortality rates, 1816-2002. *Journal of Peace Research*, vol. 44, No. 6, pp. 743-754.

Alesina, Alberto, and others (1996). Political instability and economic growth. *Journal of Economic Growth*, vol. 1, No. 2, pp. 189-211.

Al-Husseini, Zeid Ra'ad (2015). Testimony to the Security Council. Presented at the 7419th meeting, New York, 27 March.

Ammons, Lila (1996). Consequences of war on African countries' social and economic development. *African Studies Review*, vol. 1, pp. 67-82.

Anderson, Christopher, and others (2004). *Losers' Consent*. Oxford: Oxford University Press.

- Angrist, Joshua D., and Jörn-Steffen Pischke (2009). *Mostly Harmless Econometrics: An Empiricist's Companion*. Princeton: Princeton University Press.
- Arjona, Ana, and Stathis Kalyvas (2006). Preliminary results of a survey of demobilized combatants in Colombia. Yale University. Available from <http://stathis.research.yale.edu/documents/Report5-06.pdf>.
- Balch-Lindsay, Dylan, and Andrew J. Enterline (2000). Killing time: the world politics of civil war duration, 1820-1992. *International Studies Quarterly*, vol. 44, pp. 615-642.
- Banks, Arthur S. (2008). Cross-National Time-Series Data Archive 1815-2007. Harvard Database. Available from <http://hdl.handle.net/1902.1/11448>. Accessed 28 February 2015.
- Barro, Robert, and Jong-Wha Lee (2010). A new data set of educational attainment in the world, 1950-2010. *Journal of Development Economics*, vol. 104, pp.184-198.
- Bayer, Resat, and Matthew C. Rupert (2004). Effects of civil wars on international trade, 1950-92. *Journal of Peace Research*, vol. 41, No. 6, pp. 699-713.
- Berdal, Mats, and David M. Malone (2000). *Greed and Grievance: Economic Agendas in Civil Wars*. Boulder, CO and London: Lynne Rienner.
- Blomberg, S. Brock, and Gregory D. Hess (2002). The temporal links between conflict and economic activity. *Journal of Conflict Resolution*, vol. 46, No. 1, pp. 74-90.
- \_\_\_\_\_ (2006). How much does violence tax trade? *Review of Economics and Statistics*, vol. 88, No. 4, pp. 599-612.
- Buhaug, Halvard, and Kristian S. Gleditsch (2008). *International Studies Quarterly*, vol. 52 (June), Issue 2, pp. 215-233.
- Buhaug, Halvard, and others (2009). Geography, rebel capability, and the duration of civil conflict. *Journal of Conflict Resolution*, vol. 53, No. 4, pp. 544-569.
- Calderón, Valentina, Margarita Gáfaró, and Ana María Ibáñez (2011). Forced migration, female labour force participation, and intra-household bargaining: does conflict empower women? MICROCON Research Working Paper, No. 56. Brighton: Institute of Development Studies, University of Sussex.
- Cederman, Lars-Erik, and others (2009). Ethnonationalist triads: assessing the influence of kin groups on civil wars. *World Politics*, vol. 61, No. 2, pp. 403-437.
- \_\_\_\_\_ (2010). Why do ethnic groups rebel? New data and analysis. *World Politics*, vol. 62, No. 1, pp. 87-119.
- \_\_\_\_\_ (2011). Horizontal inequalities and ethnonationalist civil war: a global comparison. *American Political Science Review*, vol. 105, No. 3, pp. 478-495.
- Cerra, Valerie, and Sweta Chaman Saxena (2008). Growth dynamics: the myth of economic recovery. *American Economic Review*, vol. 98, No. 1, pp. 439-457.
- Chaitani, Youssef, and Fernando Cantu (2014). Beyond governance and conflict: measuring the impact of the neighbourhood effect in the Arab region (working paper) (E/ESCWA/ECRI/2014/WP.1).
- Chayes, Sarah (2014). How a leftist labor union helped force Tunisia's political settlement, 27 March. Available from <http://carnegieendowment.org/2014/03/27/how-leftist-labor-union-helped-force-tunisia-s-political-settlement>.

- Chenoweth, Erica, and Orion A. Lewis (2013). Unpacking nonviolent campaigns: introducing the NAVCO 2.0 dataset. *Journal of Peace Research*, vol. 50, No. 3, pp. 415-423.
- Collier, Paul (1999). On the economic consequences of civil war. *Oxford Economic Papers -New Series*, vol. 51, No. 1, pp. 168-183.
- \_\_\_\_\_ (2000). Doing well out of war: an economic perspective. In *Greed and Grievance: Economic Agendas in Civil Wars*, Mats Berdal and David M. Malone, eds. Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Collier, Paul, and Anke Hoeffler (2004). Greed and grievance in civil war. *Oxford Economic Papers*, vol. 56, No. 4, pp. 563-595.
- \_\_\_\_\_ (2006). Military expenditure in post-conflict societies. *Economics of Governance*, vol. 7, No. 1, pp. 89-107.
- Collier, Paul, and others (2003). *Breaking the Conflict Trap. Civil War and Development Policy*. Oxford: Oxford University Press.
- Connable, Ben, and Martin C. Libicki (2010). *How Insurgencies End*. Santa Monica, CA: RAND Corporation.
- Davenport, Christian, and others (2003). Sometimes you just have to leave: domestic threats and forced migration, 1964 - 1989. *International Interactions*, vol. 29, pp. 27-55.
- Davies, James C. (1962). Towards a theory of revolution. *American Sociological Review*, vol. 27, No. 1, pp. 5-19.
- Davies, Victor A. B. (2008). Postwar capital flight and inflation. *Journal of Peace Research*, vol. 45, No. 4, pp. 519-537.
- Davis, David R., and Joel N. Kuritsky (2002). Violent conflict and its impact on health indicators in sub-Saharan Africa, 1980 to 1997. Paper presented to the Annual Meeting of the International Studies Association. New Orleans, March.
- Degomme, Olivier, and Debarati Guha-Sapir (2010). Patterns of mortality rates in Darfur conflict. *The Lancet*, vol. 375, pp. 294 -300.
- DeRouen, Karl, and David Sobek (2004). The dynamics of civil war duration and outcome. *Journal of Peace Research*, vol. 41, No. 3, pp. 303-320.
- DeRouen, Karl, and others (2010). Civil war peace agreement implementation and State capacity. *Journal of Peace Research*, vol. 47, No. 3, pp. 333-346.
- Dobbins, James, and others (2013). *Overcoming Obstacles to Peace: Local Factors in Nation-Building*. Santa Monica, CA: RAND Corporation.
- The Economist (2012). Argentina's inflation problem: the price of cooking the books, 25 February. Available from <http://www.economist.com/node/21548229>.
- Fariss, Christopher J. (2014). Respect for human rights has improved over time: modelling the changing standard of accountability. *American Political Science Review*, vol. 108, No. 2 (May), pp. 297-318.
- Fearon, James D., and David D. Laitin (2003). Ethnicity, insurgency, and civil war. *American Political Science Review*, vol. 97, No. 1, pp. 75-90.
- Fox, John (2008). *Applied Regression Analysis and Generalized Linear Models*. London: SAGE.

- Gat, Azar (2006). *War in Human Civilization*. Oxford: Oxford University Press.
- Gates, Scott, and others (2006). Institutional inconsistency and political instability: polity duration, 1800-2000. *American Journal of Political Science*, vol. 50, No. 4, pp. 893-908.
- \_\_\_\_\_ (2010). Consequences of conflict in the MENA region. Background Paper for the World Bank Flagship Report on the Middle East and North Africa.
- \_\_\_\_\_ (2012). Development consequences of armed conflict. *World Development*, vol. 40, No. 9, pp. 1713-1722.
- Gause III, F. Gregory (2014). Is this the end of Sykes-Picot? *The Washington Post*, 20 May. Available from [www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2014/05/20/is-this-the-end-of-sykes-picot/](http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2014/05/20/is-this-the-end-of-sykes-picot/).
- Geneva Peacebuilding Platform (2015). White paper on peacebuilding. Geneva. Available from <http://www.gppplatform.ch/sites/default/files/White%20Paper%20on%20Peacebuilding.pdf>.
- Ghobarah, Hazam Adam, and others (2003). Civil wars kill and maim people long after the shooting stops. *American Political Science Review*, vol. 97, No. 2, pp. 189-202.
- \_\_\_\_\_ (2004). The post-war public health effects of civil conflict. *Social Science and Medicine*, vol. 59, pp. 869-884.
- Gibney, Mark, and others (2015). Political Terror Scale 1976-2015. Available from <http://www.politicalterror.org/>. Accessed 28 February 2015.
- Gleditsch, Kristian S., and Michael D. Ward (1999). A revised list of independent States since the Congress of Vienna. *International Interactions*, vol. 25, No. 4, pp. 393-413.
- \_\_\_\_\_ (2000). War and peace in space and time: the role of democratization. *International Studies*, vol. 44, No. 1.
- \_\_\_\_\_ (2007). Transnational dimensions of civil war. *Journal of Peace Research*, vol. 44, No. 3, pp. 293-309.
- Gleditsch, Nils Petter, and others (2002). Armed conflict 1946-2001: a new dataset. *Journal of Peace Research*, vol. 39, No. 5, pp. 615-637.
- Grogger, Jeffrey T. (1998). Market wages and youth crime. *Journal of Labour Economics*, vol. 16, No. 4, pp. 756-791.
- Gurr, Ted (1968). A causal model of civil strife: a comparative analysis using new indices. *American Political Science Review*, vol. 62, No. 4, pp. 1104-1124.
- Hegre, Håvard (2015). Civil conflict and development. In *Oxford University Press Handbook on the Politics of Development*, Nicholas van de Walle and Carol Lancaster, eds. Oxford: Oxford University Press.
- Hegre, Håvard, and Helge Holtermann (2012). Poverty and conflict. In *Elgar Companion to Civil War and Fragile States*, Graham Brown and Arnim Langer, eds. Cheltenham: Elgar.
- Hegre, Håvard, and Håvard Mokleiv Nygård (2014). Governance and conflict relapse. *Journal of Conflict Resolution*, 28 February.
- Hegre, Håvard, and others (2001). Toward a democratic civil peace? Democracy, political change, and civil war, 1816 -1992. *American Political Science Review*, No. 01 (March), pp. 33-48.

- \_\_\_\_\_ (2012). *The Conflict Trap*. Typescript.
- \_\_\_\_\_ (2013). Predicting armed conflict 2010-2050. *International Studies Quarterly*, vol. 55, No. 2, pp. 250-270.
- Hendrix, Cullen S. (2010). Measuring State capacity: theoretical and empirical implication for the study of civil conflict. *Journal of Peace Research*, vol. 47, pp. 271-285.
- Herbst, Jeffrey (2000). *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control*. Princeton NJ: Princeton University Press.
- Hobbes, Thomas (1651/1968). *Leviathan*. London: Penguin.
- Holtermann, Helge (2012). Explaining the development-civil war relationship. *Conflict Management and Peace Science*, vol. 29, No. 1, pp. 56-78.
- Honaker, James, and Gary King (2010). What to do about missing values in time-series cross-section data. *American Journal of Political Science*, vol. 54, No. 2 (April), pp. 561-581.
- Honaker, James, Gary King, and Matthew Blackwell (2011). Amelia II: a program for missing data. *Journal of Statistical Software*, vol. 45, No. 7, pp. 1-47.
- Human Security Report Project (2012). *Human Security Report 2012: Sexual Violence, Education and War: Beyond the Mainstream Narrative*. Burnaby: Simon Fraser University.
- Human Rights Council (2015). Report of the detailed findings of the independent commission of inquiry established pursuant to Human Rights Council resolution S-21/1. A/HRC/29/CRP.4
- Humphreys, Macarthan and Jeremy M. Weinstein (2008). Who fights? The determinants of participation in civil war. *American Journal of Political Science*, vol. 52, No. 2, pp. 436-455.
- International Institute for Applied Systems Analysis (2014). SSP Database (version 0.93). Available from <https://secure.iiasa.ac.at/web-apps/ene/SspDb/dsd?Action=htmlpage&page=about>. Accessed 28 February 2015.
- International Labour Office (2013). Report of the Director-General. Appendix: the situation of workers of the occupied Arab territories. Geneva.
- International Labour Organization (2015). ILOSTAT Database. Available from <https://www.ilo.org/ilostat>. Accessed 28 February 2015.
- Iqbal, Zaryab (2010). *War and the Health of Nations*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Jackman, Simon (2008). Measurement. In *The Oxford Handbook of Political Methodology*, Janet M Box-Steffensmeier and others, eds. Cambridge: Cambridge University Press.
- Jerven, Morten (2010). The relativity of poverty and income: how reliable are African economic statistics? *African Affairs*, vol. 109, No. 3, pp. 77-96.
- \_\_\_\_\_ (2011). Growth, stagnation or retrogression? On the accuracy of economic observations, Tanzania, 1961-2001. *Journal of African Economics*, vol. 20, No. 3, pp. 377-394.
- Kennedy, Peter (2008). *A Guide to Modern Econometrics*. Oxford: Blackwell Publishing.
- Keynes, John Maynard (1919). *The Economic Consequences of Peace*. London: Macmillan.

- King, Gary, and others (2000). Making the most of statistical analyses: improving interpretation and presentation. *American Journal of Political Science*, vol. 44, No. 2, pp. 347-361.
- \_\_\_\_\_ (2001). Analyzing incomplete political science data: an alternative algorithm for multiple imputation. *American Political Science Review*, vol. 95, No. 1, pp. 49-69.
- Knight, Malcolm, and others (1996). The peace dividend: military spending cuts and economic growth. *IMF Staff Papers*, vol. 43, pp. 1-37.
- Kocher, Matthew Adam (2004). Human ecology and civil war. PhD thesis. Department of Political Science, University of Chicago.
- Koubi, Vally (2005). War and economic performance. *Journal of Peace Research*, vol. 42, No. 1, pp. 67-82.
- Kreutz, Joakim (2010). How and when armed conflicts end: introducing the UCDP Conflict Termination Dataset. *Journal of Peace Research*, vol. 47, No. 2, pp. 243-250.
- Lacina, Bethany, and Nils Petter Gleditsch (2005). Monitoring trends in global combat: a new dataset of battle deaths. *European Journal of Population*, vol. 21, No. 2, pp. 145-166.
- Lai, Brian, and Clayton Thyne (2007). The effect of civil war on education. *Journal of Peace Research*, vol. 44, No. 3, pp. 277-292.
- Lichbach, Mark (1994). What makes rational peasants revolutionary? Dilemma, paradox, and irony in peasant collective action. *World Politics*, vol. 46, No. 3, pp. 383-418.
- \_\_\_\_\_ (1995). *The Rebel's Dilemma*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
- Lipset, Seymour Martin (1959). Some social requisites of democracy: economic development and political legitimacy. *American Political Science Review*, vol. 53, No. 1, pp. 69-105.
- Little, Roderick, J. A., and Donald B. Rubin (2002). *Statistical Analysis with Missing Data*. Hoboken, NJ: Wiley.
- Lochner, Lance (2004). Education, work, and crime: a human capital approach. *International Economic Review*, vol. 45, No. 3, pp. 811-843.
- Long, Andrew G. (2008). Bilateral trade in the shadow of conflict. *International Studies Quarterly*, vol. 52, No. 1, pp. 81-101.
- Long, J. Scott (1997). *Regression Models for Categorical and Limited Dependent Variables*. Thousand Oaks, London and New Delhi: Sage Publications.
- Lutz, Wolfgang, and others (2007). Reconstruction of populations by age, sex and level of educational attainment for 120 countries for 1970-2000. Available from <http://webarchive.iiasa.ac.at/Admin/PUB/Documents/IR-07-002.pdf>. Accessed 28 February 2015.
- Magee, Christopher S. P., and Tansa George Massoud (2011). Openness and internal conflict. *Journal of Peace Research*, vol. 48, No. 1, pp. 59-72.
- Malik, Adeel, and Bassem Awadallah (2013). The economics of the Arab Spring. *World Development*, vol. 45, pp. 296-313.
- Marshall, Monty G., and Keith Jagers (2003). Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2003.

- Marshall, Monty G., and others (2013). Polity IV Project: political regime characteristics and transitions, 1800-2012. Center for Systemic Peace.
- Mason, David, and Patrick Fett (1996). How civil wars end: a rational choice approach. *Journal of Conflict Resolution*, vol. 40, No. 4, pp. 546-548.
- Mattes, Michaela, and Burcu Savun (2009). Fostering peace after civil war: commitment problems and agreement design. *International Studies Quarterly*, vol. 53, No. 3, pp. 737-759.
- Messer, Ellen, and Mark J. Cohen (2004). Breaking the links between conflict and hunger in Africa. International Food Policy Research Institute.
- Moore, Will H., and Stephan M. Shellman (2004). Fear of persecution - forced migration, 1952-1995. *Journal of Conflict Resolution*, vol. 40, No. 5, pp. 723-745.
- Mueller, Hannes (2012). Growth dynamics: the myth of economic recovery: comment. *American Economic Review*, vol. 102, No. 7, pp. 3774-3777.
- Murdoch, James C., and Todd Sandler (2002). Economic growth, civil wars and spatial spillovers. *Journal of Conflict Resolution*, vol. 46, No. 1, pp. 91-110.
- \_\_\_\_\_ (2004). Civil wars and economic growth: spatial dispersion. *American Journal of Political Science*, vol. 48, No. 1, pp. 138-151.
- Neumann, Peter (2015). Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000; surpasses Afghanistan conflict in the 1980s. *International Centre for the Study of Radicalisation*, 26 January. Available from <http://icsr.info/2015/01/foreign-fighter-total-syriairaq-now-exceeds-20000-surpasses-afghanistan-conflict-1980s/>.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (2010). *Conflict and Fragility: The State's Legitimacy in Fragile Situations - Unpacking Complexity*. Paris.
- O'Sullivan, Anthony, and others (2012). Opportunities and challenges in the MENA region. Available from [www.oecd.org/mena/49036903.pdf](http://www.oecd.org/mena/49036903.pdf).
- Palestinian Central Bureau of Statistics (2014). Press release on the results of the Labour Force Survey, October-December. Ramallah.
- Pigou, Arthur Cecil (1916). *The Economy and Finance of the War. Being a Discussion of the Real Costs of the War and the Way in Which They Should Be Met*. London: J.M. Dent.
- \_\_\_\_\_ (1921). *The Political Economy of War*. London: Macmillan.
- Pinker, Steven (2011). *The Better Angels of Our Nature. Why Violence has Declined*. New York: Viking.
- Plumper, Thomas, and Eric Neumayer (2006). The unequal burden of war: the effect of armed conflict on the gender gap in life expectancy. *International Organization*, vol. 60, No. 3, pp. 723-754.
- Powell, Jonathan M., and Clayton L. Thyne (2011). Global instances of coups from 1950-present: a new dataset. *Journal of Peace Research*, vol. 48, No. 2, pp. 249-259.
- Raphael, Steven, and Rudolf Winter-Ebmer (2001). Identifying the effect of unemployment on crime. *Journal of Law and Economics*, vol. 44, No. 1, pp. 259-283.
- Regan, Patrick M., and Daniel Norton (2005). Greed, grievance, and mobilization in civil wars. *Journal of Conflict Resolution*, vol. 49, No. 3, pp. 319-336.



- Rosecrance, Richard (1986). *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World*. New York: Basic Books.
- Salehyan, Idean (2007). Refugees and the study of civil war. *Civil Wars*, vol. 9, No. 2, pp. 127-141.
- Salehyan, Idean, and Kristian S. Gleditsch (2006). Refugees and the spread of civil war. *International Organization*, vol. 60, No. 2, pp. 335-366.
- Sapir, Debarati Guha, and Vicente Teran Gomez (2006). Angola: The human impact of war - A data review of field surveys between 1999-2005. Report of the Centre for Research on the Epidemiology of Disasters, Brussels.
- Sarkees, Meredith Reid (2000). The correlates of war data on war: an update to 1997. *Conflict Management and Peace Science*, vol. 18, No. 1, pp. 123-144.
- Slantchev, Branislav L. (2012). Borrowed power: debt finance and the resort to arms. *American Political Science Review*, vol. 106, No. 4, pp. 787-809.
- Sobek, David (2010). Masters of their domains: the role of State capacity in civil wars. *Journal of Peace Research*, vol. 47, pp. 267-271.
- Soliman, Samer (2011). *The Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak*. Stanford: Stanford University Press.
- Sørli, Mirjam E., and others (2005). Why is there so much conflict in the Middle East. *Journal of Conflict Resolution*, vol. 49, No. 1, pp. 141-165.
- Staines, Nicholas (2004). Economic performance over the conflict cycle. International Monetary Fund Working Paper.
- Stewart, Frances, ed. (2008). *Horizontal Inequalities and Conflict Understanding Group Violence in Multiethnic Societies*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- Stewart, Frances, and others (1997). Civil conflict in developing countries over the last quarter of a century: an empirical overview of economic and social consequences. *Oxford Development Studies*, vol. 25, pp. 11-41.
- Svolik, Milan W. (2012). *The Politics of Authoritarian Rule*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Themnér, Lotta, and Peter Wallensteen (2011). Armed conflict, 1946-2010. *Journal of Peace Research*, vol. 48, No. 4, pp. 525-536.
- \_\_\_\_\_ (2013). Armed conflicts, 1946-2012. *Journal of Peace Research*, vol. 50, No. 4, pp. 509-521.
- Uppsala University (2015). UCDP Battle-Related Deaths Dataset v.5-2015. Uppsala Conflict Data Program, Available from [http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/datasets/ucdp\\_battle-related\\_deaths\\_dataset/](http://www.pcr.uu.se/research/ucdp/datasets/ucdp_battle-related_deaths_dataset/). Accessed 28 February 2015.
- United Nations (2007). World Population Prospects. The 2006 Revision. New York.
- \_\_\_\_\_ (2009). The Millennium Development Goals Report 2009. New York.
- \_\_\_\_\_ (2013). World Population Prospects: The 2012 Revision. New York.
- \_\_\_\_\_ (2015). The challenge of sustaining peace. Report of the Advisory Group of Experts for the 2015 review of the United Nations peacebuilding architecture.

United Nations Development Programme (2013). *Restore or Reform? UN Support to Core Government Functions in the Aftermath of Conflict*. New York.

\_\_\_\_\_ (2014). Human Development Statistical Tables. Available from <http://hdr.undp.org/en/data>. Accessed 28 February 2015.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (2014). Beyond governance and conflict: measuring the impact of the neighbourhood effect in the Arab region. Emerging and Conflict-related Issues Division Working Paper, No. 1. E/ESCWA/ECRI/2014/WP.1

United Nations High Commissioner for Refugees (2014). UNHCR Statistical Online Population Database. Available from <http://www.unhcr.org/pages/4a013eb06.html>. Accessed December 2014.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA) (2015). Syrian Arab Republic. Available from [www.unocha.org/syria](http://www.unocha.org/syria). Accessed 19 June 2015.

United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (2011). *International Legal Protection of Human Rights in Armed Conflict*. New York and Geneva.

United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (2014). Food insecurity in Palestine remains high, 3 June. Available from [www.unrwa.org/newsroom/press-releases/food-insecurity-palestine-remains-high](http://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/food-insecurity-palestine-remains-high).

United Nations Security Council (2015a). Condemning Houthi actions, spiraling violence, Security Council, in statement on Yemen, urges non-State actors to withdraw from government facilities, 22 March. Available from <http://www.un.org/press/en/2015/sc11828.doc.htm>.

Urdal, Henrik (2006). A clash of generations? Youth bulges and political violence. *International Studies Quarterly*, vol. 50, No. 3, pp. 607-630.

Vandewalle, Dirk J (2012). *A History of Modern Libya*. Cambridge and New York: Cambridge University Press.

Viterna, Jocelyn S. (2006). Pulled, pushed, and persuaded: explaining women's mobilization into the Salvadoran guerrilla army. *American Journal of Sociology*, vol. 112, No. 1, pp. 1-45.

Walter, Barbara F (1997). The critical barrier to civil war settlement. *International Organization*, vol. 51, No. 3, pp. 335-364.

Weidmann, Nils, and others (2010). The geography of the international system: The Cshapes dataset. *International Interactions*, vol. 36, No. 1, pp. 86-106.

World Bank (2007). *Global Monitoring Report 2007*. Washington, D.C.: The International Bank for Reconstruction and Development.

\_\_\_\_\_ (2013). World Development Indicators Database. Available from <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators/wdi-2013>. Accessed 28 February 2015.

تتخبط المنطقة العربية في نزاعات مسلحة أهلية هي من أكثر المَحَن تدميراً للمجتمعات في التاريخ المعاصر. ومع أنّ نصف الدول العربية يعاني اليوم، بشكل مباشر أو غير مباشر وبدرجات متفاوتة، من نزاعات مسلحة، قليلة هي المعلومات المتوفرة حول تداعيات تلك النزاعات على الفقر وسلوكيات الأسر المعيشية. وفي هذا الإطار، تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين النزاع والتنمية.

وتنظر هذه الدراسة في الأدلة المتزايدة، والمأخوذة من الدول المتأثرة بالنزاع، على أنّ النزاعات تلحق أضراراً جسيمة بصحة المواطنين ورفاههم، وتقوّض النمو الاقتصادي والنظم السياسية وحقوق الإنسان. وتشير أيضاً إلى التحديات العاتية التي تؤثر على المسيرة التنموية في المنطقة العربية، بما في ذلك أعداد اللاجئين المتزايدة وتضخم أعداد الشباب. وتؤكد الدراسة أنّ تلك الأضرار والتحديات تلقي أعباء ثقيلة على الحكومات التي باتت تعجز، أكثر فأكثر، عن إيجاد فرص عمل للشباب ومنحهم مقومات الحياة الكريمة. ورغم عدم توافر ما يلزم من إحصاءات لتبيان أثر ارتفاع معدلات البطالة على النزاعات، تؤكد هذه الدراسة وجود ارتباط مباشر بين تفشي البطالة وشح الفرص المتاحة للشباب وحده هذه النزاعات في المنطقة العربية. ولا شك في وجود ترابط وثيق بين تفاقم حدة النزاعات وارتفاع معدلات البطالة.